جامعـــــة قسنـــــطينة 03.

كليـــة العلوم السياسية.

قسم العلاقات الدولية.

السياسة الخارجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط

مذكرة مقدمـــــة لنيل شهـــــادة الماجستيـــــر في العلـــــوم السياسيـــــة

فرع: السياسات المقارنة

من إعداد الطالبة:

مسالي نسيمة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

كيبش عبد الكريم

لجنـــة المناقشـــة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـــــة
أ.د بوريش رياض	أستاذ التعليم العالي	قسنـــطينة 03	رئيسا
أ.د كيبش عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	قسنـــطينة03	مشرفا و مقررا
أ.د بوروبي عبد اللطيف	أستاذ محاضر -أ-	قسنـــطينة03	عضوا مناقشا
أ.د غزلاني وداد	أستاذ محاضر -أ-	قالـــمة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:

1434 هـ -1435 هـ/2013 م – 2014 م

السياسة الخارجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط

مذكرة مقدمـــة لنيل شهـادة الماجستيـــر في العلـــوم السياسيـــة
فرع السياسات المقارنة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذي الفاضل "**كبيش عبد الكريم**"، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على توجيهاته و نصائحه القيمة...

إلى زوجي بولمكاحل إبراهيم... الذي كان سندا و عونا لي في إنجاز هذه المذكرة...

إلى أستاذي القدوة يخلف عبد السلام...

بوريش رياض...بورويبي عبد اللطيف...عشاشي محمد...زياني صالح...زروق محمد...

و إلى كافة أساتذة العلوم السياسية على مجهوداتهم المبذولة لتكويننا في فترة التدرج و ما بعد التدرج...

إلى كل من علمني حرفا...أو أهداني كلمة...أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة...

مساليي نسيمة

مساليي نسيمة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى والدتي الحبيبة...نعم الصديقة و الأخت و الأم....إلى

والدي الكريم الذي سهر على رعاية مسيرتي العلمية...

إلى بابا محمود و ماما فضيلة...

و إلى قـــرة عيـــني و نبض حياتـــي زوجـــي العزيـــز

" إبراهيم"...شكرا لك و ألف شكر ...

إلى زهرة حياتي ابني الحبيب " سامي عبد الرحمان"...

إلى إخوتي...وأخواتي..

نجوى...جلول...أحلام...ليلى...وداد و أميمة..عمار..زينو...حسام

و كل أفراد عائلتي...و عائلة زوجي...

إلى أعزائي...زملائي...و زميلاتي...أسماء...وافية...سمية...

و إلى كل أحبائي...

مسالي نسيمة

مسالي نسيمة

عند الحديث عن سياسة خارجية روسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تكـاد تجمـع مواقـف الدارسين و المختصين في الشأن الروسي على أن روسيا تسعى قادمة من أجـل اسـترجاع مكانتهـا الدولية المفقودة، خاصة بعد قدوم "فلاديمير بوتين" إلى الحكم منذ سنة 2000، و ذلك في سعيها للعب دور إقليمي و دولي مؤثر في صنع و توجيه السياسات العالمية بما يتماشى و يخدم مصالحها المتعددة.

ولتحقيق هذا الهدف الأساسي اعتمدت على مبادئ و أولويات جديدة تتماشى و طبيعة التحولات التي عرفها النظام الدولي، فعملت في مستوى أول على تأمين حدودها مع أوربا و آسـيا فـي أطـار تطبيق مبدأ حماية الجوار القريب من أي تهديد يكون مصدره الغرب أوروبـا أو الولايـات المتحـدة الأمريكية (وضع حد لتوسيع حلف الناتو شرقا)، ثم في مستوى ثاني تحولت اهتمامات روسيا لإعـادة بسط هيمنتها في مناطق نفوذها التقليدية في الحقبة السوفييتية، و هنا نجد ان منطقة الشرق الأوسط تعد من أبرز و أهم مناطق النفوذ ذات الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية و السياسية التي تسعى روسـيا لإعادة بسط نفوذها عليها بعدما تراجع هذا الاهتمام في مرحلة حكم "يلتسين".

فمع قدوم الرئيس "فلاديمير بوتين" تبلورت سياسة روسية واضحة المعالم تجاه المنطقة الشرق أوسطية، وهذا ما أعلنه في خطاباته في عدة مناسبات، لتؤكد التطورات التي عرفتها المنطقة منذ حرب العراق 2003 وصولا إلى قيام الثورات العربية منذ 2010 على صحة هذا الطـرح، بحيـث أبـدت روسيا مواقفها الواضحة تجاه مختلف القضايا سواء في رفضها للحرب الأمريكية علـى العـراق، أو مواقفها المتوازنة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و مساعيها في تقديم اقتراحـات لحله سـلميا ، بل و أصبحت طرفا أسـاسيا و مباشرا فرض نفسه بشكل قوي في توجيه الأحداث خاصة ما تعلق بالتطورات في الشأن السوري، بحيث تقود روسـيا اليوم حلفا دوليا يقف ضد المـصالح الغربيـة و الأمريكية، مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل المتاحة لديها سواءا السياسية أو العسكرية.

بناءا على هذا يبقى الهدف المركزي لهذا البحث هو محاولة تجاوز النقص و المسـاهمة فـي إثراء المكتبة بمراجع أكاديمية متخصصة في دراسة الشؤون الروسية تجاه المنطقة العربيـة الشـرق أوسطية ، لذا فمنهجية البحث ستتخذ من سياسة روسيا الجديدة في الشرق الأوسط كمتغير تابع تشـكله جملة من المتغيرات المستقلة التي رسمت هذه التوجهات أهمها متغير البراغماتية (كبديل للإيديولوجية) التي نحدد من خلاله طبيعة المصـالح الروسية في الشـرق الأوسط و نفهم مختلـف سـلوكاتها و السبب في تباينها من قضية إلى أخرى.

Abstract

When we talk about Russian foreign policy after the collapse of the Soviet Union, the positions of scholars and specialists in Russian matter are almost combined for that Russia seeks to come in order to recover its international standing lost, especially after the arrival of Vladimir Putin to rule since 2000, and that in its quest to play both regional and international influentialrole in making and directing the global policies in line with serving its multi interests.

To achieve this main objective, Russia has relied on the new principles and priorities in line with the nature of the transformations that has been known by the international system. Thus it worked in the first level to secure its borders with Europe and Asiain the framework of the application of the principle of protecting the close neighborhood from any threat comes from the west, Europe or the United States of America (put an end to the NATO enlargement to the east)Then in the second level, Russia's concerns turned to re-establish its dominance in its traditional sphere of influence in the Soviet era , And here we find that the Middle East is one of the most prominent and the most important spheres of influence which has strategic, economic and political importance , in which Russia seeks to re-establish its influence upon it after the decline of this interest in the phase of Yeltsin's rule.

So with the arrival of the president Vladimir Putin, the Russian policy is crystallized to be so clear toward the region of Middle East, This is what was announced in his speeches on several occasions, thus the developments that are known by the region since the Iraq war 2003 to the Arab revolutions since 2010 confirm the validity of this argument. so Russia has shown its obvious positions towards various issues whether in the rejection of the U.S. war on Iraq, or its balanced positions for the Israeli-Palestinian conflict and efforts to make suggestions to resolve it peacefully, furthermore Russia has became an essential and a direct part who has imposed itself strongly in directing events, especially those related to the developments of the Syrian affairs, thus Russia today is leading an international alliance to stand up against the U.S. and Western interests, using its various available means, whether political or military.

According to this, the central goal of this research remains to try to overcome the shortage and for the contribution to enrich the library with academic references which specialize in the study of Russian affairs towards the Arab region, the Middle East. So the methodology of this research will take the policy of new Russia in the Middle East as a dependent variable which is shaped by a set of independent variables that drew these orientations, especially the variable of pragmatism(As an alternative to the ideology) that could determine the Russian interests nature in the Middle East and we could understand the various behaviours and the reason why they differentiate from case to case.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: <u>الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الخارجية و مفهوم الشرق الأوسط</u>.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المشكلات المنهجية في تعريف السياسية الخارجية.

المطلب الثاني: تعريف السياسية الخارجية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسية الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية النفعية في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: النظرية البنائية وأثر المتغيرات الثقافية على صنع السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: مفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط و تطوره التاريخي.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية و الاقتصادية للشرق الأوسط.

الفصل الثاني: <u>طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط</u>.

المبحث الأول: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للتواجد الروسي بالشرق الأوسط.

المطلب الثاني: المصالح و الأهداف السوفييتية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين مرحلتي: "يلتسين" و "بوتين".

المطلب الأول: تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي على الوضع الدولي الجديد لروسيا.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة: "بـــوريس يلتسين".

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة: "فلاديمير بوتين".

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط.

المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي بروسيا.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي بروسيا.

المبحث الرابع: أهداف و وسائل السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث: مواقف السياسة الخارجية الروسية من قضايا الشرق الأوسط .

المبحث الأول: روسيا و الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المطلب الأول: التطور التاريخي العلاقات العربية الروسية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الثالث: موقف روسيا من القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: روسيا و القضية العراقية.

المطلب الأول: العوامل المحددة لتوجهات روسيا نحو العراق.

المطلب الثاني: موقف روسيا من الحرب على العراق.

المبحث الثالث: روسيا و الأسلحة الاستراتيجية الإيرانية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية - الإيرانية.

المطلب الثاني: محددات التعاون الروسي الإيراني.

المطلب الثالث: مجالات التعاون الروسي الإيراني.

المطلب الرابع: موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الرابع: روسيا و الثورات العربية.

المطلب الأول: موقف روسيا من الثورة في تونس.

المطلب الثاني: موقف روسيا من الثورة في مصر.

المطلب الثالث: موقف روسيا من الثورة في ليبيا.

المطلب الرابع: موقف روسيا من الثورة في سوريا.

المطلب الخامس: محددات الموقف الروسي من الثورات العربية.

خاتمة.

قائمة المراجع.

مقدمة

في أعقاب نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر 1991، حدثت سلسلة من التطورات بين روسيا الاتحادية -وريثة الاتحاد السوفيتي- في علاقتها بالغرب بشقيه الأمـريكي و الأوربي، كان من شأنها أن نقلت حسب المحللين و الدارسين هذه العلاقـــــة من مرحلة العـداء و الصراع الإيديولوجي التي سادت مرحلة الحرب الباردة، إلى مرحلة جديدة قائمـة على أسـاس من التفاعلات التي اشتملت تارة على علاقات تشاركية تعاونية و أخرى صراعية تنافسية، غير أن الفترة الأخيرة و بالضبط منذ تولي "فلاديمير بوتين" السلطة في روسيا عام 2000، طبعت بنوع من الصراع الذي ارجع و لو نسبيا و بدرجة أقل أجواء الحرب الباردة، بحيث رفض هذا الأخير الوضـع القـائم دوليا و الذي اتسم بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم و صياغة سياسات عالمية منفـردة، مما أدى إلى بروز روسيا كدولة غير قابلة بالوضع الدولي الجديد، و عملت على وضع أسس جديـدة لسياستها الخارجية لنيل مكانة دولية تضمن لها تحقيق مصالحها و تكون قادرة على مزاحمـة الـدول الكبرى على الصعيد الإقليمي و الدولي ، واستطاعت روسيا تعريف هويتها الجديدة دوليا ومحليا، فقد أعلن بوتين أنه يملك في جعبته مشروعا يكفل تحقيق الأمن و الاستقرار الروسي.

يعتبر التحول الذي عرفته روسيا على مستوى سياستها الخارجية من المواضيع التي أثـارت نقاشا واسعا حول الأسباب و المتغيرات المفسرة لهذا التطور، غير أن البـاحثين يؤكـدون علـى أن رغبتها في استعادة مكانتها الدولية و خلق عالم متعدد الأقطاب يعتبر عاملا حاسما في توجيه سياستها الخارجية الجديدة، بحيث بدأت روسيا بالانتقال من مستوى القوى غيـر القانعـة بالوضـع الـراهن باستراتيجيات إقليمية و عالمية تحاول من خلالها منافسة الولايات المتحـدة الأميركيـة اقتصـادياً وسياسياً وعسكرياً في مناطق العالم المختلفة الأكثر حيوية و إستراتيجية.

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول من تأثر بنهاية الحرب الباردة، إذ هيمنت عليها أولويات جديدة أدخلتها العولمة و الانفتاح لفترة و إن كانت أبقت على الأولويات التقليدية و النابعة من حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي على المصالح القومية الروسية، بمعنى آخر فإن ما حدث هو إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تبدو أكثر توافقا مع متطلبات المرحلة الجديدة. و العمل بإتباع فلسفة براغماتية – واقعية - جديدة ، بحيث يركز هذا التوجه البراغماتي الجديد على حماية المصالح الروسية خارج حدودها.و بذل الجهود لاستخدام القوى التكتيكية في المجالات الاقتصادية، السياسية و العسكرية.

بالإضافة إلى العمل الجاد من أجل إقامة تكتلات إستراتيجية و دعم قدرتها على الوقوف على قدم المساواة بجوار القطب الأوحد، و الحد من هيمنته على العالم، و الدعوة لعالم متعدد الأقطاب، وهذا ما جعلها تعيد تقييم إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، لتتواءم مع عالم اليوم، حيث المنافسة وصـراع مصالح الدول الكبرى يهيمنان على العالم.و تسعى الإدارة الروسية الى الانفتـاح علـى دول العـالم

المختلفة، ولاسيما المناطق التي تعرف هيمنة و نفوذ للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية بوجه الخصوص كمنطقة الشرق الوسط، لتتجاوز عالم الأحادية و العمل على خلق توازنات إستراتيجية يضمن لها مصالحها القومية.

فبالرغم من أن البعض من الدارسين ما زال يقلل من مدى قدرة روسيا على تحقيق هذه الأهداف بحجة إمكانياتها المحدودة نسبيا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها تملك مجال من التأثير الواسع في الساحة الدولية، فالعديد من التحديات الدولية الكبرى كالحرب على الإرهاب والحفاظ على الأمن الأوروبي والدولي، وتثبيت أسواق الطاقة المتقلبة، ومكافحة تزايد أسلحة الدمار الشامل، والتعامل مع الصراعات و القضايا الإقليمية، بما فيها أزمات الشرق الأوسط لا يمكن التصدي لها من دون مساهمة بناءة من روسيا.

وعليه فإن السلوك الروسي في الكثير من القضايا كأزمة الدرع الصاروخي و أزمة الغاز مع أوروبا بالإضافة إلى مواقف روسيا من الأحداث في الشرق الأوسط ابتداء بدورها في التعاطي مع الصراع العربي الإسرائيلي و وصولا إلى مواقفها المعلنة و الواضحة من الثورات العربية و قضايا التسلح في المنطقة، يؤكد على نقطة تحول جوهرية في سياسة موسكو الخارجية في تعاطيها مع الأزمات و مختلف القضايا الدولية المختلفة، وفق منطق يسعى لكسر هيمنة و انفراد القطب الأمريكي و الغربي على الساحة الدولية. و استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي و الدور الذي يليق بروسيا كدولة تشتمل على عدد من المقومات خاصة العسكرية و الطاقوية و كذلك الرغبة السياسية التي تؤهلها للعب دور مهم و فعال على مستوى الساحة الدولية.

أهمية الموضوع و أسباب اختياره:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أسباب هذا التحول في سياسة روسيا الخارجية و الوقوف على تحليل المتغيرات المتحكمة فيه، و بالنظر للتحولات الكبيرة التي عرفتها روسيا على مستوى بناءها الداخلي سياسيا أو اقتصاديا و ما حمله من دلالات التغير الإيديولوجي من النهج الاشتراكي إلى تبني قيم جديدة ، يذهب فريق من الباحثين إلى أن هذه التحولات كان لها تأثير كبير و مباشر على توجهات و مضمون سياستها الخارجية نحو مناطق مختلفة من العالم،بما فيها الدول العربية و منطقة الشرق الأوسط بصفة اشمل، و ما تشكله هذه العلاقة من أهمية بحكم القيمة الجيوسياسية للمنطقة من جهة، أو بحكم البعد التاريخي لهذه العلاقة الروسية العربية الشرق أوسطية.

و عليه تتحدد أهمية الموضوع في النقط التالية:

- أهمية و دور تحولات و متغيرات البيئة الداخلية و الأنساق الفكرية للنخب و القوى السياسية في توجيه السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط في ظل مبدأ مزاحمة القوى الكبرى على مناطق نفوذها للحد من هيمنتها.
- أهمية روسيا بالنسبة للأمن و الاستقرار في الشرق الأوسط.

- تأثير طبيعة توجهاتها على الوضع الإقليمي و أهداف الدول في الشرق الأوسط.
- بالإضافة إلى هذه الاعتبارات ،تُقدم هذه الدراسة المبسطة من **الناحية الأكاديمية** كإسهام علمي جديد يحاول الإحاطة بالشؤون الروسية.

مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية:

تتميز البيئة الدولية بالحركية المستمرة للظواهر داخلها، الأمر الذي يحتم على الباحثين والمهتمين تقصي الحقائق وتتبع حركية الظواهر لمعرفة الحقائق والمسببات واستخلاص النتائج لتفادي كل المواقف الطارئة التي قد تؤثر على سير الأحداث. ويعتبر موضوع السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط من بين القضايا المستجدة التي أفرزتها حقبة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد أن ساد الاعتقاد لدى الأوساط العلمية والأكاديمية بأن الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما قد استحوذت على هذه المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية البالغة، لكن سرعان ما استعادت روسيا رغبتها في العودة إلى الاهتمام بالشرق الوسط و جعله ضمن أولوياتها الخارجية، خاصة مع قدوم فلاديمير بوتين لسدة الرئاسة في روسيا، أين بدأت روسيا تعرف فترات من النشاط وتكثيف الجهود، خاصة فيما يتعلق بمراكز الثقل الدولي . فللحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والقضاء على الهيمنة الأحادية لابد من مزاحمتها على مناطق نفوذها الرئيسية و على رأسها الشرق الوسط.

بالإضافة إلى توفر كم معتبر به من المراجع بالعربية و اللغات الأجنبية من الدراسات حول السياسة الخارجية الروسية، و التي تساعد الباحث على الاطلاع بشكل مفصل على حيثيات بحثه و تطوير نظرته للموضوع.

ب- المبررات الذاتية:

تشكل منطقة الشرق الأوسط مركز ثقل دولي بمختلف تفاعلاتها الجيوسياسية و الجيوستراتيجية و الطاقوية، حيث كانت ولا تزال تشكل مركز اهتمام معظم القوى الإقليمية والدولية، بالشكل الذي يثير اهتمام الباحث لتناول هذه المنطقة بالبحث والدراسة، الأمر الذي شد اهتمامي إلى التخصص في دراسة شؤون روسيا في هذه المنطقة ، التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد خاصة منذ تفكك الاتحاد السوفييتي الذي أحدث فراغا استراتيجيا في المنطقة بعدما كانت تميز الاتحاد السوفييتي و العديد من دول الشرق الأوسط علاقات وطيدة و إيديولوجية خلال فترة الحرب الباردة، سرعان ما تراجعت هذه العلاقة لصالح قوى أخرى تمكنت من أن تحل محل الاتحاد السوفييتي بعد انهياره، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ما دفع بروسيا بوتين بأهداف و أولويات جديدة لمحاولة إعادة نسج علاقات تمكنها من استرجاع مكانتها في المنطقة.

بالإضافة إلى اهتمامي الخاص بالشؤون الروسية خاصة في ظل العقلانية و الصرامة لدى صانع القرار في الكرملين، و اعتبار روسيا نموذج هام لمدى قدرة الدولة على استعادة عافيتها الداخلية

و الخارجية بفضل منظومة من القرارات العقلانية التي نجحت إلى حد بعيد في استرجاع هيبة و مكانة روسيا محليا، إقليميا و عالميا، لذا أعتقد بأن هذه الحالة جديرة بالدراسة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء هذه العودة و الانطلاقة لدولة شارفت على الانهيار منذ فترة ليست بالبعيدة.

إشكالية الموضوع:

أصبحت روسيا تشكل مصدر للاهتمام لدى دارسي العلاقات الدولية و السياسة الخارجية بصفة أخص كنموذج للدول الغير قابلة بمعطيات الوضع الراهن في النظام الدولي، و تباينت المواقف حول حدود و نطاق توجهات روسيا الخارجية الجديدة بين المواقف التي تؤكد على إمكانية عودة روسيا للساحة الدولية كقوة عظمى تملك من المؤهلات ما يمكنها من الحد من انفراد و هيمنة القطب الأمريكي و الغرب بصفة عامة، و بين مواقف تشكك من هذه القدرة على تحقيق أهداف خارجية قد تفوق إمكانيات روسيا مقارنة الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب بصفة عامة، لكن المطلع على مبدأ بوتين في السياسة الخارجية سيدرك بأن روسيا حتى و إن كانت لا تملك القوة و الإمكانيات الكافية للعب دور حاسم و محوري في العلاقات الدولية في الفترة الراهنة غير أن رغبتها المستمرة و إدراكها لذاتها كدولة قادرة على إحداث التغيير في موازين القوى الدولية قد يمنحها هذا الدور الفعال على المدى المتوسط في السياسة العالمية، و هناك الكثير من المؤشرات تؤكد على أن لروسيا دور أساسي في الكثير من القضايا العالمية، بما فيها دورها المتزايد تجاه منطقة الشرق الأوسط، و رغبتها المعلنة في المشاركة في تحقيق الأمن و الاستقرار و التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة بما يخدم مصالحها و يكرس مكانتها كدولة قوية و مؤثرة قادرة على مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط،

و على هذا الأساس تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى تمكنت روسيا عبر سياساتها الخارجية الجديدة في الشرق الأوسط من تحقيق أهدافها في استعادة مكانتها كدولة عظمى في النظام الدولي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأسس و المبادئ الرئيسية التي أقامت عليها روسيا سياستها الخارجية و حددت أولوياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط؟ و ما هي الأدوات المناسبة لتنفيذها ؟
- هل تمكنت روسيا بما تمتلكه من مقومات محدودة من لعب دور حاسم في الشرق الأوسط ؟

فرضية الدراسة:

تسعى سياسة روسيا الجديدة في الشرق الأوسط إلى تحقيق توازن استراتيجي للقوى في المنطقة و إعادة هيكلة بنية النظام الدولي، سعيا منها لخلق عالم متعدد الأقطاب، عبر بناء وتشكيل أدوار رئيسية لها تتلاءم مع أهدافها و مصالحها الوطنية.

كما يمكن صياغة فرضيات فرعية تخدم حدود الدراسة و تتمثل في :

- تشكل القضايا الأمنية و الاقتصادية محددات أساسية لتوجهات روسيا الجديدة نحو الشرق الأوسط.
- السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق الأوسط تحكمها الأهداف العقلانية، البحث عن المكاسب السياسية (الواقعية)، و المكاسب النفعية (الليبرالية). بالإضافة إلى الأهداف المعيارية (البحث عن الهوية و إثبات الذات / البنائية).
- البعد التعاوني لسياسة روسية الخارجية تعبير عن رغبة موسكو في بناء عالم متعدد الأقطاب، تكون هي أحد أقطابه.

المقاربة المنهجية:

اتبعنا في دراستنا، مقاربة منهجية مركبة تستند إلى مجموعة من المناهج ،إستدعتها طبيعة الموضوع وهي :

- **المنهج التاريخي**: حيث إننا سنتتبع العلاقات الروسية العربية و الشرق أوسطية عبر فترات تاريخية مختلفة، نرصد من خلالها حالة التحول التي اتسمت بها توجهات روسيا نحو المنطقة، و وتظهر أهمية هذا المنهج في إبراز الظروف الإقليمية و الدولية التي تطورت فيها العلاقات الروسية مع الدول الشرق أوسطية، وصولا إلى الإطار الحالي التي تنظم فيه هذه العلاقة.
- **منهج التحليل النسقي**: أي دراسة التحولات في السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الوسط في ضوء التغير في النسق الدولي من الثنائية إلى الأحادية.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية عمل تتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

الفصل الأول يمثل إطار ومدخل نظري و مفهوماتي لدراستنا هذه، حيث سأتطرق فيه إلى تقديم إطار مفهوماتي حول المفاهيم المركزية في الدراسة و هي: مفهوم الشرق الأوسط و السياسة الخارجية، ثم نتحدث عن الجدل النظري حول المتغيرات المفسرة للسياسة الخارجية من خلال عرض أهم الاتجاهات النظرية في دراسة و تفسير السياسية الخارجية، ففي حين يذهب المقترب

الواقعي إلى فصل الداخل عن الخارج و نفي أي تأثير لمعطيات البيئة الداخلية على التوجه الخارجي للدولة ومصالحها الخارجية، يرى فريق آخر بضرورة الربط بين أوضاع البيئة و السياسة الداخلية و السياسة الخارجية للدول، لتقديم تفسير مقبول و متكامل لتحول سلوكات الدول نحو بيئتها الخارجية على غرار مقاربة الربط و النظرية البنائية. التي ترفض الفصل بين البيئة الداخلية و الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة interest عند الواقعيين فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل من طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية ، فالمصلحة لم تعد -حسب البنائيين- تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل و بمعزل ضمن النظام الدولي أي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي.

الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل للحديث عن التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية و أهم محدداتها و أولوياتها في فترة ما بعد الحرب الباردة، بداية بالفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي أين تولى "بوريس يلتسين" مقاليد السلطة، ثم ننتقل للحديث عن المرحلة الأهم بالنسبة لموضوع دراستنا و هي مرحلة حكم بوتين ، و نحاول أن نعقد مقارنة بين خصائص و مميزات السياسة الخارجية الروسية في كلا المرحلتين من حيث المبادئ و المحددات الأهداف و الوسائل.

الفصل الثالث:

بحيث تطرقنا فيه إلى معالجة مواقف روسيا و كيفية تعاملها مع القضايا الأكثر حساسية و أهمية في منطقة الشرق الأوسط، و كيف حاول بوتين ان يطبق أهداف سياسته الخارجية عبر وسائل و تقنيات تعكس مدى رغبته في النهوض و استرجاع مكانة روسيا عبر مدخل الشرق الوسط، من خلال التركيز على مظاهر و مؤشرات الاهتمام الروسي بالمنطقة الشرق أوسطية، سواء على صعيد التعاون العسكري مثلا بين روسيا و سوريا و إيران، كذلك على صعيد الدبلوماسي الخاص بمحاولة روسيا لعب دور حاسم في حل النزاعات في المنطقة كالصراع العربي الإسرائيلي، و الحرب على العراق و مكافحة الإرهاب، وصولا إلى مواقفها من الثورات العربية في إطار ما عرف بالربيع العربي خاصة في سوريا و التي شكلت منعرجا حاسما في سياسة روسيا في الشرق الوسط و شكلت تحدي كبير لأمريكا و الغرب، و سنحاول هنا تقديم قراءة تحليلية لمظاهر التنافس و الصراع من جهة أو التعاون و التنسيق بين روسيا و القوى الدولية الأخرى في المنطقة من جهة أخرى و بالخصوص الولايات المتحدة لنتعرف على حدود إمكانية روسيا في لعب لدور حاسم و فعال يساعدها على خلق عالم متعدد

الأقطاب خاصة ضمن حيز أو مجال نفوذ عرف تاريخيا أو عمليا بأنه مجال حصري للولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الخارجية و مفهوم الشرق الأوسط

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لتحديد مفاهيم الدراسة الرئيسية المرتبطة أساسا بمفهوم السياسة الخارجية كحقل معرفي له مفاهيمه المتعددة و نظرياته و مقارباتـــه، التـــي حاولـــت تفســـير سلوكات الدول في مجالات و مستويات متباينة. ثم التطرق لتعريف **الشرق الأوســـط** كحيـــز مكـــاني لموضوع الدراسة، و دائرة من أهم الدوائر الإستراتيجية في سياسة روسيا الخارجية و الدول الكبـــرى عموما.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المشكلات المنهجية في تعريف السياسية الخارجية.

الملاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم الأخرى في حقل العلاقـــات الدوليـــة يفتقد إلى الإجماع في تعريفه، بحيث تعتبر السياسة الخارجية من المفاهيم المعقدة المرتبطة بالعديد من الظواهر الأخرى الاجتماعية منها و الاقتصادية و حتى الثقافية، كذلك باعتبارها تنتمـــي إلـــى بيئـــات مختلفة نفسية، وطنية، و دولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية و أخرى منهجية.

ما طرح إشكالية تعريفها و تحديد الإطار المناسب لفهمها، فالتعاريف تتعدد بحسب الزاويـــة التي يركز عليها كل باحث في تعريفه، فمنهم من يركز على الأهداف والسلوك والآخر يركـــز علـــى الأبعاد والمكونات.

و يذهب الدارسون عموما إلى تحديد العديد من المشكلات تحول دون التمـــكن من تعـــريف دقيق و شامل للسياسة الخارجية:

أولا: من الناحية المنهجية، و نظرا للطبيعة التحولية لظاهرة السياسة الخارجية يصعب تحديد تعريف دقيق و شامل لها، و بالنظر كذلك إلى تأثرها بالاعتبارات و العوامل المذهبية و الفكرية التي تجعل من مقاربتها مقاربة علمية دقيقة أمرا معقدا للغاية.

لذلك فإن دارسي السياسة الخارجية عادة ما يصطدمون بمثل هذه العقبات المنهجية و الإبســـتمولوجية أثناء محاولتهم تحليل هذه الظاهرة بطريقة موضوعية، ذلك أن السياسة الخارجية تمارس في حالة من الضبابية و عدم الوضوح الذي تفرزه غالبا أخطاء و سلبيات مصدرها الأساســـي الفـــرد و مختلـــف التنظيمات التي تؤطر نشاطه[1].

ثانيا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها،وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياســـة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات.

1) حسين بوقارة، **السياسة الخارجية- دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، (دار هومه، الجزائر،2012)، ص 13.

ثالثا: اختلاف المدارس والمفكـــرين المنتمين لهذه المـــدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجـــاه لموضوع السياسة الخارجية [1].

كما تطرح على هذا الصعيد مشكلة معايير تعريف السياسة الخارجية حسب اعتبـــارات مرتبطـــة بزوايا مختلفة:

- زاوية موضوع التصرف أو النشاط:

كل ما تمارسه الدولة من سلوكات خارج إقليمها يدخل في دائرة السياسة الخارجية.

- زاوية موضوع أطراف التعامل:

هنا يتعلق الأمر بمختلف الارتباطات و التفاعلات الخارجية التي تكـــون أطرافهـــا و حـــدات سياسية مستقلة.

المطلب الثاني: **تعريف السياسية الخارجية**.

نسوق فيما يلي بعض من المحاولات التي قدمت جملة مـــن التعـــاريف لمصـــطلح السياســـة الخارجية:

- يعرفها "محمد **السيد سليم**" على أنها : " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلـــون الرســـميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحـــيط الخارجي"[2].

- و قدم "**جيمس روزنو/James Rosenau**" تعريف أكثر شمولية للسياســـة الخارجيـــة بقولـــه: " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخـــاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانـــب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" [3].

- كما حاول "**شارل هيرمان/ Sharles Hermann**" تعريـــــف السياسة الخارجية بأنهـــا: " تلـــك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهـــدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[4].

- كما عرف السياسة الخارجية "**كـــورت/Cohrt** " إذ عبر عنها بقوله " السياسة الخارجية لدولة مـــن الدول تحدد مسالكها تجاه الدولة الأخرى ،إنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"[5].

---

1) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2،1998)، ص 8.
2 المرجع نفسه ا، ص12.
3) المرجع نفسه، ص11.
4) المرجع نفسه، ص9.
5) احمد النعيمي ،**السياسة الخارجية** ،(دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، 2008)، ص19 .

الملاحظ على أن التعاريف السابقة ركزت على حصر موضوع السياسة الخارجية في إطـــار السلوكيات التي تقوم بها هيئة سلطوية بطريقة منظمة و مبرمجة قصد تحقيق مجمـــــوعة من الغايات و الأهداف في المحيط الدولي[1].

و نجد فئة أخرى من التعاريف تتجاوز هذه القيود الموضوعية و الإجرائية في تعاطيهـــا مـــع السياسة الخارجية، و تعمل على توسيع مجالها، على غـــرار تعريـــف " **ق.إفـــانس/ G.Evans**"و " **جيفري نيونهان/**G.Newnhan" للسياسة الخارجية على أنها: ذلك النشاط المتمثل في أفعـــال ة ردود أفـــــعال و تفاعل الدول و الفواعل. أما "**ب.مقوان/P.Mcgowan**" فيرى في السياسة الخارجية تلك الـــمواقف و النشاطات التي من خلالها تحـــــاول المـــــجتمعات المنـــظمة التعـــــامل مع البيئـــــة الخارجية و الاستفادة منها [2].

- وفي نفس السياق يعرف "**حامد ربيع**" السياسة الخارجية بأنها :" جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ،إن نشاط الجماعة كوجود حضـــاري أو التعبيـــرات الذاتيـــة كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي أطلق عليه اســـم السياسة الخارجية" [3].

الملاحظ على التعاريف السابقة أنها وسعت نطاق و مجال السياسة الخارجية و لم تحصرها في نطاق العمل الرسمي المنظم و المبرمج الخاص بالجهات الرسمية داخل الدولة مراعية مختلف مكونات البيئة الداخلية الرسمية و الغير رسمية.

كما يعرف "**ناصيف يوسف حتي**" السياسة الخارجية على أنها سلوكية الدولة تجـــاه محيطهـــا الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية و التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخـــرى، أو نحـــو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدولية و غيرها نحو قضايا معينة[4].

نجد أيضا تعريف "**كينث تومبسون**" للسياسة الخارجية الذي يركـــز فيـــه علـــى دور العقائـــد و الإيديولوجية : "تعرف من خلال النظرة الإيديولوجية ،والنظرة التحليلية.أمـــا الأولـــى فيفتـــرض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخـــارجي هـــي تعبيـــرات عـــن المعتقـــدات السياســـية والاجتماعية والدينية السائدة .فتصنف السياسة الخارجية ،عندئذ بـــ: ديمقراطية واستبدادية وتحرريـــة واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية . وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها : تقاليد الدولة التاريخية وموقفها الجغرافي ،والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته" [5].

---

1) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2) المرجع نفسه، ص 18.

3) مثنى علي المـــهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية"،في:مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد 38-39 ، ص 107 .8.

4) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1،1985)،ص 157.

5) عامر مصباح ،**تحليل السياسة الخارجية**، (دار هومة، الجزائر، ط 1،2008).ص 17.

من التعاريف التي ذكرناها يتضح مدى الاختلاف والتنوع في تناول تعريف السياسة الخارجية ،حسب الزاوية التي يتناولها الباحث من حيث التعامل معها كسلوك أو من حيث طبيعة موضوع أطراف التعامل و قضاياها، لكن على العموم يمكن الخروج بتعريف إجرائي يحاول مراعاة كل تلك الاعتبارات و المتباينة في فهم السياسة الخارجية على أنها:

"**مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة و المجتمع في المحيط الدولي ،والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي ،وتوجهاته الفكرية والفلسفية ،والراعية للمصالح الوطنية للأمة ،فهي عملية تجتمع فيها خصائص شخصية صناع القرار ،و مدخلات النظام ،والظروف الدولية القائمة ،والموارد المتوفرة ،والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية** "[1].

كما يكمن القول بأن:" **السياسة الخارجية تتمثل أساس في تلك الأفعال و ردود الأفعال و المواقف العلنية و الضمنية التي تصف و تصيغ مجموعة من الأهداف و الأولويات و الإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى، انطلاقا من النسق الفكري و العقائدي و القيمي التي تؤمن به**" [2].

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسية الخارجية.

مثل السلوك الخارجي للدولة محور بحث مستمر لدى الباحثين و المختصين بدراسة حقل العلاقات الدولية عموما و السياسة الخارجية بصفة خاصة، و مع تطور دراسة العلاقات الدولية كحقل معرفي و السياسة الخارجية كتخصص فرعي، استمر الباحثون في تقديم نماذج و مفاهيم و نظريات حاولت أن تجيب على جملة من التساؤلات المركزية، تتعلق بالأسباب التي تدفع دولة مثلا لخوض حرب ضد دولة أخرى، أيضا أسباب التباين في السياسات الخارجية للدول في تفاعلها مع محيطها الدولي، و البحث عن الطرق الأمثل لخلق بيئة دولية خالية من الصراعات، و ما هو السبيل لتعزيز التعاون في علاقات الدول ببعضها البعض...، وغيرها من التساؤلات التي مثلت تحدي كبير للباحثين في هذا الحقل المعرفي المعقد و المتداخل.

حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة و المفسرة لسلوك الدول.

فالباحثين لم يتمكنوا من تقديم نماذج معرفية و نظريات موحدة و متجانسة في فهمهم لهذا الواقع الدولي المعقد، بل نجد أن المقاربات التي حاولت تفسير سلوك الدول تبقى حبيسة النظرة

1) عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 21.
2) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الأحادية بتركيزها على مستوى تحليلي دون آخر و ما يشتمل عليه كل مستوى من متغيرات داخلية و أخرى خارجية، فنظريات السياسة الخارجية نختلف حول كيفية تصور الفواعل والدوافع الأساسية basic motivation. بالإضافة إلى ذلك ، فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة 9[1].

ففي حين يذهب فريق من الباحثين إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يتحقق من خلال التركيز على الخصائص البنيوية الخارجية للنظام الدولي، يذهب فريق آخر إلى القول بضرورة التركيز على خصائص و محددات الدولة الداخلية على وجه الحصر.

و بناءا على هذا التقسيم سنتناول نظريات السياسة الخارجية بالاعتماد على طبيعة و مستوى المتغيرات التي اعتمدتها كل نظرية في تفسيرها لسلوك الدول الخارجي.

المطلب الأول: النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية.

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات "هانس مورغانتو/ H.Morgenthau " فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، و أضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz ، و إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي-الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية. و قد حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، و نقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكات الفواعل الخارجية.

أولا:الواقعية الكلاسيكية.

ظهرت الواقعية كنظرية علمية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات "هانس مورغانتو/ H.Morgenthau " و "كار/ Carr"و "نيبور/ Niebuhr"، و يستوحي الواقعيون تحليلاتهم من أعمال المؤرخ الإغريقي"توسيديدس /Thucydides "[(*)] ، بالإضافة إلى فلسفة

1) Volker Rittberger. "**Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories"**, In site internet: http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.

[*]) عادة ما يتم تقليد Thucydides (471-400 B.C.)لقب أول كاتب في التقليد الواقعي. و مؤرخ الحروب البولوبونيزية التي جرت بين القوتين العظميين في العالم الإغريقي القديم (أثينا وسبارتا)، وقد كانت خلاصته من دراسة هذه الحروب أن "القوي [دائما] يفعل ما تمكنه قوته من فعله والضعيف يقبل ما يجب عله قبوله". وبذلك فهو أول من لفت الانتباه إلى عنصر القوة كمحرك لسلوك الدول. وحول الأسباب التي أدت إلى نشوب الحروب البولوبونيزية بين أثينا وسبارتا، يقول Thucydides: "إن ما جعل الحرب حتمية هو نمو القوة الأثينية والخوف الذي سببه ذلك في سبارتا". فقد كانت سبارتا خائفة من فقدان دورها في العالم الهيليني [نتيجة للاختلال ميزان القوى لصالح أثينا]، وبذلك عملت على تعزيز قوتها العسكرية وتجنيد ما استطاعت من دعم حلفائها، وفي المقابل استجابت أثينا بالمثل. لقد كانت تحليلات Thucydides غير بعيدة تماما عن المفاهيم الواقعية التقليدية كسباق التسلح، الردع، ميزان القوى، الأحلاف، إدراكات القوة والضعف.

فلسفة مكيافيللي[**]، وخصوصاً من " توماس هوبز /T.Hobbes " في كتابه (Leviathan)- الدولة ذات النظام الدكتاتوري- (1651)- حيث وصف العالم في الوضع الطبيعي، أنه خلعة للغرائز النرجسية- المغرورة- للإنسان، وهنا "حيث لا توجد قوة مشتركة، فلا وجود لقانون، وحيث لا وجود لقانون، فليس هنالك من ظلم". و بالنسبة للواقعيين، فإن المجتمع الدولي مشكّل من دول دون "قوة مشتركة"، فهو فوضوي من الطبيعة[1].

يرى " مورغانتو " أن "الطبيعة الإنسانية التي تجد قوانين السياسة جذورها فيها، لم تتبدل عما كانت عليه منذ أيام فلاسفة الصين والإغريق عندما حاولوا اكتشاف هذه القوانين. وتمتاز هذه الطبيعة بالأنانية، و يبحث الناس عن مصلحتهم الخاصة ويحاولون الهيمنة على الآخرين، ولا يمكن الاعتماد عليهم في التعاون، ويوقفون التعاون _إن وجد_ عندما لا يتماشى مع مصالحهم الخاصة والضيقة[2].

و على هذا الأساس تبني الواقعيون نظريتهم بالرجوع إلى الطبيعة البشرية الشريرة ، فالدولة على صعيد علاقاتها مع الدول الأخرى تتصرف مثل الإنسان وفق منطق المصلحة الذاتية و الأنانية، و تعمل على تحقيق أهدافها حتى خارج ضوابط الأخلاق.

و تفترض الواقعية أن **الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد**[3].

عموما يمكن تلخيص مرتكزات الواقعية الكلاسيكية و تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط[4]:

- الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.
- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.
- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.
- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.
- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة. **كرات البلياردِ" (Billiard-ball)** أي أن دول في تصادم دائم.

**) تماما مثلما فعل Thucydides، فقد كتب Machiavelli عن القوة، ميزان القوى، تشكيل الأحلاف والأحلاف المضادة، وأسباب الصراع بين مختلف الدول-المدن الإيطالية. ويعتبر كتيبه الشهير The Prince (الموجه أساسا لحاكم فلورنسا المعاصر له Lorenzo di Midici) دليلا عمليا لاكتساب القوة، الحفاظ عليها وتوسيعها. يمكن الاستدلال على واقعية الإسهام المكيافيللي من خلال:اهتمامه بالقوة، افتراضه أن السياسة تتميز أساسا بصراع المصالح، تأكيده على أهمية رؤية العالم كما هو، لا كما يجب أن يكون، ومن ثم دعوته إلى الفصل بين السياسة والأخلاق.

1) موسى الزغبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي** (اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2001)، ص.22.

2) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،السليمانية، العراق ،2007)، ص221.

3) ستيفن وولت ،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**

4) تاكايوكي ياموامورا، "**مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html**

اعتمدت **الواقعية الكلاسيكية** على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده "مورغنتو" ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها – باستمرار - عملية ترشيدية (عقلانية) Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة[1]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القـــوة و المصلحة الوطنية.

و حينما يتم الاعتماد على مفهوم " المصلحة القومية " القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القوميـــة تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عددا من المزايا:

أولا: يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

ثانيا: إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة[2].

وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية، وهي **"أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية"** وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية[3]:

- **مصلحة البقاء**: وهي المصلحة الأساسية الدولية، وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغاؤها.
- **مصلحة تعظيم القوة العسكرية**: حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.
- **مصلحة تعظيم القوة السياسية**: يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي و التجاري في العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

---

1) جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات و إشكاليات** ، (دار الهدى للنشر و التوزيع، مصر، ط1،2005)، ص 30 .
2) المرجع نفسه، ص ص 31- 32.
3) المرجع نفسه ،ص 24.

و في الإجابة عن السؤال : **كيف تدير الدولة شؤونها في علاقاتها مع الأمم التي تنافسها؟** يرى بعض الواقعيين أمثال "**مورغنتو**" أنه على المستوى الدولي، و في ثنايا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام و يصون الأخلاق، و أن ما يقع من مظالم للدولة في علاقتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، و في ظل النظام الدولي لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، و طالما أن حالة النظام الدولي هي حالة الفوضى و الحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام [1].

و عليه فحسب التصور الواقعي فالسياسة الخارجية تعتبر ذلك المسار التي تحاول من خلاله الدول تعظيم مصالحها القومية في إطار عالم فوضوي و غير آمن، فنجاح أو فشل السياسة الخارجية يتوقف على ما تملكه الدولة من عناصر القوة، و على التوظيف الفعال و العقلاني لهذه العناصر في عالم تطبعه المنافسة الشرسة بين الدول[2].

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية و العوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية ، و ليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة [3]، بالرغم من اعتماد "مورغانتو" على الفرد و طبيعته الشريرة في تفسيراته، غير أنه لم يعتمده كمستوى للتحليل على غرار النظريات السلوكية التي جاءت من بعده بل تعامل مع الدولة كفاعل مستقل داخل نظام دولي فوضوي يفرض عليها العدوانية في سلوكها الخارجي.

فالواقعية الكلاسيكية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، و يؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه "هنري كيسنجر/ H.Kissinger " في قوله قال:" **تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية**"[4].

ثانيا: الواقعية البنيوية(*) و نموذج التحليل النسقي للسياسة الخارجية(**):

ظهرت الواقعية الجديدة أو البنيوية مع أعمال "كينيث والتز/Kenneth N.Waltz " في نهاية السبعينيات، لتعبر عن امتداد لأطروحات الواقعية التقليدية، مع إضافة بعض القطع الجديدة التي حاولت

---

1) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

3) جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره،ص 245.

4) James N.Rosenau, **International politics and foreign policy**, the free press, New-York, 1969,p 261.

*) أسس "كينيث والتز" في كتابه "نظرية السياسة الدولية" سنة 1979 نظرية الواقعية البنيوية، التي اعتمد فيها على فكرة "الاختيار العقلاني"،المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، فضلا عن تحديثه لنظرية النظام الدولي..

**) بالرغم من أن "**والتز**" حذر من أن تستغل نظريته -كنظرية كلية للسياسة الدولية-بشكل خاطئ لتوظف كنظرية للسياسة الخارجية، فإن عددا متزايدا من الواقعيين بعده قدموا عدة أعمال لشرح السياسات الخارجية للدول مستندة في ذلك إلى فرضيات الواقعية كنظرية بنيوية، و من بين هؤلاء "**جيمس فيرون**"، الذي يقنع في شرحه أن عديد المسائل الدولية التي تسعى النظرية الواقعية البنيوية تفسيرها، إنما هي في الأصل إما نتاج لسياسات خارجية أو هي سياسات خارجية بحد ذاتها.

إخراج الواقعية من بعض النقائص و التناقضات، و على هذا الأساس قدم " كينيث والتز" أعماله في إطار الواقعية لكنه بنا ذلك على سلسة من الانتقادات للكتاب الواقعيين التقليديين، تمحورت في أغلبها حول النقاط التالية:

- يعتقد "والتز" أن نظريته عن العلاقات الدولية يمكن إثباتها أو عدم إثباتها باعتبارها أكثر قوة وعلمية من أعمال الواقعيين التقليديين الذين أسسوا تصوراتهم على فكرة الطبيعة البشرية التي لا يمكن إثباتها أو دحضها[1].
- عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية من جهة، والاهتمام فقط بالمجال الأمني-السياسي في تحليل السياسية الدولية من جهة أخرى[2].
- بسبب منهجيتها في التحليل، ركزت الواقعية التقليدية حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[3].

ينطلق الواقعيون البنيويون في حقل السياسة الخارجية لتحريك التساؤل الذي يقول: **لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تسلك سلوكات متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية؟**"[4] .

و كذلك الاستفسار حول: **ما الذي يبرر الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة؟**

الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:

تنطلق الواقعية البنيوية فحص تفاعل الدول ضمن النسق / النظام الدولي، من مسلمة مركزية، و هي أن النسق الدولي متسم بخاصية الفوضى "Anarchy"، و التي تعرف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد و تحفظ النظام، و هذا ما يدفعها للتسليم في المرة الثانية بأن الدول وحدات متشابهة و أن لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة، فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياساتها الخارجية[5]،لهذا تظل الدول في ظل هذه

1) أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 363.
2) ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.
3)جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 43- 44.
4) James D.fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**, In site internet: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf. p 12.
5) Steve L.Smith (eds), **The Globalisation of World Politics,** Oxford University Press, Third Edition, 2003,P 209.

الفوضى عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، و تبني علاقاتها الخارجية على مبدأ"عدم اليقين أو الشك المتبادل"، و يبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات (Self-preservation) وفق نهج كفـــيل بتحقيق أهدافها العقلانية(*)، و هذا ما يصيغه " **كينيث والتز**" ، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقـاء، و هـذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصـــلحة و القوة و الهدوء[1]، لذا يجب أن تعتمد الوحـدات التـي تعيش في حالة الفوضى على الوسائل التي تولدها والترتيبات التي تصنعها لنفسـها لتحقيـق أهـدافها والحفاظ على أمنها، أي أن مبدأ مســاعدة الذات (Self help) هو مبدأ العمـل فـي ظـل النظـام الفوضوي[2].

لكن هذا كما يؤكد " **كينيث والتز**" لا يمنع من وجود فرص قائمة لخلق التعاون و التنسيق بين الدول، مادام ذلك يتناسب مع مصالح الدولة و يحفظ بقائها، فمفهوم المساعدة الذاتـــية ليس متناقضا دائما مع فكرة التعاون، ولكن الدول تحجم عن الدخول في علاقات تقوض قوتها أو قدراتها على العون الذاتي، بالنسبة للواقعية الجديدة للدول اهتمام أساسي بالقوة –وهي معرفة بداية بالقـدرات العسـكرية والاقتصادية- ليست كهدف في حد ذاتها ولكن كوسيلة مهمة لتحقيق الأمن متاحة لها في هذه الحالـة. وهي تولي أهمية لنوايا جيرانها السلمية أو المعايير الدولية (المؤسسات التي تنبذ العنف وتشجع التعاون الدولي)، ولكنها تدرك دوما أنه لا يمكنها الاعتماد على ديمومة وفاعلية مثل هذه الشروط الملائمة[3].

و الأمن ليس هدف الدول الوحيد، بل هو الأساسي، حيث أن سعيها لتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط بقدراتها على تحقيق درجات كافية من الأمن. ومن وجهة النظر الواقعية الجديدة، لا يمكن أن تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الأساس. فالدول تناضل دوما للحفاظ أو تعزيز أمنها، وحتى في الفترات التي يمكن للدول أن تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها. بعبارة أخرى، يمكن للأصدقاء أن يتحولوا إلى منافسين وحتى إلى أعداء، فالواقعية الجديدة ترى أنه على الدول أخذ هذه الإمكانية في الحسبان حتى في ظل أكثر الفترات انسجاما وتوافقا[4].

و على هذا الأساس من الممكن أن توجد نظام (Order) في المجتمع الدولي، ولكن يتم تأسيسه على المستوى الأفقي لا على المستوى العمودي، أي بين دول متساوية شكليا تتفاعل فيما بينها ولـيس مفروضا عليهم من الأعلى. فمثلا، تتفاعل الدول ذات السيادة فيما بينها بانتظام من خلال الاتفاقيـات

---

*) فالدول فواعل أنانية (موجهة الأهداف goal-oriented)، سلوكاتها ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. و تتابع بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها.

1) James D.Fearon, op.cit, p 294.

2) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Addison -Wesley Company, U.S.A, 1979, P111.

3) Volker Rittberger, Op.Cit.

4) Ibid, p06.

المختلفة في كل المجالات. ولكن هذا النظام لا يتم فرضه من خلال مؤسسات سياسية هرمية تفرض قواعده من الأعلى عموديا على كل الدول[1].

بناءا على هذا صنفت أعمال الواقعيين البنيويين في دراستهم للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية **(top-down approaches)**، أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية[2].

على هذا المستوى يظهر الاختلاف بين " **كينيث والتز**" و الواقعيين التقليديين في مستوى التحليل المعتمد في تفسير سلوك الدول الخارجي، بحيث حدد التقليديون موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، و هما الفرد، و المجتمع أو الدولة، و الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام و وحداته، و يرى " **كينيث والتز**" أن تاريخ العلاقات، من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماط و تكرار و انتظام في هذه التفاعلات. و يشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي في نظام توازن القوى، كما عرفته الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين، و عدم تطابق الإيديولوجيتين، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ و تأثير و بسط هيمنة و تحقيق مكاسب.

وفقا لـ"**كينيث والتز**" يتكون النظام من الهيكل والوحدات المتفاعلة. الهيكل هو ذلك الجزء الأساسي من النظام الذي يتيح إمكانية التفكير في النظام ككل. لذلك يجب أن يتم تعريف الهيكل من خلال ترتيب وتنظيم أجزائه.لأنه وحدها التغيرات الحاصلة في ترتيبات الأجزاء تؤدي إلى تغيرات في الهيكل. الهيكل والأجزاء مرتبطان، متعلقان، ولكن غير متماثلان والهيكل ليس شيئا ملموسا نراه وتتحسسه بل هو شيء مجرد، لا يمكن تعريفه من خلال إحصاء الأجزاء المادية من النظام أو من خلال مبادئ ذلك الترتيب[3].

- **العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في تحليل السياسة الخارجية**:

إذاً، " **كينيث والتز**" في نظريته يدافع عن منظور منظومي (systémique)، بعبارة أخرى عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة ، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها[4]، يقول والتز بأن: **"بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"**[5]، فالواقعيون البنيويون تمسكوا بطرح صلب بخصوص فصل السياسة

---

1) Jack Donnelly,**Realism and International Relations**, Op. Cit., P. 81..

2) Volker Rittberger**.** Op. Cit.

3) Kenneth Waltz, Op.cit, P80.

4) اكزافييه غيّوم ،ترجمة: قاسم المقداد ،"**العلاقات الدولية**" ،مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: **http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm**

5) مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية، باتنة، الجزائر)،ص 327.

الداخـــــلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه "**كينيث والتز**" بقوله:" **نظريـــة العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للـــدول كـــأداة تفســـيرية للســـلوك الخارجي**"[1].

لكن لا يجب أن يفهم من هذا أن "**كينيث والتز**" لا يعترف بوجود مستويات أخرى قد تســتعمل لفهم سلوك الدول، و ينفي بشكل نهائي أي دور للعوامل الداخلية في فهم سلوك الـــدول، الأصـــل أن "**كينيث والتز**" لا ينفي بشكل قطعي دور للعوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية،لكن أهميـــــتها و وزنها في التحليل ليس ذو قيمة كبيرة على غرار التحليل النسقي، و في هذا السياق و في شـــرحها للطريقة التي تدفع بها القيود البنيوية الوحدات إلى التصرف بشكل متشابه، لا تنكر الواقعية الجديدة بأن بعض المخرجات الدولية (سياسات خارجية) تمتد إلى مستوى الفاعل في حد ذاته (الدولـــة)، بـــل إن "كينيث والتز" نفسه يعترف بأهمية هذا المستوى لثلاثة أسباب:

- **أولها**: أن معرفة خصائص الوحدة ضروري لشرح لماذا تتصرف دول مختلفة بشكل متمـــايز رغم أنها متماثلة في موقعها من النظام.
- **ثانيها**: أن الوحدات ليست ضعيفة إلى الدرجة التي تمنعها من التأثير في النسق، بـــل التـــأثير بينهما متبادل، أي له منحى ثنائي من الفاعل نحو البنية و العكس.
- **ثالثها**: أن التحليل على مستوى الوحدة ضروري، لأن أولوية البنية على الفاعـــل أو العكـــس تتغير مع الوقت.

و مع ذلك يعتقد "**كينيث والتز**" بضرورة تجاهل النظرية النســـقية الطبيعـــة الداخليـــة للفاعل، فرغم أنها قادرة على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تغيره، لذا نجده لا يـــولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول شرعية أو ثوريـــة، تســـلطية أو ديمقراطيـــة، إيديولوجيـــة أو واقعية[2].

ثالثا: الواقعية النيوكلاسيكية (الدفاعية / الهجومية).

التطور المثير للنمـــوذج المعرفـــي الـــواقعي مـــن خـــلال الانشـــقاق بينضـــفتي الفكـــر الـــواقعي "الدفاعية/الهجومية"، يعتبر من التطورات المهمة في التسعينات. حيـــث شـــهدت الأدبيـــات الواقعيـــة مجادلات كثيرة بين هاتين النظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية[3].

الدفاعية /الهجومية نظريتان واقعيتان تركزان على الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياســـة الخارجية للدولة، إلا أنهما تختلفان اختلافا عميقا بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية. هل الأمن

---

1) James D.Fearon, Op.cit, p 294.

2) Andrew Linklater, « Neo-Realism Theory and Practice », In : Ken Both And Steve Smith (eds), **International Relations Theory Today**, Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997, P 244.

3) أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 384.

في النظام الدولي ضئيل أم أنه وافر؟ هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن ؟ إن هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية[1].

أ- الواقعية الدفاعية: The Defensive Theory

تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها روادها[*]، من أهم التطويرات و الإضافات التي منحت الواقعية قدرة تفسيرية إضافية أمام باقي المنظورات الأخرى، و تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوكات الخارجية[2].

يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها. و لكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن كان أوفر، عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية[3]، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل[*]. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة[4]، فالنظام الدولي يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى، أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة، و تتوسع فقط لتحقيق الأمن و حفظ بقائها و ليس لزيادة قوتها، و أي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة[5].

---

1) فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1999)، ص 21.

[*]) أهم روادها : Stephen Van Evara/ Robert Jervis/ Joseph Grieco.

2) Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**", World politics, vol 51,1998,p p146-149.

3) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

[*]) أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية Cooperative Realism "المشجع و المؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك.

4) Jean- Jack Roche**. Theories des Relation Internationles**.5 eme Edition (Editions motchrestien,Paris, 2004)p 62.

5) Volker Rittberger**.** Op. Cit.

و عليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين مـــن خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجمـــوع القـــدرات العسكرية، الاقتصادية و البشرية، و **إدراك هذا الخطر مرتبط بإدراكات القادة السياسيين،** الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، و أكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

و حسب كل من "روبرت جيرفيس/Robert Jervis " و "جاك ســنايدر / Jack Snyder " أن قادة الدول بدءوا يفهمون بأن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها. وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة. الحرب بقيت كأداة لفن الحكم عند قليل من القـــادة فـــي نفس الوقت، أغلب الحروب ينظر إليها من قبل المواطنين والقادة وكأنها ناتجة عن القوى اللاعقلانيـــة والاختلال الوظيفي في المجتمع، مثل طغيان النزعة العسكرية و النعرات القومية والعرقية[1].

ب- الواقعية الهجومية: The Offensive Theory[*]

تحدت الواقعية الهجومية وجهة نظر الواقعية الدفاعية في عدة قضايا أساسية، و قد ظهرت الواقعيـــة الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولـــة و فـــي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى الدولية تقيـــد ســـلوك الدول الخارجي و تدفعهم نحو مزيد من السعي لتعظيم و زيادة القوة، لـــذا فهـــم يعتقـــدون –عكـــس الدفاعية- بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولـــة أخـــرى بسهولة[2].

و في هذا السياق أكد "راندل شويلير/ Randall Schweller "إن فرضية الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى للبقاء فقط هي فرضية تكدس الوضع الراهن، وإنها تهمل تهديدات الدول التي تـــدعو إلى تصحيح الوضع القائم وتغييره مثل ألمانيا في زمن "هتلر" وفرنسا في زمن "نابليون"،هـــذه الـــدول تطالب بمزايا أكثر مما تمتلك، وترغب في المخاطرة لنيلها[3].

يعتقد " جون ميرشايمر/John J.Mearsheimer " بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكـــل قـــوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والســـيطرة في النهاية على النظام، لكـــل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قـــادرة علـــى إلحـــــاق الأذى بعضـــها البعض،و أفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلـــى الـــدول

---

1) Steven L. Lamy: **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism**, in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The Globalisation of World Politics,**Op. Cit., P.187

[*]) أهم روادها: John J.Mearsheimer/ Stephen Walt/ Farid Zakaria

2) ستيفن وولت ، مرجع سبق ذكره.

3) أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص387.

المنافسة المحتملة. وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى [1]،(ربما يكون هذا الاطار الأمثل و المناسب لفهم التفاعل بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ ذات أهمية إستراتيجية بالغة).

الملاحظ أن هناك تمايز بين طرح "والتز" و الواقعيون الهجوميون حول تفسير السياسات الخارجية بالرجوع فقط للبيئة الفوضوية للنظام الدولي، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد " **فريد زكرياء**" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى المخصصة و المحددة لمظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات[2]. كذلك نجد "كريسنزرن/Christensen " الذي قال بأن: " **الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، و لكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة**"[3].

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية النفعية في تفسير السياسة الخارجية:

ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيم التعاون الدولي، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات – لاسيما المسلحة- على أنها الاستثناء[4]. لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام،و دافع **ستانلي هوفمان** عن هذا الرأي من خلال قوله:"**إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام**[5].

على غرار الواقعية، تعتقد الليبرالية أن السياق الذي تصنع فيه قرارات السياسة الخارجية هو الذي يضبط و يحدد سلوك الفاعل، و لكنهما يختلفان جوهريا في إدراك هذا السياق، أي بيئته التي تتضمن جملة من المتغيرات الموجهة لسلوك الدول الخارجي، و يثار الجدل حول أولوية البيئة الداخلية أم الدولية في التحليل، أو بمعنى آخر لمن نعطي الأولوية في التحليل لمستوى التحليل الداخلي أم النسقي النظمي؟ فإذا كان التوزيع النسبي للقوة هو الفرضية القاعدية في تفسير الواقعية، فإن الليبرالية تتبنى رؤية تفترض للعلاقة دولة-مجتمع كمحددات داخلية للسلوك الخارجي.

غير أن الدارس يجد نفسه أمام عائلة من النظريات الليبرالية، كل منها يعطي أولوية لمتغير داخلي على حساب متغير (الايدولوجيا السياسية و الاقتصادية، الخصائص الوطنية، البنيات

1) أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره ، ص388.

2) John- Mearsheimer**. Realism.The Real World And Academia**. (University Of Chicago, 2000) p 01.

3) Giden Rose, op.cit, P 156.

4) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

5) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره.ص 314.

الاجتماعية و المؤسسات السياسية)، هذا ما نتج عنه وجود نظريات ليبرالية تقدم تفسيـــرات مختلفة (الليبرالية الجمهورية، و المؤسساتية إضافة إلى الليبراليـــة التجاريـــة و كـــذلك نظريـــات الســـلام الديمقراطي و التي تعتبر أكثر النظريات شيوعا في تفسير أسباب الاختلاف و التمايز بـــين سياســـات الدول الخارجية بناءا على طبيعة و بنية أنظمتها الداخلية)، لكن من بين هـــذه النظريـــات الليبراليـــة تظهر الليبرالية النفعية، و التي سنعتمدها كنموذج للتفسيرات الليبرالية للسياسة الخارجية نظرا لكونها تبرز في تصورها بشكل واضح دور القوى الداخلية عبر تفاعلها في توجيه السلوك الخارجي للدول و تقدم نموذج أكثر وضوحا و قبولا.

قبل أن نتطرق لطرح الليبرالية النفعية في تحليلها للسياسة الخارجية ، نعرض أهم الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المنظور الليبرالي بشكل عام- و التي لا تخرج عنها الليبرالية النفعية كجزء من هذا المنظور-، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية خاصة المؤسسات الدولية.
- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيـــات متنافســـة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المســـائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل[1].

يضع مقترب الليبرالية النفعية(**Utilitarian Liberalism**) للسياسة الخارجية علاقة دولة-مجتمع (Stata-Society Relation) ضمن جوهر نموذجه التفسيري للسياسة الخارجية، و ينطلق في ذلك من أن الافتراض المسبق بأن العامل الحاسم في التأثير على سلوك الدولة الخارجي يرجـــع إلـــى علاقة الدولة ببيئتها الداخلية.

لذا ينطلق الليبراليون النفعيون في فهم السياسة الخارجية من **منطلقات داخلية**[*]،تعتمـــد فـــي التحليل "مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى" "**bottom-up approaches**" ،

---

1) Paul R Viotti and Mark V.kauppi, **nternational Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond,** USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999, pp 199-200.

[*]) تنطلق التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية من بديهية تؤكد أن السياسة جسم موحد، و بالتالي ليس هناك مجال للتمييز بين السياسة الداخلية و الخارجية، و المعطيات الداخلية تحدد بصفة كبيرة المقدرات الخارجية، لذا تفترض أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، لذلك تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي. و هذا ما يؤكده James D.Fearon في قوله:

" **إذا قدمت دولة أو عدة دول على أنها فواعل غير وحدوية، و إذا اتبعت كل دولة سياسة خارجية متميزة Suboptimal Foreign Poilicy تتناسب مع نماذج التفاعلات بين الفاعلين داخل الدولة، و كذا طبيعة الرغبات الفكرية و الإيديولوجية لصناع القرار نكون بصدد التفسيرات الداخلية**". نفس الفكرة تؤكدها Giden Rose بأن هذا المقترب (السياسة الداخلية)، يفترض بأن السياسة الخارجية لها مصدرها في السياسة الداخلـــــية بحيث أن الإيديولوجية السياسية و الإقتصادية، و المميزات الوطنية، و السياسات الحزبية، و البنيات السوسيو-اقتصادية،

لذا تصنف أعمالهم إطار المستوى الفرعي sub- systemic level للتحليل. حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية للدول "من الاسفل". وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها أساسا بالتقاء **عوامل البيئة داخلية /Domestic Politics** [1]. و هذا عكس ما ساد لدى الواقعية البنيوية التي اعتمد منهج تحليل تنازلي فوقي "**top-down approaches** "، عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي.

لم تنفي بصفة مطلقة تأثر سلوكات الدول بمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النظام الدولي (حسب كينيث والتز)، لكن في المقابل يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة، و الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية. و بصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي إلا الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعيه المهيمنة ، أي الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر و باستمرار[2]، لذا تفترض على هذا الأساس أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، و التي تجسد لاحقا في سلوكات دولها الخارجية.

كما يعتقد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية سياسة عقلانية[*] باعتبارها " سياسة البحث عن الربح الصافي" net gains-seeking foreign policy (متغير تابع) كما تحددها مصالح مجتمعاتها (المتغير المستقل). فالفواعل من أفراد، جماعات و مختلف الفئات الاجتماعية سلوكاتهم تفهم كفواعل موجهة الأهداف goal-oriented) ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. و تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى الى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف ، لذلك فالمنطق المعتمد هن هو منطق نتائجي " logic of consequentiality. لسلوك الفواعل[**].

هي التي تحدد كيف تتصرف الدول تجاه العالم الذي يقع خارج حدودها، و هذا يعني بأن السياسة الخارجية تفهم بشكل جيد إذا أخذت على أنها نتاج الحركية الداخلية للدولة.

1)Andrew Moravisk, „ Liberal International Relation Theory: A Scientific Assement“. In Colin Elman and Miriam Findus (eds), Progress In International Relation Theory: Appraising The Field, Cambridge, MIT Press, 2003, p 162.

2) Volker Rittberger. Op. Cit.

[*]) تنطلق التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية من بديهية تؤكد أن السياسة جسم موحد، و بالتالي ليس هناك مجال للتمييز بين السياسة الداخلية و وفي هذا السياق تضيف هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية من حيث الأهداف، و تعتمد في هذا على نموذج الرجل الاقتصادي the model of homo oeconomicus، لذا تصنف في فئة النظريات العقلانية في السياسة rationalist theories of politics.

[**]) لذلك عندما يواجه الرجل الاقتصادي عدة خيارات، يسأل نفسه الأسئلة التالية:

(1) ما هي خياراتي؟

(2) ما هي أهدافي؟

(3) ما هي النتائج المحتملة لكل خيار من خياراتي؟

(4) وما هو الخيار الأفضل بالنسبة لي ، في ضوء أهدافي ، بمعنى ماهو الخيار الذي يضاعف منفعتي الصافية my net benefit (أخذا في الاعتبار مختلف الاحتمالات من النتائج المحتملة المرتبطة بأي خيار معين)؟.

و كنتيجه للتفاعل بين الأطراف المحلية الفاعله في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية the process of interest intermediation ، فهي تخلق شبكات سياسة في شكل نظام معين، و قدرة كل فاعل لتأكيد أولوياته في عملية صنع السياسة الخارجية و هذا يتحدد بالنظر لنسبة الهيمنة في الشبكه السياسة الداخلية[1].

مصطلح الجماعات و الفئات الاجتماعية يشمل جميع فئات الفواعل الاجتماعية المنظمة المشاركة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية ؛ أي ليس فقط الفواعل الاجتماعية و الاقتصادية بالمعنى الضيق ، مثل فواعل القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات التجارية و العماليه وجماعات المصالح ، الخ) ولكن أيضا الفواعل الاجتماعية في مفهومها الواسع ، مثل الفواعل السياسية و الاداريه PSA Actors[2]. كل واحد من هذه الفواعل يتحرك بدافع مصلحة أساسية للبقاء الذي يقوده إلى الحصول على كل من "السلطة" و "الوفرة" في الدخل المالي[3].التي تساعده على استصدار قرارات خارجية تخدم مصالح الفئة التي يمثلها داخليا.

فالسياسة الخارجية بالنتيجة تعبر عن مصالح قطاعات المجتمع الذين هم في موقع لفرض أهدافهم على وكلاء يمثلون الدولة في الساحة الدولية ، وهذه المصالح المجتمعيه. تنبثق من شبكات السياسات التي تشمل كلا من الفعاليات التي تنتمي الى النظام الحكومي - الإداري PSA ، و الفواعل من القطاع الخاص (الشركات ،جماعات الضغط الاقتصادية و يقصد الصناعة ورابطات الفلاحين والنقابات) الذين لديهم مصلحة في القضايا المطروحة[4].

إذا **فالنموذج التفسيري** الذي تقترحه الليبراليه النفعيه لتحليل السياسة الخارجية للدول يستند على النقاط التالية[5]:

1) حساب المصالح الأساسية للفواعل المجتمعيه الأكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية processes of societal interest intermediation.

2) حساب لتكوين و بنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.

3) تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح ان تهيمن على سياسة معينة ، وبالتالي شبكة المصالح الاساسية التي من المحتمل ان تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.

و عليه يمكننا استنتاج ما يلي:

1) Andrea Ribeiro Hoffmann , "**A synthetic approach to foreign policy"**, in site: **http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html**
2) Ibid.
3) Volker Rittberger, Op.Cit.
4) Ibid.
5) Ibid.

- تعتقد الليبرالية أن الهدف النهائي لمختلف فواعل المجتمعية هو الحفاظ على بقاءها و زيادة مصالحها المادية ، و يتحقق ذلك من خلال السعي لتحصيل المكاسب باستمرار، هذا الأخير يكون بمثابة الحافز المشترك و الأساسي لجميع الفواعل المجتميعة، و هي إما مكاسب مادية(مداخيل مالية) أو مكاسب معنوية (القدرة على التأثير)، و تدعي الليبرالية النفعية أن هذه الأهداف التي تسعى إليها الفواعل الاجتماعية سوف تتحول إلى أهداف الدولة في تعاملها مع دول ومجتمعات أخرى[1].
- تتحدد السياسة الخارجية للدول بالمصالح التي تقررها الجماعات المجتمعيه الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية، و التغييرات في السياسة الخارجية بناءا على ذلك تكون مرتبطة بوظيفة التغييرات في أولويات الفواعل المهيمنة ، او بالتغيرات في تركيبة مجموعة الفواعل المهيمنة في كل قضية-مجال داخل الشبكة الاجتماعية [2].

المطلب الثالث:النظرية البنائية وأثر المتغيرات الثقافية على صنع السياسة الخارجية .

البنائية(Constructuvism) [*] هي مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية -كما يدعي بعض الواقعيين-، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين (الدولي والمحلي) كما يقول بعض الدوليين الليبراليين، فبالنسبة إلى البنائيين[*]، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطاً من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن. وتقدم البنائية

---

1) Volker Rittberger, Op.Cit.

2) Ibid.

[*]) "نيكولاس أونف/ Nicholas Onuf " أول من استعمل المصطلح في كتابه (**world of our making**) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية، كما كان للمقال المرجع لـ" ألكسندر واندت/ Alexandr Wendt " الملقب بأبي البنائية و المعنون بـ(**Anarchy Is What States Make Of : The Social Construction Of Power Politics**) الأثر الكبير في إثراء و تطوير التفكير البنائي.

تزامن ظهورا لبنائية مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية،كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا و قيما جديدة "كالأمن المشترك".

اعتمادا على تصور و إدراك Alexandr Wendt فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات في :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

[*]) عموما النظريات البنائية : متعددة حتى داخل المنظور الواحد، و يوجد هناك أكثر من اتجاه داخل هذا "المنظور".و يبدو أن العامل الابستومولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة. و هنا قد نجد البنائيين الوضعيين أو كما يسمون " البنائيون الحداثيون Constructuvist Modernists" أمثال Alexandr Wendt ، و "البنائيين النيوكلاسيين"، أمثال F. Kratochwill، N.Oneuf، E.Adler إلى جانب Peter Katzenstein . و معظم هؤلاء يميلون إلى تبني ابستومولوجية وضعية. أما "البنائيون بعد الحداثيون" أو "بعد-البنيويون"، أمثال: Rechard Ashley، David Campbell، J. Der Darian إلى جانب R B. J Walker فهم يتبنون ابستومولوجية بعد وضعية.

الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية، وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات إشراطية متبادلة[1].

كما وصفت النظرية البنائية - و هنا نتحدث عن البنائيون الحداثيون **Constructuvist Modernists**، **Alexandr Wendt** - كمحاولة تركيب أكثر من أنها شكلت تحدي أو انتقاد لأبحاث الواقعية الجديدة والليبرالية [2]. لذا يعتقد البعض أن الأهمية النظرية للبرنامج البنائي تكمن في مواقفه الإبستمولوجية و الأنطولوجية الوسطية[3]، إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا، وعلى هذا الأساس فالبنائيون في محاولة تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول اعتمدوا مستوى **تحليل وسط** بين المستوى الكلي أو النسقي الذي يعتمد نظرة فوقية لسلوك الدول top-down approaches" كما هو حال الواقعية الجديدة، و بين المستوى الثاني المعتمد على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى" "bottom-up approaches","عند الليبرالية النفعية.أما البنائية ، في المقابل ، تتخذ كلا مستويات التحليل - المجتمع الدولي والمجتمع المحلي – في الحسبان[4].

- مرتكزات التحليل البنائي للسياسة الخارجية:

1- المرجعية الاجتماعية و القيمية لسلوكات الفواعل الخارجية:

يعتقد البنائيون بأن الواقعة الدولية هي اجتماعية البناء في الأساس[5]، لهذا فقد بدأت الدراسات الحديثة و خاصة الاتجاهات النقدية الاجتماعية و البنائية في دراسة السياسة الخارجية للدول، مراعاة التداخل بين البيئة الاجتماعية Intr-Societal، و البيئة الاجتماعية الخارجية Extra-Societal[6]، التي يظهر أثرها في تنشئة وكلاء أو عملاء الدولة ، بحيث يحدث التفاعل بين نظامين اجتماعيين مختلفين في المجتمع الدولي والمحلي، لكل مجتمع يواجهوه عمليات تنشئة اجتماعية مختلفة، فكما تؤثر القيم الداخلية على سلوك الفواعل، كذلك تلعب القيم الدولية من خلال المؤسسات الدولية و الإقليمية دروا هاما في توجيه سلوك الفواعل، و يحدث أن تلاؤم الدول سلوكاتها بما يتناسب و بنية القيم الداخلية و كذلك الدولية، فكل دولة ترغب في تمرير قيمها للخارج لكن عبر التقيد بالإملاءات و

---

1) مارثن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي الإمارات العربية المتحدة، 2008)، ص 108.

2) Toru Oga, '**From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities", in site: http://www.w3.org/TR/REC-htm.**

3) عمار حجار. **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. جامعة باتنة. دورة جوان 2002 ،ص 45.

4) Volker Rittberger, **"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories"**, **op.cit**.

5) Giden Rose , op.cit, p 152.

6) مارسيل ميرل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986)، ص ص 145- 146.

القيم الدولية، كعدم شرعية الحرب كأداة لإثبات الهوية الخارجية. فالوكلاء الداخليون الممثلون لدولهم، يتشبعون إلى جانب قيم مجتمعاته، بالقيم النابعة من الثقافة العالمية (ثقافة الأمن و السلم، الديمقراطية الحرية و حقوق الإنسان).لكن مع إعطاء أولوية للمستوى القيمي الداخلي لأنه في النهاية هو الذي سيحدد ما يجب قبوله و رفضه حسب السياق و القيم الاجتماعية المشتركة التي تبني معالم خطاب اجتماعي متمايز عن غيره من المجتمعات الأخرى.

و على هذا الأساس ترفض البنائية ما يسمى بتصور الواقعي حول نموذج كرة البليار(Billiard Ball Image) في تفسير السياسة الخارجية ، لأنه فشل -في نظرها- في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا في النزاعات الدولية، وهي ترغب في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات[1]، فبعد نهاية الحرب الباردة تزايد الاهتمام بتصور الثقافة و مختلف المتغيرات القيمية و الاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط، لفهم و تفسير سلوك الدول الخارجي الذي يعتبر حسب منظري هذا الاتجاه امتداد لما يسود المجتمع من قيم و أفكار و خطابات اجتماعية معينة. فقد استعمل كل من "**توماس بيرقر**" و "**بيتر كاتزنشتاين**" المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات. كما قدمت "**إليزابيث كير**" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين. أما "**لين جونستون**" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره "واقعية ثقافية" متجذرة[2].

يظهر الاختلاف الأكثر أهمية عند البنائيين في فهم محددات السلوك الخارجي و الذي يفرقهم عن المقاربات العقلانية (الليبرالية و الواقعية)، هو طبيعة تركيبة النموذج الفاعل و المنطق المفترض للسلوك، الواقعيون الجدد و الليبراليون النفعيون –كما رأينا- تصنفان باعتبارهما نظريات عقلانية في دراسة السياسة الخارجية اعتمادهما على نموذج الرجل الاقتصادي the model of homo oeconomicus ، لكن في المقابل ، نجد أن البنائيين يبنون حسابهم في السياسة الخارجية على فكرة الرجل الاجتماعي the notion of homo sociologicus [3]، و يعرف الرجل الاجتماعي عند البنائيين بأنه الفرد الذي يحاول ابتداء امتلاك فهم للبيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد على أحاسيسه الإدراكية و ليس فقط حساباته العقلانية، ثم يحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة، و حتى يتخذ القرار المناسب، فإن الرجل الاجتماعي يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور

1) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007) ص 324.

2) ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره.

3) Volker Rittberger, **"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories"**, **op.cit**.

بالطمأنينة و السعادة – وليس المنفعة- التي يمكن أن تجنيها خياراته، و هو يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل أفضل [1]، هنا يتضح كيف أن البنائية تضفي أبعادا قيمية و اجتماعية في تفسيرها لسلوك الفواعل الخارجي الذي لا يستند فقط لحسابات الهيمنة و المنفعة بل تحدده كذلك اعتبارات إدراكية مرتبطة بتنشأة الفرد الاجتماعية و الثقافية.

حسب البنائيين إذا النظريات العقلانية التي تفترض أن الفواعل أنانية و مصلحية في تحقيق أقصى المنافع يجب أن تتناول مسألة الأهداف التي تسعى إليها الفواعل. فكما رأينا ، الإجابات التي قدمتها الواقعية الجديدة و الليبرالية النفعية هي الأمن من حيث "الاستقلالية" و"النفوذ" و "السلطة و "الوفرة ،" على التوالي. في المقابل ، النظرية البنائية تفترض أن الأطراف الفاعله لها دور موجه ويحاول التصرف وفقا لتذاتانية مشتركة[2].

بناءا على ما سبق يرفض البنائيون وصف الفواعل الاجتماعية كوحدات حسابية و تفاؤلية تستند في سلوكها لحسابات المنفعة و تحقيق الأرباح، وهم يؤكدون أن الفواعل دائما منضمين و متواجدين في السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشدة في سلوكهم. لذا فمن المناسب الإشارة إلى النموذج الفاعل كرجل اجتماعي يكون سلوكه متوافق مع التذاتانية المشتركة، و القيم المبنية على توقعات السلوك المناسب الذي يصدر من بيئته الاجتماعية ، أي معايير و قيم اجتماعية ، للقواسم المشتركة الكافية و الخاصة. فسلوكيه المنطق الكامن في المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية يوصف بأنه **منطق ملائمة** (logic of appropriateness) ، وليس منطق نتائجي (logic of consequentiality) [3]، ووفقا لهذا الطرح فالرجل الاجتماعي ليس شخصا مبرمجا بمجموعة من الأهداف الأنانية يختار على أساسها بعقلانية الوسائل التي تخدم أهدافه، بل هو شخص متكيف و الدور الاجتماعي الذي يكتسبه عبر عملية التنشئة الاجتماعية، و هو الدور الذي يتصرف وفقا له جميع الحالات التي يواجهها، و عليه، فليست النتائج المرغوب فيها و المنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود الفاعل الاجتماعي (المنطق النتائجي العقلاني)، بل الأخذ في الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية و دور الفاعل (منطق ملائمة) [4]، فهو يسعى إلى مطابقة التذاتانية المشتركة intersubjectively shared مع السلوك المتبنى. وبالتالي فان نظرية السياسة الخارجية التي تبنى على نموذج الفاعل هذا يجب أن تعين هوية معايير السلوك الذي تعترف به الدولة و تعتبره ملزما لها[5].

1) Norman Frohlich (and others), **"A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory"**, In Site:
http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich Oppenheimer Saqib.pdf
2) Ibid.
3) Volker Rittberger, Op.Cit.
4)Michel Barnett, **Social Constructivism**, in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The Globalisation of World Politics** ,Oxford University Press, Third Edition, 2003.
5)Ibid.

لكن يجب التنويه على هذا المستوى إلى إن تركيز البنائية على البعد الاجتماعي في تفسيرها لسلوك الفواعل الخارجي لا يعني بالضرورة إهمالها للعوامل المادية المرتبطة بالحوافز العقلانية للفواعل، فأغلبية البنائيين ينظرون للعقلانية كآلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل بالمصلحة و القيود المادية، لكن يرفضون أخذ هذه المصالح كمعطى مسبق ثابت، و مستقل عن البيئة الاجتماعية للفاعل، بل يدركونها كمعطى تذاتاني، منشأة اجتماعيا –داخليا- تعلن تفاعل الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية[1].

إذا يمكن القول بأن، الفواعل المجتمعية من وجهة نظر البنائية تتبع المعايير الاجتماعية التي تقبلتها خلال عملية التنشئة الاجتماعية / process of socialization في النظام الاجتماعي المتعلق بها، هذه المعايير الاجتماعية متميزة غالبا عن غيرها من المتغيرات التصورية التي تظهر بشكل بارز في بناء السياسة العامة - مثل الأفكار والمعتقدات و نظرة العالم، الهوية، أو الثقافة – ،استنادا إلى السمات التي يحملها الأفراد في المجموعة :

1- التوجه المباشر للسلوك (أي المعايير الاجتماعية يمكن ترجمتها لأوامر و قواعد للسلوك).
2- التذاتانية / intersubjectively (أي المعايير الاجتماعية هي التي لا يمكن اختزالها إلى المعتقدات الفردية، بحيث تخلق قيم جماعية مشتركة تعبر عن ذات المجموعة) [2].

وتؤثر التوقعات المجتمعيه للسلوك المناسب على سلوك صانعي قرار السياسة الخارجية، في الحالات التالية:

- **أولا** : يكون عندهم قبول وثيق الصلة بالمعايير الاجتماعية كمواطنين في الدولة.
- **ثانيا** : اما السياسيون بعد أن مروا بالوظائف الوطنية السياسية يكونون أكثر تقبلا و تخصصا تحديدا لتوقعات المجتمعيه للسلوك المناسب.
- **ثالثا** : انهم يتصرفون بطرق تتسق مع المعايير الاجتماعية نظرا للامتثال و الإذعان المتأصل لدى صانعي قرارات السياسة الخارجية لتمثيل دولتهم بشكل شرعي و مقبول في تعاملها مع البيئة الدولية.

هذا ما يبرر التمايز بين سياسة خارجية لدولة عن أخرى، و يجعلنا نفهم أن كل سياسة خارجية هي متميزة و منفردة، فمثلا دول مثل فرنسا، أمريكا، و زيمبابوي، تحمل في داخلها تركيبة و تنشئة اجتماعية ما، يفعل فيها الأفراد ما يريدون، وفق ما يجب أن يقوموا به، و كما تخبرهم تصوراتهم الاجتماعية. فالدولة في سلوكها الخارجي من خلال الحكومة هي تعبير عن أفراد في بناء اجتماعي محدد، وفق مفهوم "**الوكالة**"، فالوكلاء هم من يمثلون الدولة خارجيا، بحيث يتحركون من

1) Thomas Banchoff, **"Germany European Policy: A Constructivist Prespective"**, In Site: **http://www.ciaonet.org/wps/bat01**
2) Volker Rittberger, Op.Cit.

أجل تحقيق أهداف تلبي احتياجات و أمنيات الأفراد، في ظل الظروف المادية القائمة، و لكل مجتمع قواعده التي تملي على الوكلاء الهداف ذات الأولوية،ويعتبرون أن مفهوم الوكالة مفهوم اجتماعي، يعبر عن حالة اجتماعية، ولهذا فالدولة من خلال الحكومة، هي تعبير عن مجموعة أفراد في بناء اجتماعي محدد. وهذا البناء هو بناء لوكالات اجتماعية على مستويات التحليل الثلاثة:**الفرد، والدولة، والنظام الدولي**[1].

وهنا يظهر اثر عمليات التنشئة الاجتماعية التي تبث المعايير و المبادئ الاجتماعية في وكلاء الدولة الذين يصنعون قرارات السياسة الخارجية للدولة.

2- تأثير الأفكار و المعرفة إلى جانب القوى المادية على سلوكات الفواعل الخارجية:

أن الاتجاهات العقلانية تعتبر أن الواقع الاجتماعي شئ معطى مسبق، وبالتالي فان مصالح الدول شئ معطى كذلك، في حين أن البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فان النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار[2].

فالعالم وما فيه حسب البنائيين نتاج لتصوراتنا ومعرفتنا الخاصة و الذاتية لشكل هذا العالم او ما يجب أن يكون عليه لنغيره.و هذا ما قدمه " **نيكولاس أونف**" في كتابه **-world of our making**، و يبرز في هذه النقطة الاختلاف في النظرة الأنطولوجية للبنائية مقارنة بالواقعية من حيث تصورها لمفاهيم البنية و المصالح أو السلوك، فعكس العقلانيين، يعتقد البنائيون بأن الإدراك أو الفهم الجماعي و المعايير تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع ، و يؤكدون على أن (**الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية)** و موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم، فالواقع المادي و الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون، [3].

فمن أجل تحليل سلوك الخارجي للفواعل ، المتغير النسقي "توزيع المعرفة" تحول إلى "وضعية و مكانة المعرفة" في النظام الدولي. وضعية المعرفة The knowledge position لفاعل في النظام الدولي يتحدد بالاستناد إلى وضعية دوره . و وضعية الدور role position يمكن أن تكون "عدو" enemy ، "منافس" rival أو "صديق" friend ، وفقا لنوع الثقافة التي ينتمي إليها الفاعل، مؤشرات المتغير المستقل "وضعية الدور" هي التالية[4]:

- **العدو**: لا احترام السيادة، ومحاولات تدمير أو هزيمة العدو.
- **المنافس**: احترام السيادة وتسوية المنازعات ربما مع استخدام العنف.

---

1) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 163- 164.

2)عبد الناصر الدين جندلي،**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2005/2004) ،ص.447.

3) عمار حجار، مرجع سبق ذكره ،ص 43.

4) Andrea Ribeiro Hoffmann, Op.Cit.

- **صديق**: احترام السيادة وتسوية المنازعات دون اللجوء إلى العنف والقتال معا كفريق إذا هددوا من جانب أطراف ثالثة.

حسب البنائية ، التغير البنيوي ، أو التغير الثقافي ، يحدث عندما يقوم الفواعل بإعادة تعريف من هم و ماذا يريدون. التغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية و مكانة الدور للدولة، السياسة الخارجية التعاونيه سوف تتطور ، و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، و هذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية[1]، و هنا تجد البنائية نفسها قادرة على تقديم حجج أكثر قبولا لأسباب نهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية في حين عجزت نظريات العقلانية على التنبؤ بتلك النهاية و خاصة النظرية الواقعية، فبمجرد تغير أفكار و قيم النخب الحاكمة داخل الإتحاد السوفيتي لنظرتهم نحو الغرب تغيرت نظرتهم للعالم الفوضوي ليصبح عدو البارحة صديق أو شريك اليوم، لذا يرى البنائيون أن الحرب الباردة هي تذاتانية أكثر منها مادية، فمع ظهور "**التفكير الجديد**: لـ "غورباتشوف" و تصوراته لـ" الأمن المشترك"، كذلك "البيت الأوربي الكبير" خلق وضعا جديدا أعاد فيه بناء أهداف و أولويات دولته في علاقاته مع الغرب، ليتغير نهج السياسة الخارجية من العداوة إلى الصداقة و الشراكة، هذا التحول كان ناجما عن التحول في معرفة الاتحاد السوفييتي لدوره و مكانته، بالنسبة للدول الأخرى داخل البيئة الدولية [2].

- **الفوضى ماهي إلا نتاج أفكارنا و تصورنا للعالم**:

يوافق البنائيون على أن الفوضى هي الميزة الأساسية للنظام الدولي على غرار الواقعية و الليبرالية، لكنهم يعدون أنها لا تعني شيئا بذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى القائمة بين الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك القائمة بين الأعداء، لكن الاثنتين ممكنتان[3].

فلا وجود لحتمية الفوضى كون الدول و الفوضى هي معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها- ، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يشكل بفعل الأفكار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي **نتاج ما تصنعه الدول** و ليست **قانون** مسبق، فحسب "**ألكسندر واندت** ":(Anarchy is what state make it الفوضى هي ما تصنعه الدول)، و يؤكد بأنه لا يوجد "**منطق**" متأصل للفوضوية. فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها – المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة – هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعياً وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية هي، في واقع الأمر، "ما تفهمه منها الدول" [4]، فالنظام الدولي السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها (تذاتانية) و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة زالت بنية الفوضى

1)Andrea Ribeiro Hoffmann, Op.Cit.

2) Toru Oga, Op.Cit.

3) مارثن غريفيثس، تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 325.

4) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**الفوضى**"،في: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 2، بنغوين للنشر، مارس 2000، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php.

داخل النظام -كما أسلفنا الذكر- ، لذا يؤكد البنائيون على أنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم.

و خلاصة القول:**الفوضى هي بنى اجتماعية و ليست طبيعة مسبقة و متأصلة للنظام الدولي.**

3- الهوية كمرجعية و عامل محدد في صنع السياسة الخارجية:

لا تخرج الأهداف التي تسعى الدول لبلوغها حسب البنائيين عن سياق التصور الاجتماعي و ما يتضمنه من قيم و معايير غير مادية، فوفق منطق الملائمة المعتمد لديهم تعمل الفواعل على تكييف أهداف سياستها الخارجية بما يتناسب و نوعية الخطاب الاجتماعي السائد داخل المجتمع، وفق نموذج (الرجل الاجتماعي)، الذي لا يقتصر في تصوره لمصلحته فقط على اعتبارات سياسات القوة و تحقيق المكاسب بل يقدم لنا التحليل البنائي بديل و متغير تفسيري نفهم من خلاله أكثر سياسة الدول الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير أو بمعنى أقرب الثبات على الهوية (Identity Consistent Policy)[1].

و يشير معنى **(هوية الدولة)** للبعد الخارجي للهوية الوطنية، أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، و تقتنع بها،و تتبناها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيرا عن هويتها الدولية و عاملا معرفا بأهدافها الجماعية مثل (حقوق الإنسان، الديمقراطية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول...)، و تجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية تأكيدا لهويتها الدولية[2].

عكس الاتجاهات النظرية العقلانية التي تستند في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، وعلى خلاف ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد على عنصر **الهوية Identit** التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة،و يرى "**ألكسندر وندت**" أن الهوية هي أساس و قاعدة المصالح [3] ، فالمصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) في سياق الخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول على المستوى الخارجي[4].

فالهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة، لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات و وسائل سياستها الخارجية، و هذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم و المعايير القائمة أو التجارب الوطنية السابقة، بل إن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ضلها و موقعها و دورها فيها يضفي بعدا تقويميا على توجهاتها الخارجية، هذا التقويم يرتبط غالبا بطريقة إدراك و تفسير الدولة لسياقها الاجتماعي، فإقرارها بمعايير معينة يعني أنها تفسرها كمعايير ملائمة للسلوك، فعلى سبيل المثال إذا

1) Volker Rittberger, Op.Cit.

2)Henning Boekle (and Others), "**Norms And Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory "**, ,Tubingen, Germany, Working Paper, N 34a, p 03.

3) Toru Oga,_Op.Cit.

4) ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره.

قررت دولة الانضمام إلى منظمة معينة فإنها تعاين أولا معايير مثـل: نمـط التعـاون بـين الـدول الأعضاء، و درجة الاستشارة بين الأجهزة، فإذا ما توافقت هذه المعايير مع هويتها الوطنية و هويتها كدولة ، فإنها (المعايير) ستتعدى كونها مجرد وسائل لتصبح غايات و أهداف لسياستها الخارجية[1].

فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف مـن جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهـدافها علـى هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات[2].

و مع ذلك فالبنائية لا تنفي دور العوامل المادية، بل هي تحاول أن تربط بين الأبعاد الماديـة، الذاتية و التذاتانية في العلاقات الدولية. وقد أوضح "**ألكسندر وندت**" "أن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم."[3]

و في سياق انتقادها لأعمال النظريات العقلانية يرى البنائيون أن فشلها يرجع في جزءه الكبير إلى إهمالها لمتغير الهوية Identity [4]،وترى أن هذا الإهمال انعكس على عدم قدرة الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغلبها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية، وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى، ويقول "**ألكسندر وندت**" بهذا الخصوص:

"إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج فـي السياسة الدولية التي نشاهدها، ليست من المعطيات في الواقع، لكنها أشياء قمنا نحـن بإيجادهـا، وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف، وسيكون ذلك من الصـعب لأننـا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك."[5]

ويركز "**ألكسندر وندت**" على عملية التفاعل التي تشكل بنية النظام، فهو يقول:"إننـا نبـالغ فـي الافتراض إذا كنا نفكر بأن الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل، فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول، إن مثل هذا الإدعاء أو ذلك الذي يقول "إن الدول مثل الأفراد في وضع يفتـرض

---

1) Thomas Banchoff,_Op.Cit.

2) مارثن غريفيثس، تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 109.

3) Jeffrey T.Checkel,"**The Constructivist Turn in International Relations Theory**", Review Article, **World Politics**, Vol.51.No.02, 1998.pp.1-20.

4) **Ibid**.

5) جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ،ص.397.

مسبقا أنها قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عملية تفاعلها...و بدلا من ذلك فإن المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من إجراء التفاعل بين الدول."[1]

المبحث الثالث: مفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط و تطوره التاريخي.

أولا: إشكالية التعريف الإصطلاحي.

يعتبر مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات التي أثارت جدلا كبيرا حول مضامينه و حدوده، و هذا راجع إلى السياق و الخلفيات و الجهات التي استخدمت المصطلح حسب مصالحها و بهدف تحقيق أهداف و غايات معينة، فقد أخذ الجدل بعدا تاريخيا و سياسيا و الأهم حضاريا و جغرافيا. كل هذا طرح مشكلة تتعلق بغياب مرجعية موحدة حول تعريف المفهوم الذي مازال منذ ظهوره و حتى اليوم يكتنفه الكثير من الغموض.

الأمر الذي جعل الكثير من المفكرين خاصة منهم العرب و المسلمين يرفضون استخدام المصطلح **لأنه يستند في أصوله إلى خلفية غربية استعمارية بالأساس**، و معظم التعاريف التي قدمت انقسمت إلى تعاريف غربية تتعامل مع الإقليم كمنطقة جغرافية، و تعاريف تتعامل بحساسية مصدرها التاريخ الاستعماري.

فالشرق الأوسط كلمة حديثة لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى، و إنما انتشرت في أعقابها، و قد كانت هذه التسمية على لسان رجال الحرب البريطانيين، و ذلك عندما أنشئت قيادة الشرق الأوسط في القاهرة، ثم شاع استعمال هذه العبارة في الصحف التي أصبحت تطلق دوما للدلالة على المحيط الجغرافي أو السياسي الذي تعنيه.

أخذت الدوائر العلمية تميل إلى استعمال عبارة الشرق الأوسط، و بالذات الدوائر العلمية البريطانية مثل المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية، فإنه يصدر كتبه و بحوثه عن هذه المنطقة بعنوان الشرق الأوسط[2] ، مثل "**فيتشر**" الذي أصدر كتابه (الشرق الأوسط خلال الحرب).

كذلك جرت هذه التسمية في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، فقد أنشأ في عام 1947 في واشنطن معهد لدراسات الشرق الأوسط[3].

بالرغم من أن مفهوم الشرق الأوسط من مخلفات التراث الاستعماري المرتبط بالأهداف الإستراتيجية الغربية، خاصة بريطانيا، الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أنه وجد قبولا في الأوساط السياسية والنخب الثقافية والأكاديمية في العالم العربي والإسلامي، حتى إن صحفاً ومراكز أبحاث

---

1) جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سبق ذكره** ، ص 396.

2) علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق -2011/2003-**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011). ص 19.

3)المرجع نفسه، ص 19.

عربية وإسلامية أخذت تتبنى هذا المفهوم مثل: صحيفة "الشرق الأوسط"، كما تأسس في إيران مركز دراسات الشرق الأوسط بالرغم من أنها دولة تعلن دائما ارتباطها بالتراث والمفاهيم الإسلامية، وتقاوم المفاهيم الغربية المستوردة[1].

و عند محاولتنا ضبط معاني مصطلح الشرق الأوسط، تواجهنا ثلاثة مصطلحات مرتبطة بالتراث الغربي الاستعماري من بينها الشرق الأوسط:

1- الشرق الأقصى: و يشمل الصين و اليابان و الهند الصينية، بالاضافة إلى كوريا و ما جاورها.

2- الشرق الأدنى: يضم الدول العربية بما فيها تركيا.

3- الشرق الأوسط: و يضم إيران و تركيا و أفغانستان و دول آسيا الوسطى و الدول العربية(بما فيها اليوم دول شمال إفريقيا) [2].

فمصطلح الشرق الأوسط شاع للدلالة على إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم قارات (آسيا و إفريقيا وأوربا)، ويدعو هذا المصطلح إلى الذهن مصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى، ويوحي بأن الإقليم الذي يدل عليه هو وسط بين الإقليمين اللذين يدل عليهما المصطلحان الآخران، ولكن واقع الأمر لم يكن خاضعا لهذا المنطق الشكلي المبسط، بل لضرورات الصراعات التي رافقها عمليات عسكرية في حروب متعددة، لذلك ظهرت التسميات من دون ان توضح لها حدود ثابتة على الخرائط[3].

وكان الصراع الذي استخدمت فيه هذه المصطلحات مرتبطا بالنشاط الاستعماري منذ القرن الماضي الذي تنافست فيه بريطانيا وفرنسا في المقام الأول ودول أوربية أخرى، وحين أنكفأ الاستعمار الأوربي التقليدي ورثت دولتا الهيمنة الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هذه التسميات مع تبديل في المفاهيم الجغرافية السياسية، لذلك فان مفهوم مصطلح (الشرق الأوسط) يجمع بين الجغرافيا والسياسة وان دلالية الجغرافيا لم تكن مستقرة تتذبذب بين الاتساع والضيق، و إنها اتجهت مع تطور المفهوم نحو الغرب وان دلالته السياسية وثيقة الصلة بالسيادة الاستعمارية الغربية التي أوجدته واعتمدته، وكما يتضح أنه في الوقت الذي أخذ فيه هذا المصطلح حقيقة وجود (دائرة حضارية عربية إسلامية) في المنطقة التي يدل عليها فأنه استهدف السيطرة على بلدان هذه الدائرة من خلال أطرافها وتثبيت كيان استعماري صهيوني في قلبها وتحويلها من ثم إلى منطقة كيانات[4].

---

1) أحمد سليم البرصان،"**تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الاستراتيجي الغربي**"(في: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية، الشارقة،الإمارات العربية المتحدة، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2007)، ص 139.

2) عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد – بين الفوضى البناءة و توازن الرعب** -، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2008)، ص 67.

3) شوقي علي ابراهيم ، "**مشروع الشرق الاوسط -دراسة في تطوره السياسي**" ، (في : مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،العراق، ISSN: 19918984 ، الإصدار 16، سنة 2010) ، ص 01.

4) شوقي علي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 01.

وهناك اتجاه يعرف الشرق الأوسط بأنه تعبير سياسي أكثر منه جغرافي، و قد جاء مطابقا لارتباطات شعوبه، و مصالحها المشتركة، و المتشابكة و وحدة الإقليم الإستراتيجية أكثر من ذلك التعبير الجغرافي الذي يفرق بين الشرق الأوسط و الشرق الأدنى، و يجعل منهما وحدتين جغرافيتين منفصلتين -على حد التعريف السابق-، تتكون أولاهما من: الجزيرة العربية و العراق و إيران و أفغانستان، و هي التي يطلق عليها في التعبير القديم أو الجغرافي الشرق الوسط، و تتكون الثانية من: شبه جزيرة البلقان و تركيا و بلاد الشام و مصر و تسمى بالشرق الأدنى[1]..

يبدو واضحا ان هناك اختلاف و تباين في قضية ضبط المجال و الحيز الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط نظرا لتطور المصطلح و ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة به و تكون كذلك كامتداد أو توسيع لمعانيه مثل: الشرق الأوسط الجديد، الشرق الأوسط الكبير.

فمصطلح الشرق الأوسط حسب اتجاه آخر في تعريفه يشير إلى كونه اصطلاح جغرافي ظهر نتيجة تقسيمات سياسية، و يعود استخدام تعبير الشرق الأوسط إلى الحرب العالمية الثانية، و هو يطلق اليوم على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية و الشرقية و الممتدة من المملكة المغربية إلى الجزيرة العربية و تركيا و إيران[2].

و يعرف "**عبد الوهاب الكيالي**" الشرق الأوسط بأنه مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية و هو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و العراق و الخليج العربي و مصر و تركيا و إيران، و تتوسع لتشمل أفغانستان و قبرص و ليبيا أحيانا، كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوربا في العالم و هو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي[3].

أما حسب (موسوعة شيكاغو) تعريف يضم الشرق الأوسط في عرف الجغرافيين: الأقطار العربية في آسيا ومصر والسودان وليبيا وقبرص و إيران و أحيانا يتسع نطاقه ليضم تونس و الجزائر والمغرب وكذلك أفغانستان وباكستان[4].

كما وتتفق معظم التعريفات على ان الأردن وسوريا ومصر و العراق ولبنان تمثل دور القلب ،وتضيف دراسات أخرى إسرائيل و باكستان وإيران وتركيا و أفغانستان، فيما تضم تعريفات أخرى دول المغرب العربي ودول خليجية عربية [5].

و الخلاصة أن المفهوم الإقليمي "الشرق الأوسط" غير واضح المعالم ويصعب تحديده لاختلاف الآراء وفقا للمصالح والأبعاد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل رأي، حيث يلاحظ أن مفهوم الشرق الأوسط مفهوم خارجي حديث نسبيا ولا يحتوي على أي مضمون تاريخي حضاري

1) علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سبق ذكره، ص 19.
2) وضاح زيتون، **المعجم السياسي**،(دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، الأردن،2006)، ص 242.
3) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، ج 01، بيروت، 1990)، ص 456.
4) شوقي علي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 01.
5) المرجع نفسه ، ص 09.

أو اجتماعي للشعوب العربية أو لشعوب المنطقة الغير عربية. فليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ و لا في التركيب القومي و العرقي و الحضاري و الاجتماعي، و الرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي [1]. فاستخدام تعابير النظام الإقليمي **(الشرق الأوسط / الشرق أوسطي / الشرق الأوسط الكبير)** يعد موقفا غير علمي، و يقفز فوق حقائق مراحل معينة و يصل إلى استنتاجات خاطئة[2].

ثانيا:التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط.

يذهب فريق من الباحثين عند الحديث عن الشرق الأوسط إلى ضرورة العودة لتتبع المسار التاريخي لظهور مفهوم الشرق الأوسط والأبعاد السياسية التي تقف وراءه، **و اغلب التسميات تستند إلى خلفية غربية استعمارية بالأساس**. و يتم التعامل مع الشرق الأوسط باعتباره ارث استعماري تطور و تغيرت أشكاله بتغير و تحول القوى الاستعمارية و المهيمنة و تغير مصالحها و أهدافها من مرحلة و حقبة تاريخية إلى أخرى.

فقد ورد في دراسات غربية عديدة تناولت أبعادا. جغرافية واقتصادية غربية واجتماعية وثقافية اتجهت لترسيخ هذا المفهوم تحت ما يسمى بـ" الشرق الأوسط ". فهذه التسمية ليست جديدة على المنطقة، بل هي قديمة قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية الامبريالية[3].

استخدم مفهوم الشرق الأوسط من قبل القوى الاستعمارية الأوربية أثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي إثر تقهقر الإمبراطورية التركية، و خاصة بعد رفض سياسات التتريك على المجتمعات العربية، و بعدما تبين غروب الدولة العثمانية، بدأ تسويق مشاريع مناطق النفوذ البريطانية و الفرنسية الاستعمارية و عقد اتفاقات و معاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي آنذاك ، وكانت البداية الفعلية لتطبيق هذه السياسة الاستعمارية هو عقد معاهدة (سيكس بيكو 1916)، و التي قسمت العالم العربي بما يتماشى ومصالح القوى الاستعمارية و كذلك خدمة مصالح إسرائيل لاحقا[4].

كما كان المقصود من إطلاق هذا المصطلح مع إدخال دول غير عربية عليه هو تجنب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية و الوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية و نزع صفة الوحدة العربية عنها[5]،

لم يكن مفهوم "الشرق الأوسط" يشير في الواقع إلى حيز جغرافي معين ولا إلى تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة، بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوربية إلى أوروبا

1) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 455.
2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ، ص 49.
3) شوقي علي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 01.
4) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ص 72.
5) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 456.

كـــ"مركز" أو "قطب جاذب" للعالم يقع خارج "الشرق الأوسط"،وبناء على ذلك فقد صكت القوى الاستعمارية الأوربية التعبيرات المختلفة بخصوص مناطق التوسع الاستعماري انطلاقًا من المركزية أو التمحور حول أوربا في عصر الاستعمار التقليدي الذي شكل عالمًا تميز بكونه ذا قطب واحد هو القطب الاستعماري العالمي بدوله المختلفة [1].

في هذا الإطار شاعت فكرة "الشرق الأوسط" في السياسة البريطانية، وفكرة "المشرق" في أدبيات السياسة الفرنسية. وكلاهما مفاهيم جيو - سياسية وإستراتيجية دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوربية إزاء "شرقها" هي بالمعنى الجغرافي وعكست إستراتيجيات تقاسم مناطق النفوذ بينها وخصوصًا مع اكتشاف البترول في كل من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية. وهكذا تقاطع في المشروع الاستعماري الجغرافيا والتاريخ و الأيديولوجيا، وحمل المفهوم في طياته تصورًا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي[2].

و عندما نشأ الكيان الصهيوني في فلسطين بدعم استعماري مباشر صارت "شرق الأوسطية" إلى جانب مركزيتها الأوربية شديدة الارتباط بعلاقة العرب بإسرائيل. ذلك أن إدراك القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لخطورة ما عرف بـــ"المسألة اليهودية" أي موضوع رفض تجمعات يهودية عديدة في أوربا الاندماج في الحداثة والتحديث والعلمانية الغربية، جعلهما يفكران جديا في إقامة "وطن للشعب اليهودي" أو لـــ"الأمة اليهودية" حسب تعبير "**بالمرستون**" رئيس الوزراء البريطاني في أربعينيات القرن التاسع عشر ، أي تجزئة المنطقة العربية من جهة وحل "المشكلة اليهودية" التي أرّقت أوربا كثيرًا، من جهة أخرى[3].

و يؤكد هذا الطرح المفكر المصري الأستاذ "**محمد سيد أحمد**" في قوله : "**إن (شرق الأوسطية) في أبعادها التاريخية، لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي/ الإسلامي من جانب، والعالم الغربي/ المسيحي/ اليهودي (بصفته كلا لا يتجزأ) من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة "ثلاثية" تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي/ الإسلامي والعالم الغربي، والعالم اليهودي/ الصهيوني. ونخطئ كثيرًا لو ضممنا العالم اليهودي/ الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والإستراتيجية بينهما، كثيرًا ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسيئون إلى أنفسهم. ومما تجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد**"[4].

---

1) أحمد ثابت ،" **الشرق الأوسط الكبير**" في: " **الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة:مشروع الشرق الأوسط الكبير**"،(مركز الكاشف للدراسات الاستارتيجة، 2004)، ص 11.

2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ص 73.

3) المرجع نفسه، ص 73.

4) محمد سيد أحمد، "**الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية**"، في: نادية مصطفى (محرر)، **مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1997، ص 205.

و قد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط تاريخيا بالكابتن الأمريكي "ألفرد ماهان /Alfred Mahan " [*] (1840-1914)، الذي كتب "ماهان" عام 19.2 مقالة نشرت في مجلة (National Review) البريطانية تحت عنوان (الخليج الفارسي و العلاقات الدولية)، وكان محور مقالته هو أن على بريطانيا أن تسيطر على الخليج العربي (الفارسي في الأدبيات الغربية) وسواحله لأنها الطريق المؤدية إلى الهند درة التاج البريطاني، وطرح ماهان في مقالته مفهوم الشرق الأوسط لأول مرة وحدد الشرق الأوسط بالخليج العربي (الفارسي) والسواحل المحيطة به، وكان يلفت انتباه بريطانيا إلى الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي خوفا من وصول روسيا القيصرية إليه وقطع طريق الهند على بريطانيا، ولكن خلال تلك الفترة برزت ألمانيا وطرحت مشروع سكة حديد برلين _ بغداد، فلم يعد الخوف من روسيا فقط، بل دخلت ألمانيا منافسة لبريطانيا في منطقية الخليج العربي من خلال علاقات ألمانيا مع الدولة العثمانية. وإن ماهان عندما ذكر " الشرق الأوسط " لأول مرة كان في ذهنه ما كتبه عن شرق آسيا في فترة الحرب اليابانية – الصينية، وفرض بريطانيا والولايات المتحدة على الصين سياسة الباب المفتوح، ومن هنا كان إدراك الخريطة الذهنية التي تربط مفهوم الشرق الأقصى بمفهوم الشرق الأوسط في الوقت الذي كان مفهوم الشرق الأدنى يقتصر على رجل أوروبا المريض " الدولة العثمانية " في منطقة البلقان[1].

توسع في هذه المرحلة مجال الشرق الوسط مع "فالنتين شيرول" (رئيس المكتب الخارجي في صحيفة التايمز البريطانية)، فبد اطلاعه على طالع مقالة "ماهان" و اشارته إلى مفهوم الشرق الأوسط، لم يقتصر في مفهوم الشرق الأوسط على صورة ماهان بل توسع ليشمل في حدود الشرق الأوسط الخليج العربي وسواحله إضافة إلى بلاد فارس والعراق وسواحل الجزيرة العربية الشرقية حتى إنه اعتبر أفغانستان ضمن منطقة الشرق الأوسط وصولا إلى التبت أي حتى حدود الدفاع عن الهند، وأن الشرق الأوسط ارتبط بالدفاع عن الهند من الغرب والشمال كما تصور ماهان الدفاع عن طريق الهند البحري في منطقة الخليج، وهو مفهوم استراتيجي لكل من "ماهان" و "شيرول"

بالرغم من انفراد "ماهان" و اسبقيته رفقة "شيرول" على استخدام و طرح قضية الشرق الأوسط، هناك من المؤرخين من يعتقد بأن السبق في طرح المصطلح يرجع إلى الضابط البريطاني "ثوماس جوردن/ Thomas Edward Gordon" (1832-1914)، حيث قام بنشر مقاله عام 1900، - أي عامين قبل مقال "ماهان"-بعنوان (مشكلة الشرق الأوسط)[2]. و كان قد ذاع صيته في الفكر الاستراتيجي الانجليزي، عندما نبه حكومته إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند خاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس، وحين بدأت انجلترا في رسم إستراتيجية وجودها في

---

[*]) ضابط في البحرية الأمريكية، اشتهر بدراساته حول أثر القوة البحرية في بناء الإمبراطوريات، وأثناء خدمته في البحرية زار شرق آسيا ورجع إلى الولايات المتحدة عن طريق أوروبا، وخدم أيضا في الأسطول الأمريكي في مناطق أمريكا الجنوبية، وعمل أخيرا أستاذا للتاريخ البحري في الكلية البحرية الأمريكية.

1) أحمد سليم البرصان، مرجع سبق ذكره، ص 145.

2) المرجع نفسه ، ص 146.

المستعمرات التابعة ، ذكر مصطلح الشرق الأوسط وذلك عندما قسمت مستعمراتها على مستعمرات الشرق الأدنى ، والشرق الأوسط [1].

كخلاصة يمكن القول بأن كل من "جوردن، ماهان، شيرول" لعبوا دورا كبيرا في الظهور الأول لمصطلح الشرق الأوسط، بحث ركزوا على حدود المفهوم في أنه يشمل منطقة الخليج العربي وما حولها من المناطق الغربية المجاورة للهند وكانوا ينبهون إلى الخطر الروسي والألماني على المصالح البريطانية، وسواء أكان جوردن أم ماهان من أوجد مفهوم الشرق الأوسط فإن أحدا لا يستطيع أن يغفل دور المفكرين الاستراتيجيين الغربيين وهو دور مرتبط بالقوة الاستعمارية الغربية وأهدافها التوسعية[2].

- **الشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين**

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين بالجانب العسكري بالإمبراطورية البريطانية في المنطقة العربية، والمشرق العربي، فكانت هناك القواعد العسكرية الجوية البريطانية في العراق (قيادة سلاح الجو) لما بين النهرين التي أطلق عليها قيادة الشرق الأوسط، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أخذ المفهوم شمولا أوسع ليشمل القيادات الجوية والبرية للمنطقة تحت اسم هيئة القيادة العامة: قوات الشرق الأوسط، ولقد شملت هذه القيادة مسؤوليات القوات البريطانية في شمال إفريقيا وبلاد العراق وسوريا واليونان وشرق المتوسط، وكان مرتبطا بالقيادة العسكرية البريطانية لمسرح العمليات خلال الحرب ، وهي مناطق شاسعة، أخذت حاليا مفهوم الشرق الأوسط الكبير في وزارة الدفاع الأمريكية بعد أن أدخلت فيها آسيا الوسطى الإسلامية وجنوب آسيا المرجع نفسه.

و بعد هزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء أرادت بريطانيا هندسة المنطقة لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في إطار تكتل سياسي و اقتصادي تحت مفهوم الشرق الأوسط، حيث عقد بلندن في سبتمبر أيلول 1945 مؤتمر الشرق الأوسط، و لقد تركز هم الحكومة البريطانية من خلاله على تعزيز دورها ونفوذها وحماية مصالحها في المنطقة من خلال إدخال تركيا وإيران في منظومة الشرق الأوسط.

تطور مفهوم الشرق الأوسط بعد ظهور الكيان الإسرائيلي:

تبنت إسرائيل مفهوم الشرق الأوسط ووجدته فرصة سانحة لتحقيق أهدافها السياسية والإستراتيجية، فمن الناحية السياسية ما عبر عنه "ديفيد بن غوريون" أول رئيس وزراء لإسرائيل حيث قال: إن الشرق الأوسط منطقة متعددة الأجناس والأديان ومنطقة أقليات، ووجدتها فرصة لطمس هوية الأقاليم العربية والحضارية في أن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية بل منطقة متعددة الأعراق والثقافات، لذا فإن مفهوم الشرق الأوسط يصب في مصلحة إسرائيل بدلا من تأكيد الهوية كإقليم عربي

1) شوقي علي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 09-10.
2) أحمد سليم البرصان،مرجع يبق ذكره، ص 150.

إسلامي أصبحنا نجد مفهوم الشرق الأوسط وتصور إسرائيل أنها عريقة في الإقليم وأنها جزء تاريخي منه في ظل غياب المفهوم الحقيقي العربي الإسلامي[1].

يذهب البعض إلى القول بأن جوهر الشرق الأوسط في هذه المرحلة أصبح يقدم على أنه مشروع إسرائيلي بالأساس، فموقع إسرائيل الجغرافي حسب "اليعزر سيفر" يمنحها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية إلى البحر المتوسط، وحيث الاتصال البري بين مصر والبلدان العربية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إسرائيل، ومما يدلل هنا إلى أن المشروع في جوهره إسرائيليا، وقد تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، حيث ظهر بأشكال وسياسات وتسميات تصب في مجملها لتحقيق الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ومن ضمنها ضمان أمن إسرائيل مع بروزها كقوة اقتصادية وسياسية، مؤثرة في المنطقة [2].

الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة (مشروع الشرق الأوسط الجديد/ الشرق أوسطية):

طرحت نهاية الحرب الباردة مع زوال الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية ضد الغزو العراقي للكويت وانتصار الولايات المتحدة على المنظومة السوفيتية دون حرب فرصا عديدة للمضي قدما في تطبيق مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، وخصوصا مع قيادتها لما سمي عملية سلام مدريد في أكتوبر 1991 وما بعدها والتي شهدت دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، وكذلك المباحثات متعددة الأطراف التي شملت كل الدول العربية تقريبًا حتى تلك التي لم تشارك في الصراع العربي الإسرائيلي أو الحروب العربية الإسرائيلية مثل دول الخليج العربي [3].

و من هذا المنطلق تم طرح فكرة (الشرق الأوسط الجديد) كصناعة أمريكية إسرائيلية، فالولايات المتحدة اعتبرت الشرق الأوسط الجديد مرحلة السلام العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد و محاولة دمج إسرائيل في المنطقة العربية من خلال إقامة اتفاقيات سلام وتعاون أمني واقتصادي مع دول الإقليم ضمن منظومة الشرق الأوسط الجديد تلعب فيه تركيا وإسرائيل المحور الرئيسي في المنطقة لخدمة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية

وحاولت واشنطن فرض تصورها شرق الأوسطي بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي وبعدها الإقليمي مثل التسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيو- إستراتيجية، و جيو- اقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب قضايا ومصادر الصراع الجوهرية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والقضية الفلسطينية، وعلى حساب الانتماءات والروابط العروبية الإسلامية الثقافية/ الحضارية والتاريخية واللغوية.

1) أحمد سليم البرصان،مرجع يبق ذكره، ص 153.
2) شوقي علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 18-19.
3) أحمد ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وفي هذا الإطار تلاقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في "منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقًا من إسرائيل كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وأمنيًّا ومدنيًّا" [1].

وقد تقدم بهذا الطرح "شيمون بيريز" في كتابه "**الشرق الأوسط الجديد**" وكذلك "بنيامين نتنياهو" في كتابه "**مكان تحت الشمس**"، حيث تم تقديم إسرائيل لديهما كدولة متقدمة مصنعة وسط محيط من "التخلف" العربي، ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، وكقوة عسكرية رادعة تمكنت من جلب العرب إلى طاولة المفاوضات بعد اقتناعهم بأنه لا مجال لهزيمة إسرائيل عسكريا، هذان الكتابان اللذان نشرا عامي 1995 و1996 هما حصيلة فعلية لما طرحته تل أبيب من قائمة مقترحات قدمتها في الاجتماع الأول لما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير/ كانون الثاني 1992، ثم في المؤتمرات الاقتصادية لما عرف بـــ"الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء عام 1994 وعمّان عام 1995 والقاهرة عام 1996 والدوحة عام 1997. و تضمنت برامج للتعاون الاقتصادي في قطاعات ومشروعات محددة: المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، التعاون في ميادين البحث العلمي، توسيع أسواق المنطقة، جذب الاستثمارات الخارجية ومن دول النفط العربية، جذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار في تطوير البنية الأساسية الإقليمية، وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط. كما تقدمت تل أبيب أيضًا بمقترحات للتنسيق الأمني بين الدول العربية وبينها، وصولا إلى إقامة نظام للإنذار المبكر يقوم على جمع وتبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بينها وبين الأطراف العربية، وبما يكفل الحيلولة دون حدوث أزمات مفاجئة وإدارة الأزمة وقائيّا[2].

و قد تمكنت إسرائيل من تحقيق نجاح جزئي بدعم تام من الولايات المتحدة وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة "سلام" مع الأردن في وادي عربة عام 1994 والتوصل لإعلانات أوسلو بين أعوام 1993 و1995 مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وبادرت دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها، وزادت وتيرة التطبيع السري والعلني، ومن جانبها أقدمت دول الخليج العربية -تجاوبًا مع الوعود والتهديدات الأمريكية- على إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة، أي مع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل أو لها فروع فيها.

و هكذا يمكن لنا ملاحظة أن "شرق الأوسطية" كمشروع أمريكي إسرائيلي صار يتوسع ليضم مختلف الدول العربية، حيث تم إفهام هذه الدول أن التطبيع لا بد أن يتضمن حيزا أوسع. وهذا الطرح

---

1) وجيه كوثراني، "**الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة**"،(في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العـــدد 23، صيف 1995)، ص9.

2) أحمد ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 14.

التوسيعي لـــ"شرق الأوسطية" شدد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب، إن هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إنني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي"[1].

الشرق الأوسط الكبير:

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير بعد نهاية الحرب الباردة في عقد التسعينيات في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية وقد ارتبط المفهوم بالتخطيط العسكري الأمريكي ليضم إلى الشرق الأوسط القديم بحدوده أثناء فترة الحرب الباردة، وجنوب آسيا (الهند، باكستان) وآسيا الوسطى الإسلامية إضافة إلى منطقة الخليج العربي والمغرب العربي والقرن الإفريقي، لذا نلاحظ أنه أدخل منطقة بحر قزوين في مفهوم الشرق الأوسط الكبير ودخول الهند كلاعب استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذا التحول يرتبط بمصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية للسيطرة على البتـــرول والغـــاز الطبيعي من خلال الشركات الأمريكية، وكما كانت فكرة الشرق الأوسط التي طرحها ماهان مرتبطـــة بحماية المصالح البريطانية في الهند مع بداية القرن العشرين، فإن الهدف الأمريكي في إيجاد الشـــرق الأوسط الكبير هدفه حماية المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة القوقاز[2].

و قد انتهزت دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي الأمريكية الحاكمة في إدارة بوش الابـــن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والعدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظام صدام حسين لفرض تصوراتها عما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" والذي يقوم على: إعادة صياغة كاملة للخريطـــة الجيو - إستراتيجية للمنطقة العربية تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمـــي العربـــي، والعمل على طمس المقومات الثقافية/ الحضارية عروبية وإسلامية للوطن العربي عبر تـــذويب هـــذا الفضاء السياسي الجغرافي التاريخي الثقافي المشترك في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقًا إلى المغرب غربا.

ومن الملاحظ أن إدارة بوش الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها بهذه المهمة مباشرة وليس عبر إسرائيل، مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي، وكانت إدارة بوش قد خيرت العالم كله بين تأييد ما يسمى الإرهاب أو محاربته، وحاول بوش الربط بين الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصمم على أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوربيون أنفسهم في ذلك التحديد، بل هدّد الجميع بأن من لم ينضم إلى تصوره في هذا الصدد إنما يدخل أوتوماتيكيا في خانة دعم الإرهاب أو التستر عليه [3].

---

1) وجيه كوثراني، "**الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة**"،(في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العـــدد 23، صيف 1995)، ص9.

2) أحمد سليم البرصان، مرجع سبق ذكره، ص 157-158.

3) أحمد ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 15.

و لتخفيف حدة لغة هذا المشروع و إبعادها عن بعدها العسكري تم إضفاء طابع سياسي بأهداف ديمقراطية تسعى لإقامة نظم ديمقراطية ترعى حقوق الإنسان، و ظهرت الولايات المتحدة كراعية لهذه الأهداف بهدف إحلال الأمن والسلم عبر ترسيخ قيم الديمقراطية و المساواة و قيم التسامح، بحجة أن طبيعة هذه النظم المتسلطة و الظروف القاهرة التي يعيشها الأفراد تكون السبب الحقيقي لظهور التطرف و الإرهاب الأصولي، الذي يكون مصدر لتهديد المن و الدولي.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية و الاقتصادية للشرق الأوسط.

يعتبر الشرق الأوسط بمفاهيمه القديمة أو الحديثة مصدرا مستمرا لاستقطاب اهتمام الدول الكبرى التي لا تخلو سياساتها في التعامل معه -حديثا أو قديما- من أهداف استعمارية تهدف إلى اقتسام مناطق النفوذ والتغلغل فيها عسكريا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

و هذا راجع إلى أن منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتمتع بأهمية إستراتيجية بالغة، سواء من حيث موقعها الجغرافي أم من حيث أهميتها الاقتصادية ، فهي أكثر الأقاليم في العالم تنوعاً وسرعة في التغير ، وقد شهدت هذه المنطقة حروباً كبيرة، وصراعات دولية وإقليمية مستمرة بلا توقف وبلا استقرار . ولهذا فإن إقليم الشرق الأوسط كبير بأحداثه، وخطير بأهميته بعد ان أصبح محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيجيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعاً بلا تحفظ ولا استثناء [1].

لذا تظل هذه المنطقة إحدى المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم حتى أن (جورج لتشوفسكي) أستاذ العلوم السياسية في جامعة (كاليفورنيا) سماها (**مدار دولاب النصف الشرقي من الكرة الأرضية والقلب النابض للعالم الإسلامي**)، كما تنبع أهميتها من البحار التي تتخللها أو تحيط بها (الأسود والمتوسط والأحمر والهندي والخليج العربي وقناة السويس تمر أقصر الطرق البحرية والجوية) وقد انفردت إضافة على أهميتها في القرن العشرين بالثروة النفطية الضخمة حين وصل احتياطها ثلثي احتياط النفط العالمي، يزاد على ذلك أسواقه الواسعة و إمكانات الاستثمار فيها، كل هذه الاعتبارات جعلت منطقة الشرق الأوسط محط أنظار القوى الكبرى أو ساحة للصراع بينها [2].

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث عرض المقومات و مصادر هذه الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط.

---

1) عبد الجليل عبد الواحد، "**إستراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط**"،(في: مجلة كلية المأمون، كلية المأمون الجامعة، العراق، ISSN: 19924453 الإصدار: 17، السنة: 2011)، ص 01.

2) شوقي علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

أولا: الأهمية السياسية للشرق الأوسط.

يقول "**جورج لينكوفسكي**" يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة ان لا تتجاهل الشرق الأوسط واثره على بقية العالم، وهذا نابع من الأهمية الجيوبوليتيكية له.

وقد قدم السير "**هالفورد ماكيندر**" نظرية من أهم النظريات الجيوبوليتيكية، التي يرى من خلالها ان ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، واليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط، و أردف يقول الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في انه يقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم، أسيا إفريقيا و أوروبا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار، منها نهر النيل ونهر الفرات ونهر دجلة ونهر الأردن، هذا فضلا على انه يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي قناة السويس و مضائق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز [1].

اكتسب الشرق الأوسط أهمية متزايدة في الحاضر نظرا لتزايد الكتابات و كذلك السياسات العالمية التي وجهت اهتمامها لهذه المنطقة، فالتطور في أسلوب الساسة و التفكير الاستراتيجي زاد من الاهتمام العالمي بالشرق الأوسط [2].

و تبرز مكانة الشرق الأوسط الإستراتيجية انطلاقا من الموقع الجغرافي الذي يحتله، بحيث يتوسط بين قارات العلام الثلاث (آسيا، إفريقيا، و أوربا)، و تتجمع فيه معظم شبكات المواصلات العالمية جوية و بحرية و برية، و تتحكم في عدد من الممرات المائية مثل: مضيق هرمز، و باب المندب، و جبل طارق، فضلا عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل و مختصر يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغني بالمواد الأولية و القوى البشرية العاملة الرخيصة، كما و يصل دول اغرب بالقارة الإفريقية الغنية أيضا بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم و الكروم و النحاس، مما يجعل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب و شرق آسيا و بين أوربا و الأمريكيتين.

كما تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة، سواء كانت بصعود أو هبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالتكنولوجيا و الاقتصاد، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية و الأوروبية ، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا، و لامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية، خصوصا النفط، و الأيدي العاملة، و بذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم و الحرب تدفق النفط و الغاز و المواد الأولية، كما أن ممراته المائية و أجواءه تضمن السيطرة على

---

1) فتحي احمد، "**تنامي أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية و الجيوبوليتيكية**"، في موقع: وكالة اخبار الشرق الجديد، على الرابط: **http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=22906**

2) علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

العالم، و هذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية، و يشكل العمود الفقري في سياستها الكونية[1].

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط

تنبع الأهمية الاقتصادية في المنطقة بسبب وجود النفط فيها ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ 66% من احتياط النفط العالمي، في نهاية القرن العشرين أنتج الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط للعالم المتطور وخاصةً أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيرًا على شعوب المنطقة. النفط الشرق أوسطي موجود بكثرة في منطقة الخليج العربي، وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى ان تشرف على المنطقة واليوم المشرف الوحيد على المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية. صفة خاصة للنفط في الشرق الأوسط انه غير مكلف، فمن كل بئر نفط تستخرج كميات كبيرة ولا حاجة لحفر أبار كثيرة وعميقة[2].

يبقى النفط أهم مصادر الطاقة في العالم، حيث تقدر الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام التقليدي، بحسب إحصائيات شركة بريتش بتروليوم 2012 بنحو 1650 مليار برميل. ويقدر تقرير "أوبك" لعام 2012 الاستهلاك العالمي للنفط بنحو 88.7 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يزداد الاستهلاك بنحو 0.8 مليون برميل يومياً في كل سنة حتى يصل الاستهلاك العالمي في عام 2035 إلى نحو 107 ملايين برميل يومياً. ما يدل على أن الاحتياطيات العالمية من النفط قد تكفي لنحو 50 سنة قادمة، إن لم يتم اكتشاف مزيد من حقول النفط التقليدية[3].

و تستحوذ بلدان الشرق الأوسط على نحو نصف احتياطيات النفط العالمية المثبتة. وتعتبر فنزويلا الدولة الوحيدة في العالم التي تملك احتياطيات كبيرة مماثلة لدول الشرق الأوسط؛ إذ بحسب تقارير "أوبك" و"بريتش بتروليوم" لعام ، 2012 بلغت احتياطيات فنزويلا من النفط الخام 297 مليار برميل، معظمها من الزيت الثقيل. عدا ذلك تعد دول الشرق الأوسط أو دول الخليج العربي على الأخص اللاعب الرئيس في امتلاك النفط الخام التقليدي وإنتاجه.

و الجدول التالي يبين الوزن الكبير لبلدان الشرق الأوسط في منظمة الأوبك المتكونة من إثني عشر عضو، بحيث نجد: ستة في الشرق الأوسط. و أربعة في أفريقيا. واثنين في أمريكا الجنوبية.

---

1) علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،"**الأهمية العالمية للشرق الأوسط** "، نقلا عن موقع: **http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%...88%D8%B3%D8%B7**

3) سليمان الخطاف، ""**مصادر الطاقة في الشرق الأوسط بين الواقع والمأمول**، نقلا عن موقع: **http://www.alegt.com/2013/02/24/article_734080.html**

الدولة	المنطقة	تاريخ الانضمام إلى اوبك	عدد السكان (2008)	المساحة (كم²[3])
الجزائر	أفريقيا	1969	33,779,668	2,381,740
أنغولا	أفريقيا	2007	12,531,357	1,246,700
إكوادور	أمريكا الجنوبية	2007[A 1]	13,927,650	283,560
إيران	الشرق الأوسط	1960[A 2]	75,875,224	1,648,000
العراق	الشرق الأوسط	1960[A 2]	28,221,180	437,072
الكويت	الشرق الأوسط	1960[A 2]	2,596,799	17,820
ليبيا	أفريقيا	1962	6,173,579	1,759,540
نيجيريا	أفريقيا	1971	158,259,000	923,768
قطر	الشرق الأوسط	1961	824,789	11,437
السعودية	الشرق الأوسط	1960[A 2]	28,146,656	2,149,690
الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط	1967	4,621,399	83,600
فنزويلا	أمريكا الجنوبية	1960[A 2]	26,414,816	912,050
	المجموع		**369,368,429**	**11,854,977كم²**

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83

في هذا السياق، تتبوأ السعودية المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج النفط والتصدير والاحتياطيات المثبتة بامتلاكها احتياطيات هائلة من النفط، وبقدرة إنتاجية تجاوزت 11 مليون برميل يومياً في عام 2011، أي بزيادة نحو 12.7 في المائة على عام 2010. وفي دول الشرق الأوسط الأخرى زاد إنتاج العراق بالنسبة نفسها، أما الكويت والإمارات فزاد إنتاجهما بنحو 14 في المائة. وتأتي زيادة الإنتاج من الدول الرئيسة في "أوبك" لتغطية النقص الحاصل جراء انخفاض الإنتاج الليبي بأكثر من 1.2 مليون برميل يوميا، نتيجة الظروف التي عاشتها ليبيا في تلك الفترة. وبهذا، تثبت هذه الدول قدرتها على تغطية أي نقص في الإنتاج جراء أي ظرف أو حظر. و تجدر الإشارة إلى أن إيران تصدر أكثر من 2.6 مليون برميل من النفط الخام يوميا، لذلك فإن عودة الإنتاج الليبي إلى طبيعته يقلص التحدي لتعويض النقص الناتج من عدم تمكن إيران من تصدير نفطها. والحقيقة أن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تنافس دول الشرق الأوسط في تصدير النفط الخام، حيث تنتج نحو عشرة ملايين برميل يوميا، وما يميزها أنه على الرغم من عدد سكانها الذي يقارب 145 مليون نسمة وكبر مساحتها وصعوبة أجوائها المناخية، إلا أنها بالكاد تستهلك ثلاثة ملايين برميل يوميا وتصدر الباقي[(1)].

كما نرى ان هذه المنطقة الحيوية والمهمة من العالم ، ستبقى والى زمن غير قريب، تشكل واحداً من أهم المراكز الكبرى التي تشغل اهتمام العالم ، كما أنها تكاد تنعكس فيها وعليها كل التناقضات التي يعيشها عالمنا المعاصر، وذلك بسبب تعدد وتشابك مصالح عدد كبير من دول العالم،

1) سليمان الخطاف، مرجع سبق ذكره.

إضافة إلى سعي كل واحدة منها وباهتمام كبير إلى استثمار أية فرصة تمكنها من تامين تلك المصالح ولفترة أطول [1].

و تاريخيا ظلت هذه المنطقة محل صراع و تنافس بين القوى العظمى بريطانيا و الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفييتي، و حاليا دخلت المعادلة قوى جديدة كروسيا و الصين، ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المنطقة صراع مصالح دولية بين بريطانيا والولايات ا المتحدة ، فبريطانيا كانت تعتبر الخليج (بحيرة بريطانية) وكان تواجدها السياسي والاقتصادي ظاهراً منذ مطلع القرن الثامن عشر، لذلك اعتبرت نفط هذه المنطقة حكرا عليها، إلا أن المصالح الأمريكية النفطية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تضغط للحصول على حصة من نفط هذه المناطق الغنية، ثم تأكدت هذه الرؤيا بشكل جلي مع قيام النظام العالمي الجديد[2].

كما يعتبر الغاز كذلك من المصادر الطبيعية التي تضفي على منطقة الشرق الأوسط بعدا اقتصاديا مهم، بحيث يبقى الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط من أهم الاكتشافات الحديثة في منطقة الشرق الأوسط. وتشمل هذه الاكتشافات أربعة حقول كبيرة للغاز الطبيعي تقع بين لبنان وفلسطين المحتلة ومصر وقبرص. ويقع أكبر هذه الحقول، وهو حقل أفروديت، على بعد أكثر من 250 كيلومترا غرب حيفا وعلى عمق كيلو مترين تحت سطح البحر، ثم يأتي حقل ليفاثيان فحقل تمار، وأخيرا حقل شمشون. وباختصار تبلغ احتياطيات هذه الحقول نحو 1500 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 53 مليار مليون وحدة حرارية. وعلى سبيل المثال إذا تم تصدير هذا الغاز الطبيعي بقيمة ستة إلى ثمانية دولارات للمليون وحدة حرارية فستصل قيمة هذا الغاز إلى نحو 300 مليار دولار. وتعد هذه الاحتياطيات من الغاز الطبيعي قريبة من الاحتياطيات المثبتة للغاز في مصر وليبيا والكويت كل على حدة. وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك فلسطين المحتلة بلغ خمسة مليارات متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي في عام 2011، ما يعني أن معظم هذا الغاز المستكشف سيتم تصديره وبيعه بأسعار مقبولة لدول قريبة لسهولة مد الأنابيب إليها[3].

بناءا على ما سبق يمكن القول بان هذه الميزات السياسية و الاقتصادية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط، جعلته منطقة صدام وارض معركة بين قوى دولية –إقليمية ، أو قوى إقليمية – إقليمية ، أو قوى إقليمية تساندها قوى دولية ضد قوى إقليمية، و بهذا تظهر لنا الصورة بأن في الشرق الأوسط حالة معقدة نتيجة لتداخل الأدوار، وتشابك المصالح وتعدد مراكز التخطيط والإطراف المنفذة له[4].

1) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 03.
2) محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية،(عالم المعرفة، الكويت ، 1982) ص 117.
3) سليمان الخطاف، مرجع سبق ذكره.
4 عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

من خلال كل ما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن القول بأن السياسة الخارجية كمصطلح طرحت العديد من الإشكاليات في ضبط مفهومها، ما انعكس على انقسام المقاربات النظرية التي قدمت لتفسير سلوكات الدول الخارجية، و تبقى قيمة هذه المفاهيم و النظريات تكمن في استخدامها كأدوات تحليلية تمكننا من فهم و تبرير سياسات روسيا في المنطقة الشرق أوسطية، بالرجوع إلى مفاهيم القوة و المصلحة التي تزودنا بها الواقعية، دون إهمال المتغيرات الاقتصادية التي تبرز بشكل واضح و تحدد توجه سياسة روسيا نحو الشرق الأوسط التي زودتنا بها الليبرالية. ، كما نلاحظ كذلك ان هوية روسيا كقوة و دولة عظمى تبقى حاضرة و متحكمة بشكل كبير في سلوكاتها الخارجية و هذا ما تزودنا به البنائية.فالهدف من دراسة هده النظريات هو محاولة فهم السلوك الخارجي للدول وبالتالي استخدامها لفهم وتحليل سلوك روسيا نحو الشرق الأوسط ومن خلال مستويات الدراسة اللاحقة سنحاول ان نقيس الوزن النسبي لكل متغير من المتغيرات التي تزودنا بها هذه المقاربات.

كما رأينا كذلك في ثنايا هذا الفصل بأن الشرق الأوسط كمفهوم يكتنفه منذ ظهوره و حتى يومنا هذا الكثير من الغموض و الضبابية، نظرا للاستخدامات الذاتية و المصلحية في توظيفه بما يتناسب و مصالح القوى الكبرى على وجه خاص، غير أننا حاولنا الخروج من هذا المأزق الاصطلاحي، لنركز على البعد الجغرافي و التطور الاصطلاحي، باعتباره حيز يضم مجموعة من الدول أغلبها عربية الإسلامية مستهدفة من قبل سياسات الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية بالإضافة إلى روسيا موضع دراستنا. فالغرض من دراسة مفهوم الشرق الأوسط هو التعرف على المنطقة جغرافيا واقتصاديا ولتسهيل فهم رغبة روسيا في التواجد في المنطقة بالخصوص لمزاحمة أمريكا .

الفصل الثاني

طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

بعد نهاية الحرب الباردة، لم تخفي روسيا رغبتها في الرجوع كقوة و التأسيس لدور فعال و مؤثر في السياسات العالمية، و بالخصوص مع وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم سنة 2000، بحيث أعلن في أحد أهم مبادئ و أولويات سياسته الخارجية ضرورة إحياء دور روسيا كدولة كبرى بأهداف إقليمية و عالمية، يسترجع من خلالها أمجاد روسيا القيصرية و كذلك حقبة الاتحاد السوفييتي التي أثبت فيها نفسه كقوة عظمى بلغ صيتها كل قارات العالم، و مع عودة أجواء الحرب الباردة منذ وصول بوتين للسلطة على حد تعبير الكثير من الباحثين في العديد من القضايا التي عكست تجدد الصراع بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا من جهة ، كقضية الدرع الصاروخي و حرب جورجيا و المحولات الغربية لتوسيع حلف الأطلسي ليضم دولا محاذية لروسيا، بالاضافة إلى عودة روسيا التي تسعى لخلق عالم متعدد الأقطاب إلى طرق باب ساحة الشرق الأوسط كمصدر للصراع القديم و المتجدد بين القوى العظمى، و خرجت من صمتها و مواقفها السلبية التي اتسمت بها سياسة "بوريس يلتسين"، بحيث أبدى بوتين في الكثير من مواقفه أن روسيا لن تبقى بعيدة عن أجواء الشرق الأوسط، فقد قام بزيارتين للمنطقة سنة 2005 و سنة 2007 ليعلن بذلك جدية روسيا في لعب دور مهم و موازي لما تقوم به باقي القوى الدولية الأخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، و نلتمس في العديد من مواقف روسيا و سلوكاتها الإصرار على لعب دور فعال في منطقة الشرق الأوسط ابتداء بدعمها للقضية الفلسطينية و مواقفها المعارضة للحرب على العراق وصولا إلى تحفظها على قضايا الربيع العربي ، و كذلك دعمها المباشر لنظام الأسد حتى تؤكد دورها و تلفت اهتمام العالم و القوى الكبرى إلى ضرورة إشراكها في صنع السياسات العالمية كقطب مهم و قوي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لدراسة تحليلية لطبيعة التوجهات الروسية للشرق الأوسط كدائرة من أهم الدوائر الإستراتيجية في سياستها الخارجية، دون أن نغفل طبيعة التحولات التي مست السياسة الخارجية الروسية بين مرحلة حكم يلتسين و خليفته بوتين، و الاطلاع على أهم المحددات الداخلية و الخارجية التي ترسم روسيا من خلالها أهدافها و تصيغ الوسائل المناسبة لتحقيقها، لكن قبل ذلك نلقي نظرة على الدور الروسي في المنطقة في المراحل السابقة و بالأخص المرحلة السوفيتية خلال الحرب الباردة في صراعها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يؤكده البنائيين ان وضعية الدولة و مواقفها التاريخية تساهم في صنع سياستها في مراحل متقدمة.

المبحث الأول: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي.

لعبت الأيديولوجيا(*) دورا حاسما، و عاملا محددا في توجيه السياسة الروسية خلال الحقبة السوفييتية، فقد وصفت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي و الغرب (أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية)، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنها علاقات تـوتر طبعها الصراع و التناقض الإيديولوجي في المصالح ، وهذا راجع إلى الاستراتيجيات التي اعتمدها كلا الطرفين و التي عكست تنافسا حادا، لكن في غياب أي مظهر للمواجهة العسكرية المباشرة بينهما. و قد اصطلح الدارسون على هذا الوضع من العلاقات بـ"**الحرب الباردة**".

و قد فسرت السياسة الخارجية للدول في تلك المرحلة بأنها كانت نتاج لخبرات الدولة السابقة و للمعتقدات السياسية و الإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن، كذلك أكدوا بأننا نعيش عصر الإيديولوجيات، التي أصبحت تحدد طبيعة السلوك الخارجي للدول بشكل كبير.

لذا شكلت الإيديولوجيات مصدر من أهم مصادر النزاعات في العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة. و تنطوي الصراعات الإيديولوجية على حدة شديدة بين الأطراف وعدم الاستعداد لقبول الحل الوسط وميلاً واضحاً إلى أن تكون كلية[1]. وهذا ما عرفه الطرفان السوفييتي و الغرب في صراعهما خلال الحرب الباردة و الذي تجسد بشكل واضح في تعاملهما مع القضايا التي واجهتم في الشرق الأوسط، بحيث عمل كل طرف على تحقيق أقصى الأهداف على حساب الطرف الآخر بدافع المصلحة التي حددتها المتغيرات الإيديولوجية. ذا وصفت السياسة الخارجية السوفييتية بأنها تستمد جذورها من الإيديولوجية الماركسية-اللينينية.

بناءا على هذا فإن الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي يبقى الإطار الأمثل لفهم و تفسير أسباب اهتمام الاتحاد السوفييتي بالشرق الأوسط خلال هذه المرحلة، أي ضمن سياسات التوسع الإيديولوجي أو إستراتيجية ملأ الفراغ.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للتواجد الروسي بالشرق الأوسط.

على امتداد قرابة قرنين من الزمان كانت منطقة الشرق الأوسط محط أنظار القياصرة الروس و من بعدهم زعماء البلاشفة في روسيا السوفييتية.

خلال القرن التاسع عشر حينما بدأ الروس يتطلعون إلى مد نفوذهم إلى أفغانستان تصدت بريطانيا لمحاولاتهم التوسعية على اعتبار أن أفغانستان كانت تشكل خط الدفاع الأول على مصالح

---

*) يمكن النظر إلى الإيديولوجية كرؤية واسعة الإدراك، و طريقة للنظر إلى الأشياء من منظور شامل، أو -كما يرى "ماركس"- هي مجموعة من الأفكار الموضوعة بواسطة فئة معينة من الأشخاص المهيمنين أو ذوي السلطة في المجتمع ليسير عليها باقي الأفراد في هذا المجتمع .و الإيديولوجية السياسية هي الإيديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر الأخرى. كما شكلت الإيديولوجيات مصدر للقوة في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة. وتساهم الايديولوجية فيما سمّاه شبيغل (Speigel) قوة حافزة. كما أن الايديولوجية مصدر قدرة ضمن الدولة ويمكن لهذا البعد الداخلي أن يتعدى حدوده وينتقل إلى البيئة الخارجية. فتصبح الدول تمثل إيديولوجية معينة ضمن النظام الدولي كانعكاس لمعتقداتها وقيمها. و كان هذا هو حال الكتلتين الشرقية و الغربية التي اعتمدتا فكرة تصدير القيم الايديولوجية لباقي الدول في العالم.

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" **الإيديولوجية**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره. **نقلا عن موقع:** **http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page_9_0.htm**

البريطانية في الهند، كما انشغلت روسيا خلال هذه المرحلة بما عرف بالمسألة الشرقية ، و التي كان يقصد بها مشكلة الملاحة الدولية في المضايق التركية و مصير دول البلقان التي كانت تحت السيطرة العثمانية [1]، و في عام 1907 اتفقت الحكومتان البريطانية و الروسية على تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق نفوذ إحداها لروسيا في الشمال و الأخرى لبريطانيا في الجنوب.

أما عن العلاقات الروسية العربية فرغم ظهور الروس على مسرح الساحة الدولية منذ القرن العاشر ميلادي، إلا أن العلاقات السياسية الخارجية مع العرب بمعناها الرسمي لم تتبلور إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فالعالم العربي الذي كان خاضعا للدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر كان محط اهتمام سياسي روسي محدود، و اقتصرت العلاقات المتبادلة بين الطرفين على المجالات الثقافية، و بعض المبادلات التجارية المحدودة هي الأخرى[2].

بعد اندلاع الثورة البلشفية سنة 1917، أظهر الشيوعيون اهتماما نسبيا بالعرب، و ذلك انطلاقا من التصنيف الثوري الذي وضعه لينين عام 1920، و صنف فيه العالم العربي ضمن الفئة الثالثة التي تضم الشعوب المقهورة الخاضعة للاستعمار الأجنبي[3]، و التي تبحث عن نصير يمد لها يد العون للتحرر، و هذا ما أكده في رسالته للعالم العربي و الإسلامي في قوله: "**أن للعرب و كافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم و أن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها**"[4].

لقد كان حجم الاهتمام بالعرب في هذه المرحلة قليل نسبيا مقارنة باهتمام روسيا بإيران ومصالحها في تركيا[5]. و هذا ما اتضح مع وصول الزعماء البلاشفة للحكم في روسيا سرعان ما أعلنوا ما سمي بمراسيم السلام و التي تضمنت فضح الاتفاقات السرية (من بينها اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916) التي أبرمتها حكومات الدول الاستعمارية الأوروبية و التي كانت حكومة روسيا القيصرية قد وافقت عليها في مقابل حصولها على المضايق التركية بعد هزيمة الدولة العثمانية، كما أعلنوا كذلك تنازلهم عن المعاهدات غير المتكافئة و الامتيازات التي كانت قد فرضتها حكومة روسيا القيصرية على بلدان الشرق الأوسط المتاخمة للاتحاد السوفييتي (تركيا- إيران)، و كان الهدف من وراء كل هذا هو التشهير بالدول الغربية و فضح أهدافها الاستعمارية الامبريالية أمام الرأي العام العالمي و العربي[6].

بعد ان استقر البلاشفة بعد الثورة شرعوا في إقامة علاقات ودية مع بعض دول الشرق الأوسط، و في هذا الإطار عمل السوفييت على التقرب من نظام أتاتورك الجديد في تركيا،و قد نجحوا

---

1) ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط**، (مكتبة مدبولي، مصر،1995)، ص 90.

2) عاطف معتمد عبد المجيد، "**روسيا و العرب**: **أوان البراغماتية و نهاية الأيديولوجيا**" **في**:**روسيا و الربيع العربي**،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة – قطر،2011)، ص ص 2-3.

3) المرجع نفسه.

4) إبراهيم عرفات،"**روسيا و الشرق الأوسط، أية عودة**"، (في :السياسة الدولية، ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،العدد 170، 2007)، ص 72.

5) عاطف معتمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

6) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 91.

عام 1925 في عقد معاهدة عدم اعتداء مع تركيا تضمنت نصوصها منح السفن السوفييتية حق المرور عبر المضايق التركية، كما حاول السوفييت كذلك التقرب من مصر بعد حصولها على الاستقلال عام 1922، إلا أن الحكومة المصرية المستقلة بادرت بالإعلان عن عدم اعترافها بالتمثيل السياسي و القنصلي الروسي الذي كان قائما في مصر منذ أن كانت تابعة للدولة العثمانية، ذلك فضلا عن قيامها بقطع العلاقات التجارية بين البلدين، و بالطبع فقد كان السبب في ذلك هو معارضة بريطانيا لمحولات التغلغل الشيوعي، حيث كانت البعثات الدبلوماسية و المكاتب التجارية السوفييتية تلعب دورا خفيا في نشر الأفكار الشيوعية في الدول التي تعمل بها.

كما حرص السوفييت على تمتين علاقاتهم مع دول الحجاز، ففي عام 1926 اعترفوا بالملك عبد العزيز آل سعود ملكا للحجاز، و عملوا على إرسال بعثات تجارية إلى السعودية[1]. كما وقع السوفييت معاهدة صداقة و تجارة مع اليمن سنة 1928، و أعلنوا دعمهم لليمن ضد بريطانيا، و على نفس النهج استمر السوفييت في كسب ثقة الإيرانيين عندما عقدوا مع إيران معاهدة عدم اعتداء سنة 1928[2].

بدأت العلاقات السوفييتية بالمنطقة تأخذ بعدا سياسيا خلال فترة ما بين الحربين، بحيث تكثف نشاط السوفييت في دعم الأحزاب و الجماعات الشيوعية في دول الشرق الأوسط لدعم و إنجاح مشروع التغلغل الشيوعي فيها كمنطقة نفوذ و صراع مع المعسكر الغربي الرأسمالي، و قد شمل هذا الدعم بلدان مثل سوريا و لبنان و مصر و بعض دول شمال إفريقيا كتونس و الجزائر، كل هذا كشف من دور البعثات الدبلوماسية السوفيتية التي كانت تقوم بدور الوسيط بهدف التنسيق بين الأحزاب الشيوعية في الدول العربية و بين الحركة الشيوعية العالمية و الكومنترن[3].

حاول الروس استثمار التحالفات القائمة أثناء الحرب العالمية الثانية في توسيع نفوذها في الكثير من المناطق المهمة و الإستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث قدموا معاهدة عدم اعتداء مع النظام النازي سنة 1939، ثم أبدى ستالين لاحقا رغبته في الانضمام إلى دول المحور مقابل إطلاق أيدي الاتحاد السوفييتي في إيران و تركيا و العراق و لبنان، و اقتطاع جزء كبير من المملكة العربية السعودية يضمن للسوفييت السيطرة على الخليج العربي و خليج عدن، كذلك منحه حق إنشاء قاعدة سوفييتية على ضفاف البوسفور[4]، غير أن هذا الوفاق لم يستمر طويلا بسبب عدم الانسجام في المصالح بين ألمانيا و السوفييت أدى إلى تحول الاتحاد السوفييتي عن ألمانيا لينضم إلى دول الحلفاء.

هذا و قد أحيت الانتصارات السوفييتية في الحرب العالمية الثانية أطماعها التوسعية من جديد، تجاه منطقة الشرق الأوسط، فبحلول عام 1946 انسحبت قوات الحلفاء من إيران بينما رفض السوفييت

---

1) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2) المرجع نفسه ، ص 92.

3) المرجع نفسه.

4) المرجع نفسه.

سحب قواتهم[1]، رغبة منها في الحفاظ على نفوذها في إحدى أهم المناطق إستراتيجية في الشرق الأوسط.

بحلول سنة 1953 و مجيء خروشوف بدأ الاهتمام السوفييتي بمساندة حركات التحرر القومي و مكافحة الاستعمار في آسيا و إفريقيا، حيث عمل السوفييت على التقرب إلى الدول العربية حديثة الاستقلال و لاسيما دول المواجهة مع إسرائيل، و أصبح موقف السوفييتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي يتسم منذ ذلك الحين بالانحياز إلى جانب المواقف و الحقوق العربية.

كما ساهم ظهور القومية في البلدان العربية الشرق أوسطية في توطيد العلاقات السوفييتية العربية، بحيث نجحت حركة القومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية في جذب الاهتمام السوفييتي نحو قضايا العالم العربي [2] ، طبعا أدى توافق المصالح بين السوفييت في توسيع نفوذهم الشيوعي في الشرق الأوسط على حساب التواجد الغربي الرأسمالي، و بين مصالح هذه الحركات التحررية المطالبة بالاستقلال عن القوى المستعمرة إلى زيادة تقبلها للأفكار الشيوعية التي وجدت فيها المصدر الوحيد لدعم قضاياها و مساعدتهم على تحقيق الاستقلال، فقد اقتضت ضرورات الحرب الباردة أن يرفع الاتحاد السوفييتي من مكانة العالم العربي في أولويات اهتمامه، رغم افتقار المنطقة للتطور البورجوازي الرأسمالي، حيث وجدت موسكو في هذه الحركات شريكا مناسبا يسهل لها خوض المعركة بالوكالة أمام القوى الإمبريالية الرأسمالية [3] ، و قد ساهمت أحداث أزمة السويس و العدوان الثلاثي على مصر في جعل السوفييت يقتربون أكثر نحو المنطقة لكن هذه المرة في إطار عسكري، فعقب العدوان الثلاثي سنة 1956 بدأت العلاقات السوفييتية مع العالم العربي تتقدم خطوات واسعة، بل وطبعت إلى جانب كونها علاقات سياسية بصبغة إيديولوجية، بصبغة عسكرية عبرت عنها صفقة الأسلحة التشيكية[*] برعاية سوفيتية مع زعيم مصر جمال عبد الناصر في عام 1955، و التي أكدت من خلالها مصر أنها مستعدة للوقوف إلى جانب الروس في حربهم ضد المعسكر الرأسمالي.

كما أكدت أحداث أزمة السويس و ما تبعها من تطورات تمثلت في العدوان الثلاثي على مصر مدى اهتمام الروس بحماية مصالحهم بالمنطقة، فبعد إعلان جمال عبد الناصر سنة 1956 تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، الأمر الذي استفز الدول الغربية التي كانت القناة تمثل لها شريان

1) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 93.
2) عاطف معتمد عبد المجيد مرجع سبق ذكره ، ص ص 2-3.
3) المرجع نفسه.
*) صفقة الأسلحة التشيكية، هي اتفاق أبرم في 27 سبتمبر 1955، وبلغت قيمتها 250 مليون دولار، وكانت الأسلحة سوفيتية الصنع تم تمريرها عن طريق تشيكوسلوفاكيا. كانت الصفقة جزء من برامج المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي وكانت تلك الصفقة بمثابة الحدث الذي جر منطقة الشرق الأوسط بعد ذلك إلي سلسلة من التداعيات التي تركت آثارها علي شكل النظام الدولي وتوازن القوي الذي كان سائداً. وقضت هذه الصفقة على احتكار الغرب للسلاح، وأعطى للعالم الثالث فرصة جديدة للانطلاق بناء الجيوش الوطنية .

الحياة[**]، و هكذا فقد أدرك الغرب أنه إذا سمح لجمال عبد الناصر بالقيام بمثل هذه الأعمال التي تهدد مصالحهم بصفة مباشرة دون عقاب رادع، فإن ذلك سيشجع باقي الدول الأخرى لتحذو حذوه[1].

حاولت كل من فرنسا و بريطانيا فتح مجال واسع من المفاوضات لإقناع جمال عبد الناصر بالرجوع عن قرار التأمين، غير أن هذا الخير أصر على تنفيذ قراره بالإضافة إلى دعمه المتواصل للثوار الجزائريين مما زاد الأمر تعقيدا و وصل الأطراف إلى طريق مسدود، جعل فرنسا و بريطانيا تستعين بإسرائيل للقضاء على طموحات جمال عبد الناصر.

في 1956/10/29 أقدمت كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على العدوان على مصر، ففي الوقت الذي تمكنت فيه إسرائيل من احتلال شبه جزيرة سيناء كاملة، استولت القوات البريطانية والفرنسية على بعض المدن والأراضي المطلة على قناة السويس، إلا أنها اصطدمت بمقاومة شعبية عنيفة، وهو مادفع الاتحاد السوفييتي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة ضغوط شديدة على الدول المعتدية. و دفعها للانسحاب، مخلفة تغييرات إقليمية ودولية مهمة، كان من نتيجتها زوال نفوذ الإمبراطوريتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا، وبروز الدور الأمريكي و السوفييتي في المنطقة، إضافة إلى بروز الدور المهم لمصر وللمدّ القومي الوحدوي[2].

كرد فعل على هذا العدوان أذاع الاتحاد السوفييتي سلسلة من البيانات التي وجهها إلى حكومات الدول الثلاثة المعتدية، يدين فيها حربهم الاستعمارية ضد مصر، و يهدد باستخدام القوة المسلحة و الصواريخ الذرية الموجهة ضد المعتدين[3].

بالرغم من هذا فموقف الاتحاد السوفييتي في القضية كان مركزا على الشق الدبلوماسي أكثر من العسكري، فعلى صعيد الأمم المتحدة قدم السوفييت مشروع قرار على مستوى مجلس الأمن تطالب فيه بإرسال قوات بحرية و وحدات عسكرية إلى مصر.

إذا يبدو من خلال هذه الأزمة أن الاتحاد السوفييتي اعتمد على عدة وسائل منها التهديد باستخدام القوة و العديد من المراسلات الدبلوماسية، حتى يبين من خلالها مدى جديته في التعامل مع كل مصادر التي تهدد مصالحه في المنطقة، و كل هذا في إطار تفعيل مشروع التغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تمكن الاتحاد السوفيتي من إثبات وجوده على مسرح الإحداث في الشرق الأوسط بشكل فعال، بعد العدوان الثلاثي على مصر، و كان لموقفه من العدوان أثر في ان يكون له طرفا مهما في شؤون الشرق الأوسط بأكمله، والدليل على ذلك موقف السوفيت من مبدأ إيزنهاور عام 1957 القاضي

**) قناة السويس كانت قبل هذا التاريخ تخضع لملكية شركة خاصة يملك معظم أسهمها رعايا دول بريطانيا وفرنسا، ثم إن هذا الممر المائي المهم يختصر الطريق البحري من أوربا إلى آسيا، التي يوجد فيها كثير من المستعمرات البريطانية (آنذاك). وكانت الدول الأوربية ومالكو أسهم قناة السويس قد رفضوا قرار التأميم..

1) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 180.

2) الموسوعة العربية،" **العدوان الثلاثي على مصر**"، نقلا عن الموقع الالكتروني للموسعة العربية في:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159345&m=1

3) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 193.

: إذا لم تسارع أمريكا لملء منطقة الشرق الأوسط فان الاتحاد السوفيتي سيضمها إلى مناطق نفوذه، لاسيما ان الأسطول السوفيتي قد وصل إلى البحر المتوسط، وسيصل إلى المحيط الهندي ثم سيدخل إلى الخليج العربي ذي الثروات الطبيعية الهائلة والموقع الاستراتيجي المهم[1].

المطلب الثاني: المصالح و الأهداف السوفييتية في الشرق الأوسط.

يمكن القول أن ثمة مجموعة من العوامل الرئيسية الثابتة و الأهداف التقليدية الموروثة هي التي صاغت الإستراتجية السوفييتية منذ القرن التاسع عشر، غير أن هذه العوامل و الأهداف قد أعيد تطويعها بعد الحرب العالمية الثانية بحيث تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للاتحاد السوفييتي في ظل النسق الدولي ثنائي القطبية، و تحقيق التوازن الاستراتجي العالمي.

كما أن هذه الإستراتيجية كانت مرتبطة بقناعات قادة الاتحاد السوفييتي، فقد شهدت الإستراتيجية السوفييتية تحولا كبيرا بعد وفاة ستالين و قدوم خروشوف إلى الحكم، فستالين أكد على ضرورة القضاء على كل ما هو رأسمالي و تقوية المعسكر الشيوعي، كذلك فتح جبهات عدة في المواجهة الإيديولوجية وفق منطق صفري لا مجال فيه للمساومة أو تقديم التنازلات، غير أن خروتشوف قدم سياسة جديدة وصفت بالمنفتحة خاصة على مناطق أخرى من العالم، و في هذا الإطار بدأت تتبلور سياسة سوفييتية شرق أوسطية واضحة المعالم، أين تحولت هذه المنطقة إلى ساحة صراع بين القطبين الغربي و الشرقي.

أولا: المصالح و الأهداف الإستراتيجية السوفييتية في الشرق الأوسط.

إن منطقة الشرق الأوسط قد حظيت باهتمام الروس منذ القرن الخامس عشر على الأقل، وبحكم الطبيعة الجغرافية التي فرضت على دولة القياصرة أن تطل على بحار مغلقة أو متجمدة ، الأمر الذي جعل الروس يبحثون عن منفذ لهم يمكنهم من الوصول إلى المياه الدافئة ، ومن ثم يؤمن لهم مرونة في الاتصال عبر هذه المياه تدعم حركة تجارتهم ومركزهم في السياسة الدولية ، ومفتاحا للتسلل والتغلغل في قارة أسيا و إفريقيا .

لذا فالسياسة الروسية (قديما و حديثا) قد اعتبرت ان المنطقة الواقعة جنوب القوقاز وفي اتجاه الخليج العربي هي الإطماع الشرعية لها ، وان إيران " قناة السويس الروسية" لتي توصلها إلى مياه الخليج العربي الذي قال فيه بطرس الأكبر مقولته التنبؤية الشهيرة " من يسيطر على الخليج العربي يسيطر على العالم[2].

والشرق الأوسط مثل احد الطموحات الكبيرة للاتحاد السوفيتي باعتباره الظهير الخلفي لأمن بلاده ، كما ان التواجد فيه يتيح له مضايقة وتقويض القوة الإستراتيجية للغرب. ولهذا فهو كان يسعى

1) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

2) المرجع نفسه، ص 8.

إلى تعميق أواصر الصداقة والتعاون مع دول الشرق الأوسط من اجل خلق نوع من توازن القوى مع الولايات المتحدة كرد على الوجود الأمريكي والغربي في الشرق الأوسط[1].

إذا فقد أدى القرب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط من الإتحاد السوفييتي إلى جعل هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة للإستراتيجية السوفييتية، و يشكل الشرق الأوسط من الناحية العسكرية المنطقة الضعيفة في الجسد السوفييتي، فعلى امتداد تاريخه الطويل نجد ان غالبية محاولات الغزو التي تعرض لها السوفييت كانت عن طريق هذه المنطقة، فضلا عن مخاطر تسرب الأفكار الإسلامية المناوئة للشيوعية عبر دول الشرق الأوسط إلى الجمهوريات السوفييتية الجنوبية التي تقطنها قوميات مسلمة[2].

عموما يمكن تلخيص أهم المصالح و الأهداف الإستراتيجية السوفييتية في النقاط التالية:

- حماية حدودها الجنوبية كأهم هدف أمني، لأن منطقة الشرق الأوسط تتاخم بلادهم وتخضع في معظمها للنفوذ الأمريكي مما يجعلها مصدر تهديد للأمن القومي السوفيتي سيما أن للولايات المتحدة والغرب قواعد عسكرية في المنطقة إضافة إلى وجود إسرائيل[3]، لذلك سعى الاتحاد السوفييتي إلى تحطيم الحزام الغربي الذي أقامته الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة حول حدوده، و إبعاد مصادر التهديد الغربي من خلال إقامة مناطق سوفييتية على امتداد حدودهم أو على الأقل ضمان عدم إقامة قواعد عسكرية معادية بالقرب من الحدود السوفيتية[4].
- الوصول إلى المياه الدافئة و فك الحصار الغربي للمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة، فمن المعروف أن الإتحاد السوفييتي رغم اتساع رقعته الجغرافية يفتقر إلى المنافذ المطلة على البحار الصالحة للملاحة، و في هذا الإطار عمل السوفييت على تحسين علاقاتهم مع الدول الشرق أوسطية المتحكمة في المضائق التركية و العربية و لاسيما كل من تركيا و مصر و اليمن الجنوبي[5].
- تأمين وجود عسكري سوفييتي دائم في المنطقة، ففي ظل عدم إمكانية ضمان اجتياز الأسطول السوفييتي لتلك المضائق البحرية و خاصة في أوقات الأزمات الدولية، فقد كان البديل المنطقي في ظل تلك الظروف هو محاولة السوفييت الإبقاء على وجود عسكري دائم لهم في المناطق المحيطة بالشرق الأوسط، و قد تمثل ذلك في حصول السوفييت على قواعد و تسهيلات في العديد من دول المنطقة و نذكر على سبيل المثال: جزيرة بريم بمحاذاة اليمن، ميناء عدن و به مركز قيادة الأسطول السوفييتي في المحيط الهندي و

1) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 8.
2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.
3) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق **ذكره**، ص 10.
4) حامد ربيع، **تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي**،(المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1976) ص 119.
5) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 97.

البحر العربي، بالإضافة إلى التسهيلات في منطقة حوض البحر المتوسط و منها موانئ اللاذقية و طرطوس بسوريا، كذلك ميناء المرسى الكبير في الجزائر[1].

- محاولة تطويق حلف شمال الأطلسي من الناحيتين الشرقية و الجنوبية، و ذلك من خلال القيام بعمليات إحاطة كاملة لمنطقة الشرق الأوسط، و محاولة تطويقها عن طريق إحكام سيطرتهم على بعض المناطق المجاورة في إفريقيا الشمالية و الوسطى[2].

ثانيا: المصالح و الأهداف الاقتصادية السوفييتية في الشرق الأوسط:

تتلخص الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية:

- ضمان مصادر جيدة للطاقة ممثلة في بترول الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفييتي كان يتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة إلا أنه كان ينظر إلى بترول المنطقة في إطار ما يعرف بـــ"**إستراتيجية الحرمان**"، أي حرمان الدول الرأسمالية من هذا المصدر الهام للطاقة، و من ناحية أخرى فقد ظلت الصادرات النفطية السوفييتية إلى دول الكوميكون[*] لفترة زمنية طويلة تعد وسيلة للسيطرة السوفييتية على تلك الدول التي كانت تعتمد على إمدادت النفط السوفييتي بنسبة 80 %، و في حالة عجز السوفييت عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك السوفييتي المحلي من الطاقة فضلا عن احتياجات دول أوروبا الشرقية فقد كان من شأنه أن يدفع تلك الدول إلى محاولة تدبير احتياجاتهم من خارج الدائرة الاشتراكية مما كان سيقلل من سيطرة الاتحاد السوفييتي على دول الكوميكون[3]. كذلك حاجة السوفييت للعملة الصعبة دفعهم إلى تصدير جزء من إنتاج نفطه إلى أوروبا الغربية للحصول على العملات الصعبة اللازمة لشراء التكنولوجيا الغربية[4].
- محاولة ربط النظم الاقتصادية في الشرق الأوسط بالنظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي التخطيط من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية و الفنية و إقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة في دول المنطقة[5].

ثالثا: المصالح و الأهداف السياسية السوفييتية في الشرق الأوسط:

من الناحية السياسية يمكن القول أن السياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط كانت ترمي إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

---

1) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 97 98.

2) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 119.

*) مجلس التعاون الاقتصادي، يعرف أيضا باختصاره الإنكليزي كوميكون هي منظمة اقتصادية تأسست سنة 1949 م، وكانت تضم الاتحاد السوفيتي، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام. وتهدف إلى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي.

3) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 99 100.

4) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

5) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 100.

- تحقيق وجود سياسي على ساحة الشرق الأوسط من خلال تدعيم العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، و من خلال المشاركة في مجريات الأحداث لعدم تمكين الغرب من الانفراد بالهيمنة على المنطقة[1].
- إقامة نظم حكم مستقرة موالية له في المنطقة و لاسيما في الدول المتاخمة للحدود السوفييتية، بهدف توسيع دائرة النفوذ السوفييتي في المنطقة و ذلك من خلال تقديم الدعم السياسي و العسكري و الاقتصادي للدول الحليفة على غرار مصر مثلا التي لاقت دعما كبيرا من الاتحاد السوفييتي عند تعرضها للعدوان الثلاثي.
- دعم حركات التحرر الوطني و تأييد الحقوق الشرعية للشعوب التي تكافح في سبيل تقرير مصيرها ضد الدول الاستعمارية، و يعتبر دعم منظمة التحرير الفلسطينية و حكومة جمال عبد الناصر أهم الأمثلة التي توضح مدى التقارب بين السوفييت و قضايا التحرر في المنطقة[2].

رابعا: المصالح و الأهداف الثقافية السوفييتية في الشرق الأوسط.

احتل عنصر الإيديولوجية مكانا مرموقا بين قائمة أهداف السياسة الخارجية السوفييتية، و قد عملت القيادات المتتالية للاتحاد السوفييتي بشكل متفاوت على نشر قيم الإيديولوجية الاشتراكية على المستوى العالمي، التي كانت تدعوا في أساسها إلى مجابهة قوى الاستعمار الامبريالي.

ساهمت الأوضاع التي مرت بها شعوب الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة على اعتناق هذا الأخيرة الإيديولوجية كبديل و مخلص من قيود الاستعمار الغربي، فضلا عن معاناة هذه الدول من العديد من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، ما شكل بيئة ملائمة لانتشار الشيوعية.

و في هذا الإطار اعتمد السوفييت على دعم الأحزاب ذات التوجه الشيوعي، و استغلالها كمنافذ للهيمنة على تلك الدول[3]، لذا فقد سعى الاتحاد السوفييتي إلى تحقيق هدفه العقائدي و الثقافي، المتمثل في إيجاد امتدادات عقائدية تدين بأيديولوجية تمكنه من توسيع نطاق نفوذه[4].

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم **محددات السياسة الخارجية السوفييتية تجاه الشرق الأوسط** في النقاط التالية:

- تأثرت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط بمعطيات الجغرافيا إلى حد بعيد، فالموقع الجغرافي لها و المحاط باليابسة و البـــــحار المتجمدة أثرعلى سياستها ، كما تأثرت بدول محيطة معادية، و برغبة مبررة للوصول إلى المياه الدافئة، و بناء علاقات جيدة مع دول

1) محمد رضا فودة، " **الصراع الدولي في الخليج العرب**"، (في: مجلة المنار، العدد 37 ،القاهرة ، جانفي 1988) ، ص 33.
2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 101.
3) المرجع نفسه، ص 102.
4) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الجوار. لذلك سعت السياسة الخارجية السوفييتية إلى تحقيق الأمن الاستراتيجي في الجوار الغربي و الجنوبي. و الحفاظ على أمنه و أمن المنظومة الاشتراكية[1].

- مثلت الإيديولوجية مصدرا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية السوفييتية، ما جعل القادة السوفييت يعملون على نمذجة نظم الحكم في الشرق الأوسط و دفعها لتبني الاشتراكية كنظام سياسي و اجتماعي و اقتصادي.
- ساهم التـــواجد الأمريكي و الغربي في المنطقة في التأثير على توجهات الاتحاد السوفييتي و رسم أهدافه، كمحاولة لتحقيق التوازن الاستراتجي في إطار الاستقطاب الدولي الذي فرضته أجواء الحرب الباردة.
- محاولة السوفييت إبعاد مصادر التهديد الأمريكي و الغربي عن حدودهم الجنوبية و الغربية و اختراق ستار الأحلاف الذي حاول الغرب إقامته لتطويق الاتحاد السوفييتي و احتوائه داخل حدوده الإقليمية[2].
- الحاجة المستمرة للأسواق الخارجية و إمدادات للطاقة ، جعلت السوفييت يركزن على ضرورة استغلالهم للعلاقات الحسنة مع دول الشرق الأوسط لتغطية تمويل دول الكوميكون و الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية الداخلية.

من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية المتعددة المستويات، تمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق أهدافه في المنطقة على حساب المصالح الأمريكية، على النحو التالي:

1- الانفتاح الذي ميز العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبعض دول الخليج العربي.
2- علاقات موسكو مع طهران تميزت بتنوعها حتى شملت المساعدات العسكرية ومد خط أنبوب نفط من الأحواز حتى حدود الاتحاد السوفيتي على بحر قزوين في عهد الشاه.
3- تطور علاقات موسكو ببغداد بعد قيام ثورة تموز عام 1958 التي توجتها معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعت بين البلدين عام 1972.
4- أصبح للسوفيت عدد من القطع البحرية تجوب مياه منطقة الشرق الأوسط.
5- نجح الاتحاد السوفيتي في أقامة علاقات صداقة او إقامة علاقات وثيقة مع العديد من الدول الشرق أوسطية مثل: سوريا ومصر وليبيا وعدن[3].

- **تحول الإستراتيجية الروسية في مرحلة حكم جورباتشوف تجاه الشرق الأوسط:**

تختلف إستراتيجية الاتحاد السوفيتي الجديدة في عهد جورباتشوف عما كانت عليـــه فـــي عهـــد أسلافه من القادة السوفيت حيث قال: "نحن الاثنين (يقصد السوفيت و الأمريكان) دخلنـــا كثيـــراً فـــي

1) خلف محمد الجراد، " **العلاقات العربية-الروسية و التحديات الراهنة** "،(في: الفكر السياسي ، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، سوريا العدد 33، السنة 2009) ص 155.
2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره، ص 102.
3) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

مناقشات ومواجهات في الشرق الأوسط والآن انتهت هذه السياسة. إعلانا منه عن تراجع حدة الصراع الإيديولوجي و الاستراتيجي، و ضرورة التفكير في نمط جديد للعلاقات يخدم مصالح الطرفين أكثر من الإيديولوجية، وقد أعطي جورباتشوف من خلال هذا الكلام تفسيراً لإستراتجيته الجديدة، بأنه كان يريد ان يبقى الاتحاد السوفيتي خارج لعبة التوازن الاستراتيجي وان يستبدل إستراتيجية توازنات القوة بمـــا يسميه بتوازنات المصالح[1].

فبمجرد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة، رأى أن هناك مجموعة مـــن المشـــاكل و التحديات الحقيقية، و أصبح من الضروري مواجهتها و التوصل إلى حلول بشأنها فقام بطرح برنامج متكامل للإصلاح الداخلي و إعادة هيكلة السياسة الخارجية بهدف تجاوز الأزمـــات و مواجهـــة تلـــك التحديات، و في هذا الإطار تحددت معالم سياسة سوفييتية جديدة نحو الغرب[2]. بحيـــث بـــدأ "الفكـــر الجديد" لجورباتشوف بتحويل نظرة العداء المطلق للغرب بدافع الإيديولوجية إلى نظرة قابلة للمراجعة و إمكانية دخول مرحلة جديدة في العلاقات السوفييتية و الاقتناع بعـــدم جـــدوى اســـتمرار الصـــراع الإيديولوجي مع الغرب نظرا لانعكاساته السلبية علـــى الأوضـــــاع الداخليـــة والخارجيـــة للاتحـــاد السوفييتي.و قد عبر مضمون سياسات الإصلاح (البريسترويكا/ الغلاسنوست) عن هذا التحـــول فـــي السياسة الخارجية السوفييتية في عهد جورباتشوف نحو الغرب.

في مجال السياسة الخارجية، تنطلق البريسترويكا من مبدأ التحرر من التصـــورات القطعيـــة والاعتراف بأولوية المصالح والقيم البشرية العامة، والقيم الأخلاقية العامة لتكون معيارا إلزاميا لكـــل سياسة، وكذلك الاعتراف بحرية الاختيار الجماعي التي تستبعد التدخل في شؤون الدول وبضـــرورة تخليص العلاقات بين الدول من المجابهة الأيديولوجية[3].

كان لسياسة الإصلاح التي تبناها جورباتشوف أثر واضحا برز على مستوى السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي تجاه الشرق الأوسط، بحيث نادى بضرورة التخلي عن دعم النظم الموالية للاتحاد السوفييتي و إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية الداخلية، و عدم استنزاف طاقات الدولة فـــي الســـعي لتحقيـــق أهداف إيديولوجية زائفة.

ليركز بعدها على ضرورة إعطاء الأولوية في علاقات الاتحاد الســـوفييتي الخارجيـــة لأوربـــا، باعتباره شريك استراتجي و مهم لإعادة بناء الاتحاد السوفييتي، و من هذا المنطلق طرح جورباتشوف **فكرة البيت الأوربي الموحد** كمبدأ جديد لتوجه السياسة الخارجية السوفييتية نحو الغرب و بالخصوص دول أوروبا ،كما حملت هذه السياسة دعوة للتعايش و الانفتاح على الغرب و المشـــاركة فـــي حـــل النزاعات و القضايا الخلافية بالطرق السلمية.

---

1) عبد الجليل عبد الواحد، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

2) علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية،** (مركز زايد للتنسيق و المتابعة،شركة أبو ظبـــي للطباعة و النشر -بن دسمال- ، الإمارات العربية المتحدة، 2003).ص 13.

3)الموسوعة العربية،"**الاتحاد السوفييتي، تاريخيا**" المجلد الأول ، العلوم الإنسانية، التاريخ و الجغرافية و الآثار ، نقلا عن موقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14669

و قد أيقن جورباتشوف هذه القضية المتعلقة بأن قدرة الاتحاد السوفييتي الداخليــة هــي التــي تحــدد مدى و مصداقية سياســـته الخارجية، و أن رجلا قويا واحدة – و هي القوة العســكرية- لا تكفي للتحرك في العالم الذي نعيش فيه"[1].

نتيجة احتكاك و انفتاح المجتمع السوفييتي على الغرب، استطاعت أوروبا فــي هــذه المرحلــة الأخيرة قبيل التفكك، تصعيد النزعة الديمقراطية والقومية داخل دول أوروبا الشرقية وهو أمر عجــل بسقوط الشيوعية داخلها، هذا بالإضافة إلى أن إعلان جورباتشوف في مطلع 1987 التخلي عن مذهب برجنيف حول السيادة المحدودة[*] ، كان عاملا أساسيا في تفكك المنظومة الاشتراكية، فقد رأى أنه من الضروري أن تجد كل دولة الحلول التي تلائمها ،و هذا ما تأكد في يوليو 1989، حين تــم إعــلان البيان الختامي لحلف وارسو أن من حق كل شعب اختيار النظام الذي يريده على كافـــــة الأصعدة، و أنه ليس هناك نموذج موحد لتنظيم المجتمع و لا نموذج عالمي للاشتــراكية، ليشكل هذا بداية لتفكك دول المنظومة الاشتراكية، في ظل أوضـــاع واجهت فيهــــــا دول أوروبــا الشــرقية معانــاة اقتصادية و اجتماعية نفسها، مثل الاتحاد السوفييتي[2].

صاحب كل هذه التحولات التي مهدت لانهيار الاتحاد السوفييتي، تراجع كبير في اهتمام السوفييت بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد إعلان قادتها ابتداء بجورباتشوف و وصولا إلى يلتسين التخلي عن مبدأ نشر الشيوعية في العالم.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين مــرحلتين: "يلتسين" و "بوتين".

دخلت روسيا مرحلة جديدة في ظل ظروف دولية مغايرة تماما لما عرفتــه خــلال الحــرب الباردة، فبالإضافة للمعضلة الداخلية التي عاشتها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، انعكست علــى مستوى سياستها الخارجية، و كانت أهم معضلة خارجية واجهتها حينئذ هي مشــكلة إعــادة هيكلــة السياسة الخارجية في ظروف التفكك المحيط بها ، و في ظل حالة الانهيار الشــامل لورثــة الاتحــاد السوفييتي من جهة، و في ظل النظام العالمي الجديــد الذي تسيـــطر عليه الولايـــات المتحدة من ناحية أخرى، و بمعطياته التي شكلت تحدي كبير لاستعادة روســـيا لمكانتهــا و إعــادة هيــــكلة بنـــــاءها الداخلي و الخارجي[3]. فقد تراجع الأداء الاقتصادي، و ظهرت قــوى سياســية تطالــب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، و من ناحية أخرى، فقد ورثت روسيا التركة الدوليــة للاتحــاد

---

1) علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 13.

*) أكد برجنيف من خلال هذا المبدأ ن لـــ "الكومنولث الاشتراكي في مجموعه" الحق في التدخل في أراضي أي من أعضائه كلما تعرّض انحيازه الايديولوجي إلى الخطر من قبل قوى معادية. اعتبر ما أصبح يعرف بمبدأ بريجنيف ، بيانا مدروسا من القيادة السوفياتية أكد على أن وحدة الكتلة الشيوعية لها الأولوية على مبادئ مثل حق الدولة ذات السيادة في الحكم ومبدأ المساواة بين الدول.

2) مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ اوربا الحديث و المعاصر**، (دار أسامة للنشر و التوزيع، ج 3– 4، عمان، الأردن، 2004)، ص 116.

3) محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"،(في :السياسة الدولية، ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007).ص 40.

السوفييتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن، و ورثت أيضا ترسانته النووية، و من هنا طرحت المعضلة الثانية، و هي كيف يمكن صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدراتها العسكرية، و يعترف بضعف اقتصادها و تركيبة نظامه الداخلية، فكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا، و الالتزامات الضخمة لتلك العظمة، و التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها[1].

كانت هذه الحقبة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي مليئة بالتحديات و التداخلات و الاختبارات التي وضعت مصداقية السياسة و الإستراتيجية الروسية على المحك، و ضرورة المواجهة ، فبالإضافة إلى الفساد الإداري و الاقتصادي الداخلي الكبير الذي نخر جسم الدولة الروسية، و الأزمات السياسية الداخلية، ظهرت أيضا أزمات خارجية معقدة ، على غرار أزمات البلقان، و الحصار على العراق ثم الحرب عليه و احتلاله، و الخيار النووي الإيراني، و الموقف من التسلح الكوري، فضلا عن توسع حلف شمال الأطلسي شرقا، كل هذا شكل تحديات كبيرة ألقت بظلالها الثقيلة على ذهنية صناع القرار في روسيا الاتحادية.

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية في ظل هذه التحديات هي أول من تأثر بنهاية الحرب الباردة، إذا هيمنت عليها قضايا جديدة ، و إن كانت أبقت على الأولويات التقليدية و النابعة من حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي على المصالح القومية الروسية، بمعنى آخر فإن ما حدث هو إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تبدو أكثر توافقا مع متطلبات المرحلة الجديدة[2].

و بصفة عامة يمكن تحديد أهم الأولويات التي تمسكت بها روسيا الاتحادية و جعلت منها الصرح المعماري لسياستها الخارجية بأنها كانت أولويات تعكس متطلبات مرحلة متحركة و عصيبة للغاية و هي مرحلة انتقالية استهدفت إحداث تغيير شبه كامل و لكن مع ضمان استمرارية فعالة على الصعيدين السياسي و الاقتصادي و في الوقت نفسه ضرورة الحفاظ على كامل الوحدة الإقليمية التي ورثتها من الماضي السوفييتي. "[3].

في طريقها لاستعادة مكانتها الدولية خاصة في مرحلة بوتين، عملت روسيا على إعادة بسط نفوذها على المناطق و الدوائر ذات الأهمية الإستراتيجية، و تعتبر الدائرة الشرق أوسطية من الأولويات التي حضت باهتمام روسيا بعد الحرب الباردة، خاصة بعد انضمامها إلى جماعة السبعة الكبار، و التي أبدت من خلالها اهتمامها بما يحدث في منطقة الشرق الأوسط و إعلان رغبتها للمشاركة في لصنع الواقع الاقتصادي و السياسي في المنطقة.

فمع نهاية الحرب الباردة دخلت السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط مرحلة جديدة لا تزال ملامحها تتشكل إلى اليوم، فمع أن روسيا ورثت مقعد الإتحاد السوفييتي في مجلس الأمن و استمرت

---

1) محمد السيد سليم، مرجع سبقق ذكره، ص 40.

2) نبية الأصفهاني، " **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، في :السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000)، ص 172.

3) نبية الأصفهاني، " **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

في المشاركة مع الولايات المتحدة في رعاية عملية السلام بين العرب و إسرائيل إلا أن تأثيرها فيما يجري في الشرق الأوسط تضاءل إلى حد كبير خلال فترة حكم الرئيس "يلتسين" (1991-1999)، بسبب سيطرة ما كان يسمى بالتيار الأطلنطي الراغب في توجيه العلاقة مع الغرب، لأن روسيا لم تمتلك كثيرا من مقومات المنافسة مع الولايات المتحدة، و لكن طرأ تغيير مهم على السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 1999. و بالأخص منذ إعادة انتخابه في عام 2004، حين بدأت موسكو تطرق أبواب الشرق الأوسط من جديد، و قام الرئيس بوتين في سياق تنفيذ برنامجه بزيارتين إلى المنطقة في 2005 و 2007، مما أعطى الانطباع بعودة أجواء الحرب الباردة في صيغة مختلفة[1].

كما أن شكلها لم يعرف تجانسا طيلة الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفييتي و حتى يومنا الحالي، فقد عرفت السياسة الخارجية في علاقاتها مع الغرب العديد من التقلبات يرجعه الكثير من الدارسين إلى أن الأسباب المباشرة في ذلك تعود إلى طبيعة و حجم التسارع الذي عرفته روسيا على مستوى بنية مكوناتها الداخلية على كافة الأصعدة و خاصة على الصعيد التحولات الاقتصادية و السياسية، و تحول شكل القيادات و المؤسسة الرئاسية بشكل أكبر، لذا فقد تراوحت توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه مختلف دوائرها و مجالاتها بما فيها الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من ظهور روسيا الاتحادية و حتى المرحلة الحالية، توجهان رئيسيين هما التوجه أورو-أطلنطي، و آخر أوراسي جديد براغماتي.

فطبيعة توجه روسيا الخارجي نحو العالم، طبعت بكونها سياسة خارجية متعاونة تعتمد على التطبيع الغير مشروط مع الغرب و تقديم تنازلات ، إلى سياسة خارجية تجاوزت هذا العلاقة التعاونية لتدخل مرحلة علاقات إستراتيجية تجمع بين التعاون و الشراكة من جهة و الصراع و التنافس و استعادة مكانة روسيا المستقلة و المؤثرة في السياسات العالمية من جهة أخرى.

لذا حاولنا من خلال هذا المبحث ان نتطرق للحديث عن أهم المبادئ و الأولويات التي تعمل روسيا على تحقيقها، و بصفة خاصة تجاه الشرق الأوسط، مع مراعاة الاختلاف بين مرحلة حكم يلتسين و مرحلة بوتين في تعاملهما مع القضايا و التطورات في المنطقة،. لكن قبل ذلك نتطرق لتداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الجديدة لروسيا.

المطلب الأول: تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي على الوضع الدولي الجديد لروسيا.

بدأ "**الفكر الجديد**" لجورباتشوف -كما سبق و ذكرنا- بتحويل نظرة العداء المطلق للغرب بدافع الإيديولوجية إلى نظرة قابلة للمراجعة و إمكانية دخول مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على التعايش و التنسيق و الشراكة البناءة، مع الاقتناع بعدم جدوى استمرار الصراع الإيديولوجي مع الغرب نظرا لانعكاساته السلبية على الأوضاع الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي.و قد عبر

1) إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

مضمون **سياسات الإصلاح** (البريسترويكا/ الغلاسنوست) **عن هذا التحول في السياسة الخارجية السوفييتية في عهد جورباتشوف نحو أوروبا الغربية**.

و قد عجزت سياسة جورباتشوف الإصلاحية داخل الاتحاد السوفييتي أو على مستوى سياسته الخارجية على تحقيق أهدافها الإصلاحية داخليا أو خارجيا في الحفاظ على مكانة الاتحاد السوفييتي كقوة دولية، و دفعت إلى نتائج عكسية لم تخدم مصالح الاتحاد و يمكن تلخيصها في التالي[1]:

- انهيار الاتحاد السوفييتي و بلدان أوربا الشرقية، و تم تصفية المنجزات الاشتراكية، حل مجلس التعاضد الاشتراكي و حلف وارسو، و أضعفت القدرة العسكرية لهذه البلدان.
- اختفاء أكبر حزب سياسي في العالم الذي ضم في صفوفه ما يقارب 18 مليون عضو.
- اندلاع الحروب الداخلية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

و يمكن القول أن الوجود السياسي للإتحاد السوفييتي قد انتهى رسميا حينما اتفق رؤساء إحدى عشر جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي هي(روسيا و روسيا البيضاء، أوكرانيا، أرمينيا، مولدافيا، أذربجان، طاجكستان، أوزبكستان، كيرغينيا، و كازاخستان)، على إلغاء الاتحاد السوفييتي و تكوين رابطة الدول المستقلة* في مؤتمر "**ألما آتا**" المنعقد يوم 20 ديسمبر عام 1991. و تم الاعتراف بأن الجمهوريات المشاركة على قدم المساواة باعتبارها أعضاء مؤسسة في الرابطة. والاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات في إطار حدودها الحالية.

و كان من أهم ما شكله انهيار الاتحاد السوفييتي من تداعيات على الأوضاع الجديدة لروسيا داخليا و خارجيا:

1- نهاية عصر الإيديولوجية:

أدت التحولات الثورية التي وقعت في شرق و وسط أوربا بدءا من عام 1989، و عبرت عن تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية عندما ترك الاتحاد السوفييتي الحكومة الشيوعية تسقط في بولندا دون تدخل، ثم ما أعقبها بسقوط حلف وارسو و تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه أدت إلى تراجع الشيوعية، و العقيدة الماركسية اللينينة كإيديولوجية و كقوة سياسية مثلت المحرك الأساسي للسياسة الخارجية السوفييتية في النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945[2].

و قد استمر الزعماء الروس من بعده على هذا النهج خاصة في عهد "بوريس يلتسين"، و خليفته "فلاديمير بوتين"، حيث تختفي الإيديولوجية التي لم تعد سوى تراث قومي في تاريخ الدولة الروسية التي تبنت نموذج الدولة الغربية الرأسمالية إلى أبعد الحدود.في تنظيمها الداخلي أو على مستوى

---

1) نجيم عبد المحسن،"**روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسية و الاقتصادية - الاجتماعية للفترة 1985-1995**"، "،(في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 203،1996)، ص 47.

*) منظمة دولية مكونة من اثنتي عشرة جمهورية سابقة للاتحاد السوفياتي. وقد تأسس عام 1991 وكثيرا ما يشار إليه بوصفه "الخارج القريب" من روسيا ويتكون من ارمينيا واذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكزاخستان وكيرغيزستان و مولدوفا وروسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزباكستان. وقد اشترط الاتفاق قيادة موحدة للقوات العسكرية للاتحاد السوفياتي سابقا، والتزاما بتطوير سوق مشتركة أوراسية والاعتراف بالحدود وإقرار الحقوق الثقافية والسياسية لجميع المواطنين.

2) علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

سياستها الخارجية التي أنهت عصر الصراع الإيديولوجي و أدرك صانعو القرار ضرورة التخطيط الواقعي البراغماتي في علاقاتها الخارجية مع الغرب و أوربا خاصة بحكم القرب الجغرافي و المصالح المشتركة.

2- تراجع مكانة روسيا الدولية:

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى نهاية عصر الاستقطاب و تغير هيكل النظام الدولي، فقد قام النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى انهيار الاتحاد السوفييتي على القطبية الثنائية و وجود قوتين عظيمتين الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة يتركز فيهما النفوذ الدولي، و بسقوط الاتحاد السوفييتي انهار أحد قطبي النظام العالمي و برزت الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الوحيدة في إطار ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي وصفه البعض بنظام الأحادية القطبية الذي تمثله الولايات المتحدة[1].

فبعدما شكل الاتحاد السوفيتي السابق القطب المنافس على الساحة العالمية، للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لما كان السلاح النووي يشكل خطرا متبادلا على كلا القطبين، فقد استمرت الحروب والنزاعات بالأسلحة التقليدية، تحت سقف هذا الخطر، وبواسطة وكلائهما، واغلب الحروب كانت في منطقة الطوق، كوريا، مصر و إسرائيل وسوريا، فيتنام وأفغانستان والخليج العربي. وهدف كل قطب كان محاولة اكتساب مواقع جديدة، أو منع الآخر من تحقيق مكاسب لصالحه تهدد مصالح الآخر.

أدارت الولايات المتحدة لعبة الشطرنج هذه بكثير من المهارة والذكاء و الإمكانات و الأفكار، والنَّفَس الطويل، وكانت الحرب سجالاً بين القطبين، إلا أنه بعد استدراج الاتحاد السوفيتي إلى الدخول إلى أفغانستان العام 1979، واستنزافه هناك طوال عشر سنوات، أمكن إسقاطه بالضربة القاضية اعتباراً من العام 1989 وانتهاءً بالعام 1991 حين أعلن نهايته وتفكيكه، وقيام روسيا ومجموعة الجمهوريات المستقلة في شرق أوروبا وشمالها ووسط آسيا؛ وهللت الولايات المتحدة لانتصارها، واطمأنت إلى سيادتها المطلقة على العالم بعد سقوط خصمها اللدود، وسارعت إلى محاولة كسب دول الاتحاد السوفيتي السابق من خلال سلة من الإغراءات المادية والدعم الاقتصادي وتسويق وجودها العسكري و تسويغه، سواء ببناء قواعد عسكرية جديدة أو بتوسيع حلف الناتو، وهدفها تطويق روسيا وحرمانها من إمكان العودة لتشكيل قطب منافس لها؛ كذلك الوجود المباشر على حدود الصين والهند و إيران، لاستباق ما هو قادم، أي تطويق «الأقطاب الجديدة» في الأوراسيا، وفي منطقة سميت ملتقى طرق (Cross Roads) تضم الصين وروسيا وعدة دول أخرى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى[2].

1) علي عبد الصادق ،**مرجع سبق ذكره**، ص 12.

2) احمد علو ، "**روسيا "قلب العالم" يخفق من جديد**"، في: مجلة الجيش، العدد 262، 2007، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في: **http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=13966**

و نتيجة لهذا بدأت السياسة الخارجية الروسية، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في التخلي عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيه تحدياً للغرب، في فترة الحرب الباردة. و ما صاحب هذا من تراجع مناطق النفوذ ، و التأثير على المستوى الإقليمي أو العالمي[1].

و قد شهدت روسيا في هذه المرحلة تقهقر جيو-سياسي، لتقلص حدودها لدرجة شبيهة بحدودها الإقليمية في القرن السابع عشر، بالإضافة إلى تنازلها عن دول البلطيق، أوكرانيا و ما وراء القوقاز، و استقلال روسيا البيضاء[2].

3- روسيا[*] كوريث للإتحاد السوفييتي:

ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على أنقاض الاتحاد السوفييتي باعتبارها الاستمرار الشرعي للاتحاد السوفييتي من الناحية القانونية، فهي تعد أكبر الجمهوريات من حيث المساحة و عدد السكان و الناتج القومي و القوة العسكرية. لذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن، و أن ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية و السياسية السوفييتية. و مع التراجع و التحولات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفييتي برزت روسيا على الخريطة السياسية للعالم في وضع مختلف تمام عما كان عليه الحال قبل انهيار الاتحاد السوفييتي سواء من حيث الشكل القانوني و السياسي للاتحاد و وحداته المكونة له، أو من حيث مضمون و شكل السياسة الخارجية. فبتراجع دور روسيا -كما سلف الذكر- أصبحت تعمل على وضع صيغة جديدة للبقاء و الاستمرارية و استعادة دورها الحيوي إقليميا و البحث عن دور عالمي جديد بسياسة خارجية مختلفة في توجهاتها و أبعادها و أهدافها في عالم ما بعد الحرب الباردة[3].

---

1) احمد علو ، مرجع سبق ذكره.

2) بول ماري دو لاغوس، "**المتغيرات الدولية في العلاقات الدولية**"، ترجمة: بوراوي الملوح، (في: دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية ،تونس ، العدد 65، أفريل 1997)، ص 5.

*) **روسيا (روسيا الاتحادية)** دولة تحتضن الكثير من الشعوب والقوميات و تعتمد النظام الفيدرالي و هي جمهورية رئاسية. و تم إعلان الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ف 24 آب / أغسطس ، 1991

- تحتل روسيا المرتبة الأولى بين بلدان العالم من حيث المساحة التي تبلغ 17 مليونا و75 ألف كيلومتر مربع، وتحتل المرتبة السابعة في عدد السكان نحو 142 مليون نسمة (في منتصف عام 2007) يعيش 11 مليونا منهم في العاصمة موسكو.

تتكون روسيا الاتحادية من 85 وحدة إدارية فيدرالية متساوية الحقوق. وهى عبارة عن إحدى وعشرين جمهورية، وست دوائر ذاتية الحكم، وإقليم واحد ذو حكم ذاتي. و سبع وأربعين محافظة. كما توجد مدينتان فيدراليتان وهما العاصمة موسكو ومدينة سانت بطرسبرغ. وهناك أيضا ثمانية أقاليم( ).

- و تحتضن روسيا الكثير من الطوائف الدينية وتعد الطائفة المسيحية الأرثوذكسية والإسلام واليهودية والبوذية والكاثوليكية طوائف رئيسية.

- وفقا للدستور الصادر في عام 1993 تعتبر روسيا دولة يرأسها رئيس منتخب. وأعيد انتخاب فلاديمير بوتين رئيسا للدولة في 14 مارس 2004. وحاز بوتين في تلك الانتخابات على نسبة 71.31% من أصوات الناخبين.

- وتعد الحكومة الفيدرالية أعلى سلطة تنفيذية في الدولة.

3) علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 13

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة: "بوريس يلتسين".

أولا: مبادئ و أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة حكم يلتسين.

تأثرت السياسة الخارجية الروسية مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تجاه الشرق الأوسط بالأوضاع الداخلية التي عاشتها روسيا في هذه المرحلة بصفة أساسية، بالإضافة إلى قناعات النخب الحاكمة في هذه المرحلة التي تمثلت في التيار الليبرالي بزعامة بوريس يلتسين، كل هذه الظروف و التطورات الداخلية بروسيا كان لها الأثر الكبير في صياغة السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة.

عموما يمكن تلخيص مبادئ السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة في النقاط التالية:

1- الواقعية و البراغماتية بديلا عن الإيديولوجية.

زال التناقض الإيديولوجي بين روسيا و الإتحاد الأوربي و الغرب عموما،و تحولت العلاقة بينهما من مرحلة صراع إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية، حاولت روسيا وفق نظرة جديدة إعادة بناء علاقات مغايرة مع العالم تختلف عن تلك التي كانت قائمة خلال الحرب الباردة، فبعدما تشبت السوفييت بالإيديولوجيا، تحولوا إلى رأسماليين ليبراليين، تبنوا قيم غربية راو فيها المخرج لهم من الأزمات التي تعانيها روسيا في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، أين تراجع أثر الاعتبارات الإيديولوجية الذي كان يمثل المصدر الأساسي للسلوك الخارجي السوفييتي أمام الاعتبارات الاقتصادية التي أصبحت تحكم السياسة الخارجية الروسية بشكل كبير،و هذا ما يعكس تغييرا واضحا في السياسة الروسية، القادرة من خلالها على احتواء الخلافات و تسويتها عل النحو الذي يضمن لها حماية مصالحها و أمنها القومي، فلم يعد هناك شرق أو غرب وفق المعيار الإيديولوجي، و بهذا فقد تحولت السياسية الروسية لتصبح أكثر براغماتية و تحررا من المعايير الإيديولوجية.

و قد أعلن يلتسين بعد توليه السلطة أمام المؤتمر غير العادي في البرلمان الروسي في أكتوبر 1991:" بدء مرحلة جديدة يتلخص جوهرها من دعوة إعادة بناء الاشتراكية إلى إقامة بناء جديد"، و قد تحقق هذا النهج الواقعي أكثر بعد 1993، فقد انتقد يلتسين قبل انتخابات 1995 الدعوات التي أطلقها الشيوعيون إلى إعادة بناء الاتحاد السوفييتي، و أضاف أن ما بنته بلاده من علاقات ودية مع دول العالم سيتحول إلى مأساة في حالة مناقشة مثل هذه الأفكار، التي قادت البلاد إلى الدمار و الانهيار[1].

1) لمى مضى الإمارة، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**"،(في : المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 362، 2009).ص 112.

2- أولوية الغرب في سياسة يلتسين الخارجية:

حاول يلتسين الظهور بمظهر الليبرالي أمام الغرب، و عرض روسيا على أنها الشريك الجديد للغرب، و قد دعـــمه في طرحه هذا وزير خارجيته "**أندريه كوزيريف**"، و استطـــاع "يلتسين" و "كوزيريف" فرض توجههما الغربي خلال عام 1992، و الاستمرار في سياسة إعادة الهيكلة للسياسة الخارجية التي بدأت في عهد غورباتشوف. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 1992 ذكر يلتسين أن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا، و بحقـــوق الإنسان و الحرية، و أن القوى الغربية هم حلفاء روسيا الطبيعيون[1].

هذا التوجه الموالي للغرب و المسمى بـــ" الغربيين أو الأطلسيون "***Westernisers*** **" *Atlanticists*"**[(*)]، يجد جذوره الأولى في سياسة التفكير الجديدة New Thinking التي جاء بها الرئيس غورباتشوف (توازن المصالح بدل توازن القوى، مبدأ الأمن الجماعي، الاعتماد المتبادل). [2]

يرى الأطلسيون مستقبل روسيا في الانضمام إلى حلف آمن وجار قوي؛ فالخيار الأكثر أمنا لروسيا هو التحالف الوثيق مع الاتحاد الأوربي و حلف الناتو ودخول الاقتصاد الغربي، و مؤسساته المالية، التجارية، العسكرية...، وتحديد مسافات متقاربة مع واشنطن و دول الاتحاد الأوربي؛ فهذا الخيار يحميها من أي خطر قد يأتي من الشرق ، ويسمح لها بإيلاء اهتمام أكثر بالمشاكل الداخلية ، ويعزز موقعها الدولي في نفس الوقت[3]. فروسيا تاريخيا تنتمي إلى الحضارة الغربية " المسيحية".لذا فهم يدعمون الانتماء الغربي الأوربي للهوية الروسية، ما يساعد على تحقيق و زيادة قدرة اندماج روسيا مع الغرب الأوربي.و هذا ما يعارضه الاتجاه الثاني القومي المحافظ عندما يركز على تعريف الهوية الروسية بانتمائها للحضارة المسيحية الأرثوذوكسية ذات العرق السلافي.

و على هذا الأساس أعلن يلتسين بعد توليه الرئاسة في روسيا الاتحادية أن بلاده سوف تتبـــع سياسة خارجية متحررة من القيود الإيديولوجية، و أنها سوف تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا[4].و في إطار هذه السياسة اتجهت روسيا للتحالف مع الغرب باعتبار روسيا جـــزء من أوروبا و يجب عليها الالتحاق بالمعسكر الغربي المتطور للخروج من أزماتها الداخلية و دخـــول مرحلة جديدة من التطور المشروط بضرورة الاندماج مع الغرب.

---

1) وليم نصار ،"**روسيا كقوة كبرى**"(في : المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز الأمة للدراسات و التطوير ، بيروت ،العدد 20، 2008)،ص 22.

*)ساد هذا التوجه في أوساط الدوائر الاكادمية ، وبين شرائح المثقفين و رجال الأعمال، و شخصيات شغلت مناصب عليا في أجهزة صنع القرار(الرئيس يلتسين، مستشاره ألكسندر ريسكوي ، وزير الخارجية أندري كوزيراف)، والاقتصـــاديين الإصلاحيين(إيجور جيدار،أناتولي شوبايس، سيرجي كيرنكو) ،

2) علي عبد الصادق المرجع نفسه ،ص32.

3) سهيل فرح ،"**الجيوبولتيك الروسي:ملامح القوة والضعف**"،"،(في: شؤون الأوسط ، ،مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 112، خريف 2003).،ص33.

4) علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره،ص 34.

فمنذ عام 1992 و على مدى عامين تقريبا، أبدت السياسة الخارجية الروسية توافقا و استجابة مع المواقف الغربية، و هو التوافق الذي تبناه "**أندريه كوزيريف**"، بدعم من يلتسين، معتبرا أن السياسة الخارجية الروسية يجب أن تدعم التحول السياسي و الاقتصادي الداخلي، و ان تساعد في تلبية احتياجات روسيا اليائسة من المساعدات الاقتصادية، الأمر الذي اعتبره لا يتوفر إلا في الديمقراطيات الغربية المتقدمة.

و فلسفيا استعاد "كوزيريف" مقولة الكاتب الروسي في القرن 19 "**ألكسندر بوشكين**"، و هي أن " الكراهية المعلنة للغرب هي كراهية لمجمل التطور البشري"، و على أساس هذا التصور صمم "كوزيريف" و أدار سياسات روسيا الخارجية و بتصميم على إزالة كل آثار الحرب الباردة و إقناع الغرب بأن روسيا يمكن الاعتماد عليها و يوثق بها كشريك حقيقي[1].

انطلق هذا التوجه بزعامة كوزيريف من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، و بالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا، و هنا يظهر كيف أن أوضاع روسيا الداخلية المتردية دفعتها إلى الاعتقاد بضرورة إتباع سياسة خارجية موالية للغرب لجلب المساعدات الكافية لتحقيق النمو الداخلي، فروسيا خطت عتبة القرن الجديد و هي متخمة بالعديد من الصراعات و التناقضات السياسية الداخلية التي انعكست بشكل مباشر على أوضاع الدولة الاقتصادية و المالية، و قد ازدادت وطأتها إلى حد أنه ساد الاعتقاد بأن النظام الذي وضعه منذ 1991 بوريس يلتسين قد اقترب من نقطة التفجر إذ أصبح يحتضر بعد أن انتشر فيه الفساد في كافة مستوياته، و اتضح على الملأ عجزه التام عن معالجة أشد الأزمات الاقتصادية و المالية و غيرها[2]، فقد عانى الاقتصاد الروسي من حالة تدهور اقتصادي خلال مرحلة حكم يلتسين و شهد العديد من التقلبات متعددة الأبعاد والمستويات، من تفاقم الديون، وعجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، وانتشار الفقر، وهبوط الإنتاج الزراعي و الصناعي، وتفشى الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على معظم مجالات النشاط الاقتصادي و المالي في الدولة، بحيث كانت صورة روسيا أمام العالم الخارجي صورة دولة مافيا، تسيطر فيها عصابات الجريمة المنظمة على مختلف مجالات النشاط السياسي و الاقتصادي. و نتيجة الاعتماد المفرط على المساندة المالية من الخارج كأحد مظاهر الانفتاح المنشود، كانت النتيجة الحتمية أن حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على روسيا لازمتها حركة مضادة من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فاقت في حجمها كل التوقعات، حيث أشارت التقديرات إلى أن ما يقرب من 350 مليار دولار تم تهريبها خارج روسيا خلال فترة حكم يلتسين، ، بينما لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية مبلغ الـ 10 مليارات دولار،نتيجة تخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الداخلي، فى حين حصلت روسيا على

1) السيد أمين شلبي،" **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** "، ،(عالم الكتاب، القاهرة 2001).،ص ص 137- 138.

2) نبية الأصفهاني،"**تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين**"، (في :السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،العدد 140، 2000)،، ص 142.

دعم من صندوق النقد والبنك الدوليين مقداره 25 مليار دولار، ولكنها كانت تعجز في الكثير من الأحيان عن سداد أقساط هذه الديون[1].

لهذا يرى أنصار هذا التوجه ضرورة الانطلاق بأسرع قوة في طريق "**الاندماج غير المشروط**" مع العالم الأوربي الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا من ناحية ثانية.كما اتبعت روسيا سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية[2].

3- مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى:

يعطون الأولوية لقضايا السياسة الدنيا "الاقتصاد" على حساب السياسة العليا "الأمن العسكري"؛ لأن المشاكل التي يثيرها الانحراف الاقتصادي أخطر من توسيع الناتو. و من ثم فهم يتبنون مفهوما للمصلحة الوطنية يرتكز على **توازن المصالح** لا توازن القوى. و هنا نبين كيف أن المخاطر الأمنية هي في الحقيقة عبارة عن إدراكات صانع القرار، فبغض النظر عن الوجود الموضوعي للخطر (توسيع الحلف) نجد أن إدراك صانع القرار الذاتي المرتبط بالخلفيات و **الأفكار** الليبرالية، تجعله ينمط الخطر وفق إدراكاته الخاصة. و لا يجعل منه مصدر تهديد على الأمن القومي الروسي بل ضمانا له، و بفعل الأفكار يتم إدراك الطرف الأوربي بأنه صديق و ليس عدو حسب ما يزودنا به التحليل البنائي.

و من هذا المنطلق يعتقد أن مستقبل النظام الدولي لم يعد محدد بالتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، بل بديناميكية التعاون الاقتصادي المشترك و الاعتماد المتبادل، لذا يقللون من أهمية التفكير الجيوبولتيكي ويقترحون استبداله **بالتفكير الجيو اقتصادي**.

4- التخلي عن المكانة و القوة في السياسة الخارجية الروسية:

يرى الأطلسيون أن عقيدة السياسة الخارجية الروسية يجب أن تخفض النشاطات العالمية للاتحاد السوفييتي السابقة. أي الدعوة إلى تقزيم و تحديد أهداف سياسة روسيا الخارجية حتى لا تدخل في صراعات و مواجهات مع قوى كبرى، و في هذا السياق تراجع اهتمام روسيا بالشرق الأوسط في مرحلة يلتسين، بحجة أن قدرات روسيا و مقوماتها لا تسمح لها في التفكير على ان تتبوأ مركز القوى الكبرى.

بحيث برى كوزيريف بأن روسيا ليست بحاجة إلى أن تكون لها سياسة خارجية قوية في قوله:" لماذا تحتاج روسيا إلى نهج قوي في سياستها الخارجية؟ إذا كانت مثل هذه السياسة تصنع

---

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانة المفقودة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، نقلا عن موقع: **http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM**

2) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره،ص ص 40- 41.

بشكل جيد في واشنطن، فنحن في روسيا تابعون للولايات المتحدة الأمريكية و خاصة في مجال الحصول على الاستثمارات و التكنولوجيا المتقدمة"[1].

إذا كنتيجة لهذا العنصر يمكن القول بأن الدبلوماسية الروسية:

- ركزت في هذه المرحلة على البعد الأوربي، وذلك من خلال التطلع للمشاركة المتميزة في إقامة امن أوربي أكثر شمولية من الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعتين في مرحلة الحرب الباردة، و أهم ما عزز سعي روسيا في ذلك هو[2]:
  - عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن.
  - اشتراك روسيا في قمة الدول الصناعية السبع، على الرغم من أوضاعها الاقتصادية منذ العام 1991.
  - العلاقة الوثيقة لروسيا مع الاتحاد الأوربي وهو الشريك المفضل لروسيا في الأنشطة الاقتصادية، بعد مرحلة من العداء في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، حيث كان الاتحاد الأوربي يوصف بأنه (الركيزة الأوربية لحلف الأطلسي) والعدو اللدود له.
  - احتفاظ روسيا بترسانة الأسلحة النووية، ومواصلة طرح مسالة السلاح كأهم عنصر في المفاوضات مع الغرب والولايات المتحدة من اجل الحصول على مزايا بالنسبة لوضعها الجديد على الساحة الدولية.
  - الدور الروسي المهيمن في قيام رابطة الدولة المستقلة منذ العام 1991 وتحركها لضمان الاستقرار السياسي والعسكري.

- سعت روسيا إلى تحقيق أهداف خارجية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:
  - عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن.
  - تجنب الحرب النووية ووضع التهديد بحرب عالمية جانب.
  - بناء علاقات تحالف وتعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.
  - إنعاش الاقتصاد الروسي وتحسين مستوى معيشة الشعب.
  - تعزيز الديمقراطية في روسيا.
  - السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي السابق.
  - منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى.

---

1) عباس خلف، " **علاقات روسيا مع الدول العربية و عودتما إلى الشرق الأوسط** (في :**مجلة حضارة**، مركز الأمة للدراسات و التطوير ، العراق،العدد 08، 2010)، ص 35.

2) عبد العزيز مهدي الرواي ، " **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، في : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد 35، أكتوبر 2008)، ص 167.

3) عبد العزيز مهدي الرواي ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

ثانيا: مميزات و ملامح سياسة يلتسين الخارجية تجاه الشرق الأوسط:

من الملاحظ أن تركيز روسيا مع يلتسين على البعد الأوربي و إعطاءه الأولوية كدائرة اهتمام وحيدة، و اقتناع القادة آنذاك بأن مقدرات و مقومات روسيا الحالية لن تمكنها من لعب دور دولة كبرى على غرار الولايات المتحدة، جعل اهتمامها بباقي الدوائر التي ركزت عليها سياسة الاتحاد السوفيتي تتراجع بل حسب البعض تنعدم، بسبب تركيزها على محاولة إعادة البناء الداخلي كأولوية بالاعتماد على المساعدات الأوروبية و الغربية.

اتسمت علاقات روسيا بمنطقة الشرق الأوسط في مرحلة يلتسين بالبرودة و الجفاء، فنظرة يلتسين لهذه العلاقة مع دول الشرق الأوسط و خاصة العربية منها، أنها مضيعة للوقت و المال، و هكذا بعدما كان العلام العربي يقع ضمن دائرة الجوار القريب خلال المرحلة السوفييتية، أصبح ضمن دائرة الجوار البعيد، و ذلك بعد أن أعطت روسيا الأولوية في علاقاتها الإقليمية إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق[1]، فضلا عن تركيزها على البعد الأوربي–كما سلف الذكر-.

أدت هذه القناعات لدى يلتسين بضرورة الانفتاح السريع على الغرب، إلى إغفال هؤلاء المسؤولين لأهمية الحفاظ على صرح التعاون الذي دأب النظام السوفييتي على بنائه بصبر و مرونة مع دول في المنطقة كانت بمراكز صديقة، لهذا سجل التعاون الروسي الشرق أوسطي خلال هذه الفترة تراجع ملموسا، بعد أن كان الدفاع العسكري في هذه الدول يتغذى بالسلاح و الخبرة الفنية و العسكرية السوفييتية –كما سبق و تحدثنا-، و مما زاد حدة هذا التراجع الوضع المتدهور الذي أصاب قطاع القوات الروسية، الذي تضرر بشكل كبير من الاتجاهات الجديدة التي هيمنت على السياسة الروسية[2].

كذلك عانى قطاع الصناعات العسكرية الروسية من سياسات الخصخصة، التي طبقها "أناتولي تشوبايس" في كل المجالات و الأنشطة، مما أدى إلى تشتيت هذه الأنشطة في ظل حالة لامركزية، فلم يعد التعاون الروسي مع بلدان الشرق الأوسط يتحرك ككتلة موحدة، فقد أصبحت علاقات التعاون القائمة بين روسيا الاتحادية طوال فترة التسعينات قائمة على النقاط التالية:

1- تراجع كبير في اهتمام روسيا بالشرق الأوسط بعد وصول يلتسين للحكم، بسبب تركيزه على البعد الأوربي و تخليه عن قضايا الشرق الأوسط باعتبارها غير مفيدة لروسيا، بل على العكس الاستمرار في محاولة بسط النفوذ على دول هذه المنطقة كلف روسيا الكثير و استنزف طاقاتها.

2- لم يعد السلاح الروسي يمثل القوة الرادعة للدولة التي أنتجته عندما كان الإتحاد السوفييتي يقف على قمة القطبية الثنائية.

3- نتيجة للأزمات المالية التي توالت على اقتصاد روسيا، و مع تعاظم حجم الدين الخارجي، و بعد أن أصبح الإتحاد الروسي متعطشا للتمويل الخارجي، فقد تم إبعاد الشروط الميسرة جدا

1) عباس خلف، مرجع سبق ذكره ،ص 35.
2) خلف محمد الجراد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

التي كانت تضمن مبيعات السلاح السوفييتي في الماضي مع دول المنطقة، و أصبح الاتجاه المتزايد إلى إبرام صفقات تجارية بين طرفين على قدم المساواة، و بذلك توارى مبدأ معاهدات الصداقة التي كانت تتم في الماضي[1].

و في منتصف التسعينات عندما أراد "يفغيني بريماكوف" -وزير الخارجية الروسي آنذاك- إعادة تركيز السياسة الخارجية الروسية على تنمية العلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط، تبين له مدى التغيير الذي طرأ على دول المنطقة، فقد شرعت دول كانت في الماضي أكثر اعتمادا على الإتحاد السوفييتي في بناء دفاعها، في تنويع مصادرها من الأسلحة و الخبرة الفنية العسكرية، متجهة في ذلك إلى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة.

4- منذ الدعوة إلى العولمة و إلى حرية الأسواق، و قد أصبح السلاح سلعة جوهرية في الأسواق العالمية اتسعت دائرة المنافسة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن تنوعت مصادر السلاح.

شمل هذا الاتساع في المنافسة أيضا بعض الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي، ثم انفصلت عنه و في مقدمتها: أوكرانيا التي استغلت مستوى الخبرة الفنية العسكرية، التي اكتسبتها في الماضي لتسابق الاتحاد الروسي على أسواق السلاح مع الشرق الأوسط.

5- مع افتقاد روسيا لإستراتيجية واضحة للتحرك، و نتيجة لتطبيق برامج الخصخصة منذ بداية التسعينيات، و تزايد استقلاليته تجاه الحكومة في مجال تصدير الأسلحة، و في ظل الفوضى التي سادت التعاملات الروسية في الشرق الأوسط، و نتيجة لتعطش الدولة الروسية إلى الموارد المالية، ركزت موسكو على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكي تنمي التعاون معها، و كان التعاون مع هذه الدولة قد ورثته منذ 1989 من النظام السابق،فكانت إيران تعد في نهاية عقد الثمانينيات إحدى الدولتين مع العراق اللتين تخطت معها موسكو في تعاملاتها العسكرية مرحلة كبيرة من التقدم التكنولوجي العسكري[2].

- المعارضة الداخلية ليلتسين و بوادر التحول في توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق الأوسط:

تمت الخصخصة و تحويل الاقتصاد الروسي بطريقة راديكالية نحو الاقتصاد الحر، لكن الاستقرار كان بعيدا جدا عن السوق الروسي و الاقتصاد الروسي ككل، و كانت نتيجة هذه الخطوات ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية و زيادة حالة التضخم سوءا، و بشر ذلك بقرب إفلاس الصناعة الروسية[3]. واتضح بأن خطة يلتسين حول العلاج بالصدمة لم تثمر عن النتائج التي كانت مرجوة

1) خلف محمد الجراد، مرجع سبق ذكره،.
2) المرجع نفسه، ص 161.
3) وليم نصار، مرجع سبق ذكره، ص 23.

منها، في الانتقال إلى اقتصاد السوق،بل ساهمت كعامل أساسي في تكوين الأزمة، فقد حدث تراجع متسارع لسعر الروبل، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 20 %عام 1992 ثم 22 %عام 1993 و15 %عام 1994 ثم 4 % عام 1995؛ تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: 18 %، 4 %،21 %، وتراجع الاستثمارات 40 %،ثم 12 %عام 1995. أما في عام 1996 فقد بلغ تراجع الناتج المحلّي ستة %. وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والإنتاج الصناعي عن 40 %أي بنسبة عشرة %سنوياً ما بين 1990 و1995[1].

وفي محاولة لمنع الانهيار, قررت الحكومة الالتفات إلى قطاع الطاقة (إنتاج النفط تراجع إلى النصف في أقل من عشر سنوات) الذي يحتل حيّزا واسعا وفاعلاً في الاقتصاد الروسي (البترول وحده يشكّل 15 في المئة من صادرات البلد)عبر توجيهه إلى التصدير الخارجي البعيد،بعد اقتصاره على الاستهلاك المحلي والتصدير إلى المحيط القريب والدول الفقيرة،لكن إصلاح هذا القطاع كان لا بدّ أن يتمّ على حساب القطاعات الأخرى مثل البناء والتجهيزات والمجمّع العسكري - الصناعي. وزاد الأمور سوءاً انخفاض سعر النفط العالمي، فصارت معظم الشركات عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، وتراكمت الديون الداخلية بين الشركات ولم تعد الدولة قادرة لا على دفع رواتب الموظفين والعسكريين ولا على جباية الضرائب[2].

إلى جانب الانتقادات التي وجهت لسياسة الخصخصة الداخلية التي اتبعها يلتسين مع نهاية العام 1993، بدأت السياسة الخارجية الروسية هي الأخرى تواجه نقد عنيف من جانب تيارات عدة داخل روسيا نفسها، اتهمتها بالخضوع للغرب، و التضحية بالمصالح الروسية[3]،و تمثلت هذه المعارضة في الحزب الشيوعي الروسي، و الأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسين الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا، و طالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي و حماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع إتباع سياسة خارجية استقلالية عن الولايات المتحدة و الغرب عموما، كذلك واجه يلتسين معارضة من أحزاب الوسط. فقد طالبت تلك الأحزاب بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في "الشرق"، و تقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، و التي اصطلح على تسميتها باسم "الخارج القريب" في الأدبيات الروسية[4].

و قد استمر الهجوم على منطق التعاون مع الغرب لاعتبارات اقتصادية، على أساس أنه رغم الوعود الضخمة، لم تتلق روسيا إلا القليل من المساعدات المالية و الاستثمارات، بل إن الاقتصاد

1) غسان العزي ، " **روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية"** "، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 33، 2000، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في: **http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322**

2) غسان العزي، مرجع سبق ذكره.

3) السيد أمين شلبي "، مرجع سبق ذكره،ص 138.

4) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره ،ص41.

الروسي تضرر كثيرا من العقوبات الاقتصادية الغربية ضد دول مثل العراق و ليبيا و صربيا. و ما ضاعف من وقع هذه الانتقادات توافقها مع وضوح فشل الإصلاحات الاقتصادية، و تدهور مستويات المعيشة و انتشار الفساد و صور الجريمة، إزاء هذا النقد و تعرض وضع يلتسين للضغط الداخلي على جبهات عدة بدأ وزير خارجيته كوزيريف يغير من لهجته ليبدو أكثر تشددا و تأكيدا للمصالح الوطنية الروسية حتى في بعض المجالات التي تتعارض مع المواقف الغربية و من ناحية أخرى حاول كوزيريف أن يبرر أمام شركائه الأوربيين لهجته الجديدة و حاجة تأكيد السياسة الخارجية الروسية لمصالحها الوطنية، ذلك انه إذا فشل الديمقراطيون الروس في تأكيد ذلك "فسوف تكتسحهم موجة القومية العدوانية"[1].

كما بدأت روسيا تدرك أن هناك حدودا لمدى رغبة الغرب في إدماجها في حضارته و مساعدتها للخروج من أزمتها، ليتأكد لديهم وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة،كما أن الغرب لن يقيل روسيا من أزمتها لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة، و الدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل بدمج روسيا في مؤسساته، و حرص على إهانة روسيا دوليا بإظهارها في موقف الدولة التابعة، و قد عبر يلتسين عن هذا الشعور بالإهانة في مقولته:"**إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار**"[2].

و في هذا السياق بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من 1994، و بدأ تبلور ملامح توجه " أوراسي-جديد" أساسه هو أن روسيا دولة أوربية آسيوية، لذا بدأت تهتم بضرورة إعادة النظر في أولويات السياسة الروسية، باعتبار ان مصادر التهديد للأمن القومي الروسي تتبع من منطقة آسيا، و قد بدأ هذا التحول تدريجيا في عهد كوزيريف إذا بدأ يتحدث -نتيجة الضغوط الداخلية- عن أهمية التكامل مع دول الكومنولث، و حماية الأقليات الروسية فيها، كذلك زادت روسيا من مبيعات الأسلحة لإيران، و زار يلتسين الهند سنة 1993، و وقع مجموعة اتفاقيات أعادت بناء العلاقات بين الدولتين،، كما بدأ الحديث عن لعب روسيا لدور مهم في مناطق الجوار القريب باعتبارها ضامن الأمن و الاستقرار في هذه الدول[3].

- "مبدأ بريماكوف" و التحول في مسار السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق الأوسط:

ظلت العلاقة الروسية مع الاتحاد الأوربي و الغرب عموما تتأرجح بين اتجاه التعاون المطلق و اتجاه التعاون المشروط في حدود المصالح القومية الروسية، و نتيجة الضغوط المستمرة اضطر كوزيريف إلى الاستقالة من منصبه عام 1996.و لم يكن خروجه أكثر دلالة من الشخصية

1) السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره ،ص 138.
2) محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 41-42
3) المرجع نفسه،ص 42.

التي خلفته **بريماكوف**، فخلفياته و أدواره في العهد السوفيتي جاءت تشير إلى تأكيد أن الهوية و الإرادة و المصالح الروسية ستكون لها الأولوية على ضرورات التعاون مع الغرب[1].

سجلت مرحلة تولي بريماكوف وزارة الخارجية الروسية إعادة إحياء بعض الرموز القديمة للسياسة الخارجية، بعد أن نفض عن هذه الرموز القوالب الإيديولوجية التي كانت تحكم فترة الحرب الباردة، و قام بعملية جوهرية تتضمن إعادة التوازن المفقود في عملية ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية، و قد وقع الاختيار على شخصية بريماكوف من طرف يلتسين كمحاولة منه للتقليل من حدة التخبطات و الانتقادات الواسعة التي بدأت تظهر و تتأكد على الساحة الداخلية الروسية، و تخوفا من تشكيل تحالف شيوعي يساري و قومي كان يدعو إليه "زيوغانوف" زعيم الحزب الشيوعي الروسي، و الذي نجح في تشريعيات 1995 في تحقيق أغلبية في البرلمان الروسي خصوصا في مجلس الدوما، لذا كان يتوجب على يلتسين للحفاظ على الاستقرار إعطاء المزيد من الاهتمام للتطلعات و التوجهات اليسارية و القومية الروسية، و إعطاء أولوية للمصالح الروسية و التخلي عن سياسة الاندماج الغير مشروط مع الغرب[2].

إذا فقد شكل قدوم "بريماكوف" إلى منصب السياسة الخارجية عام 1996، تحولا ملموسا في شكل و مضمون السياسة الخارجية الروسية، ليعتبر المحللون هذا الحدث بمثابة نقطة انعطاف رئيسية في مسار العلاقات الروسية مع الخارج، حين بدأ الحديث عن ضرورة إعادة ترتيب الأولويات و العمل على تحقيق مكانة مقبولة لروسيا على الصعيد العالمي. تضمن لها التحرك المستقل و تخلصها من التبعية التي فرضت عليها في السنوات الأولى بعد نهاية الحرب الباردة.

أصبح الحديث في هذه المرحلة الانتقالية في توجهات السياسة الخارجية الروسية عن "**مبدأ بريماكوف**" في السياسة الخارجية الروسية، و قد حدد بريماكوف أولويات السياسة الخارجية الروسية في 12 كانون الثاني العام 1996 في خيارات قائمة على ترتيب أولويات أكثر تنوعا لتعكس رؤية أكثر شمولا لما يجب أن يقوم عليه التحرك الدبلوماسي الروسي في المستقبل وابرز هذه الأولويات و المبادئ هي:

- تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب، وهذا يعني قبول ضم الحلف للجمهوريات السوفيتية السابقة، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف إلى حدود روسيا وإلا تضطر موسكو إلى إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية إلى مكانها القديم في مواجهة أوروبا الغربية[3].
- إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، و اقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا و الصين و الهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية، و في هذا الإطار أسهمت روسيا

1) السيد أمين شلبي،" **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** "، مرجع سبق ذكره ،ص 139.
2) خلف محمد الجراد، مرجع سبق ذكره، ص 163.
3 عبد العزيز مهدي الرواي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون[1].

- معارضة توسع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفييتية المنتهية، و لكنه وقع مع سكرتير العام للحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة" في مايو 1997، و الذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا و الحلف، و على مبادئ و آليات العلاقات بينهما[2].
- أهمية منطقة الشرق الأوسط وما تحويه من ثروات بترولية وغيرها، ويعد بريماكوف من أفضل خبرائها بعد مرحلة من التراجع في العلاقة بين موسكو وهذه المنطقة المهمة[3].
- دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

بالنتيجة يبدو على هذا النحو تأكيد خروج روسيا من "خندق التطبيع" أو التبعية إلى مرحلة جديدة قامت على إعادة ترتيب الأولويات و لتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة "القطب الأوحد" الأمريكي و استرجاع روسيا لمكانتها المفقودة في عالم جديد و بمعطيات متغيرة[4]، ليمهد هذا التوجه الذي سيطر على السياسة الخارجية منذ 1996 الطريق لظهور مرحلة جديدة في توجه السياسة الخارجية الروسية ، تكرست خلالها الجهود للاستمرار على نهج بريماكوف الجديد، لضمان مكانة دولية مهمة لروسيا في النظام الدولي الجديد.و جاءت هذه التحولات مع وصول بوتين عام 2000 كرئيس جديد للكرملين و الذي أعلن مؤكدا عن ضرورة إحداث الثورة و التحول على مستوى البيئة الداخلية الروسية و كذلك سياستها الخارجية.بالشكل الذي يضمن بروزها كقوة دولية من جديد.

نستنتج من خلال ما سلف ذكره في هذا العنصر أن أوضاع روسيا الداخلية و ما تضمنته من مؤشرات عدم الاستقرار على كافة المستويات انعكست بشكل واضح على ضعف و تذبذب سياستها الخارجية، بحيث عجز يلتسين عن وضع أسس متينة و قاعدة قوية لإقامة دولة المؤسسات و الديمقراطية و اقتصاد حر، ربما كل هذا تبرره كون روسيا تعيش مرحلة انتقالية صعبة تتطلب التغيير الجذري، و هذا ما يحتاج لبعض الوقت، و قد انعكس هذا الوضع الغير مستقر على عدم القدرة لوضع خطة واضحة و محكمة لتعامل يلتسين و حكومته مع الغرب و باقي المناطق التي كانت على قدر كبير من الأهمية في المرحلة السوفييتية،خاصة في ظل غياب إجماع و توافق و تصور داخلي لما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي و الغرب عموما، فقد وصفت السياسة الخارجية حينها أنها مسيسة و تفتقد إلى القرارات العقلانية التي تخدم مصالح روسيا القومية، خاصة مع سيطرة نخبة قليلة وجهت السياسة الخارجية بما يتماشى و مصالحها الذاتية، دون ان تأخذ في عين الاعتبار مصالح روسيا القومية. و هذا ما أكدته "بوبو لو"Bobo.Lo في قولها:

1) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 42.
2) المرجع نفسه.
3) عبد العزيز مهدي الرواي، مرجع سبق ذكره، ص 42.
4) نبية الأصفهاني، "**المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص 173- 174.

"على الرغم من السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية عموما في جميع البلدان ، "الغريب [في روسيا] هو الدرجة التي أصبحت سياسة روسيا الخارجـــــــية"مسيسة"- و مشتملة علـــى مجموعـــة أوراق مساومة تم استغلالها تماما أحيانا بوقاحة ، لتحقيق منافع سياسية ضيقة"[1].

إذا هذا ما آل إليه وضع روسيا تحت حكم يلتسين فبعدما شكلت القوة العظمى التي عاشت ثلاثة أرباع القرن، أصبحت هيبة تتراجع لصالح الجماعات الخارجة على القانون في غيـــاب إســـتراتيجية متماسكة ورؤية واضحة لمرحلة ما بعد الشيوعية، وحيث التماسك الوطني والتناغم الاجتماعي مفقودان في مجتمع تسيطر على أفراده هموم العيش .هذا دون الكلام عن الجماعات الإثنية والدينية التي تبحث عن استقلالها (الشيشان وداغستان وغيرهما) وعن "رابطة الدول المستقلّة" التي بيّنت عـــن هشاشـــة بنيوية في أكثر من مناسبة[2].

كل هذه الظروف الصعبة التي مرت بها روسيا في أواخر التسعينيات شكلت عقبة لم يكن حينها يلتسين بعد ان كان جزءا أساسيا في حدوث الأزمة من ان يجد الحلول المناسبة لتجاوزها، و انتهى به الأمر إلى تقديم استقالته فاتحا المجال لخليفته الجديد فلاديمير بوتين، ليلتحق بالكرملين كرئيس جديد لروسيا الاتحادية، فهل سيعمل بوتين على نهج يلتسين أم ان روسيا ستشهد مرحلة جديدة بمعطيات مغايرة لما عرفته في عهد يلتسين.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط فـــي مرحلـــة: "فلاديميـــر بوتين"[(*)].

لم يستلم فلاديمير بوتين الرئيس الروسي الجديد بلدا محطما و ممزقا يعيش على حافة انهيار اقتصادي بعد تعويم الروبل الروسي، و مثقل بالديون من المؤسسات المالية الدولية، و تعبث به المافيا

---

1) Marissa Payne, **Behind the Enigma: Changing Internal Factors and Putin's Foreign Policy**,Op, Cit.p 14

2) غسان العزي ،"**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية**" "، مرجع سبق ذكره.

*) **فلاديمير وفيتش بوتين**: ولد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة لينينجراد يوم 7 أكتوبر 1952 . وتخرج في عام 1975 من كلية الحقوق التابعة لجامعة لينينجراد الحكومية. وحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وأرسل بعد تخرجه من الجامعة للعمل في أجهزة أمن الدولة.

المهام التي تولاها عبر مسيرته العملية و السياسية في روسيا:

- 1985-1990: عمل في جمهورية ألمانيا الشرقية سابقا في أعمال التجسس.
- تولى منذ عام 1990 :مهام مساعد عميد جامعة لينينجراد الحكومية للشئون الدولية، ثم مستشار رئيس مجلس البلدية في مدينة لينينجراد.
- وعين في يونيو عام 1991 :رئيسا للجنة العلاقات الدولية في ديوان عمدة مدينة بطرسبورغ.
- وتولى في آن واحد منذ عام 1994 منصب النائب الأول لرئيس حكومة مدينة بطرسبورغ.
- ثم انتقل في عام 1996 إلى موسكو حيث شغل منذ أغسطس منصب نائب مدير الأعمال في ديوان الرئاسة.
- وعين في مارس عام 1997 نائبا لرئيس ديوان الكرملين مع تولي رئاسة هيئة الرقابة العامة فيه
- وارتقى في مايو عام 1998 إلى منصب النائب الأول لرئيس ديوان الكرملين.
- ثم عين في يوليو مديرا لجهاز الأمن الفدرالي لروسيا الاتحادية.
- وتولى منذ مارس عام 1999 في آن واحد منصب سكرتير مجلس الأمن القومي لروسيا الاتحادية.
- وعين في أغسطس عام 1999 رئيسا لحكومة روسيا الاتحادية. وقام منذ 31 كانون ديسمبر عام 1999 بأعمال رئيس روسيا الاتحادية.
- و في7مايو عام 2000 انتخب رئيسا لروسيا الاتحادية في 26 مارس عام 2000 وتسلم منصب الرئاسة.
- أعلنت موسكو مساء الأحد 14 مارس 2004 إعادة انتخاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لولاية ثانية بحصوله على أكثر من 70 % من إجمالي الأصوات.

و رجال العصابات، بل تسلم بلدا مهمشا و ذليلا على الساحة الدولية بعد تطبيق سياسات يلتسين التي وصفت من معارضيه بالمخزية، و ذلك بعد قيام روسيا بالتخلي عن مواقعها الدولية و التخلي عن أقرب حلفائها في حلف وارسو ودول الشرق الأوسط و المنطقة العربية[1].

غادر بوريس يلتسين الكرملين و قد وصف بالسياسي المنشق الذي حاول حتى النهاية لعب الدورين اللذين لا يمكن الجمع بينهما، و هما الديمقراطي و القيصر،و كانت مغادرته على نحو غير متوقع، حيث سلم السلطة مستقيلا إلى فلاديمير بوتين، و في 13 ديسمبر 1999 أصبحت روسيا يلتسين روسيا بوتين و هذا بعدما أيقن بأنه لم يعد باستطاعته -أمام ما حل بروسيا من أزمات متتابعة- الحفاظ على السلطة و التحكم بالوضع أكثر من ذلك، و الأهم من هذا، أنه لم يكن يعرف كيف يتعامل مع التحديات الجديدة التي كانت تواجه روسيا داخليا و خارجيا، بعدما عجز عن بناء دولة المؤسسات و تحقيق الإجماع و الوحدة الوطنية الداخلية[2].

و قد أدى هذا التحول في المؤسسة الرئاسية إلى طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل روسيا في ظل الحكم الجديد، و إلى أي مدى سيتمكن الزعيم الجديد من تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي، بعدما أعلن عن برنامج جديد يكفل من خلاله لروسيا الاستقرار و التقدم على الصعيدين الداخلي و الخارجي؟

مع وصول بوتين إلى السلطة أكد على مبدأ أساسي عمل على تحقيقه بشكل مستمر منذ وصوله، وهو استعادة روسيا لأمجادها و مكانتها الدولية كقوى عظمى، و لن يتحقق هذا إلا من خلال عودة روسيا لاستعادة وجودها و نفوذها في المناطق التي لعبت فيها دورا حيويا في المرحلة السوفييتية، و يعتبر الشرق الأوسط من أكثر هذه المناطق التي ركز السوفيتي في لعب دور أساسي فيها نظرا لما تتوفر عليه من ميزات و ما تمنحه لروسيا من قدرة على التأثير في مجريات السياسات العالمية.

أولا: مبادئ و أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة بوتين.

قامت السياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم بوتين، على مجموعة من **المبادئ و المرتكزات ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي**:

1- الاستقرار الداخلي مصدر أساسي لقوة و فعالية السياسة الخارجية:

نظرا لأهمية الأوضاع الداخلية في تقوية أو ضعف السياسة الخارجية، أدرك بوتين أهمية هذه النقطة، بحيث أولى بوتين في الفترة الأولى من حكمه (2000-2004) الوضع الداخلي الجزء الأكبر من اهتمامه، الأمر الذي خلق لاحقا استقرارا داخليا، خاصة فيما يتعلق بالوضع الأمني في الداخل و

1) عباش خلف، مرجع سبق ذكره،ص 33.

2) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا،(الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005).،ص 12.

التخلص من الديون الخارجية لروسيا، الأمر الذي أعطى لبوتين الحرية في التحرك باستقلالية عن أي ضغوط داخلية أو خارجية[1].

بنى بوتين سياسته في تحقيق الاستقرار الداخلي على مجموعة من المبادئ و المرتكزات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **بناء نظام حكم مركزى قوى ومهيمن** :

بالرغم من تبني بوتين نهج الديمقراطية و اعلانه احترام قواعد السوق الحر، غير أنه سعى لبناء نظام سلطوي قوي ، وأنه مصمم على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة. لقد كرر دوما أن "**الديمقراطية هي دكتاتورية القانون**" وأنه كلما ازدادت الدولة قوة كلّما شعر المواطن بأنه حر"، مضيفا: "فقط دولة قوية وفعالة تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع"[2].

كان بوتين يرى ان سبب عدم الاستقرار الداخلي على المستوى السياسي هو غياب سلطة تحكم قبضتها على طريقة سير النظام داخل الدولة، و نظرا للظروف التي مرت بها روسيا حدث نوع من فقدان الثقة و الهيبة من طرف المجتمع و مختلف مكوناته لمكانة السلطة السياسية خاصة مع ما أبداه يلتسين من ضعف و عدم القدرة على فرض النظام و الانفلات لأمني، لذا فقد عمل بوتين منذ توليه السلطة على استعادة هيبة و مكانة السلطة داخل المجتمع، و خلق صورة مناسبة للسلطات في تنظيم الدولة داخليا. ركز الرئيس بوتين على استعادة هيبة الدولة و بناء نظام حكم مركزى قوى ومهيمن، مع محاولة القضاء على كافة الاختلالات التي شابت دور ومكانة السلطة التنفيذية في عهد يلتسين.

ولتحقيق هدف إعادة هيبة الدولة، تم الاعتماد على سياسيين من ذوى الخلفيات الاستخبارية والأمنية، وأسندت إليهم مناصب عليا في الدولة [3].

- **تعزيز صلاحيات منصب الرئيس**:

لتحقيق الهدف السابق عمل بوتين على وضع خطة لتوسيع سلطاته الرئاسية، لكن دون أن يزيد من حدة الصراع بين الحكومة و البرلمان، حيث أخذ في عين الاعتبار هذه القضية و عمل على استرجاع الثقة و التعاون ما بين السلطتين بالشكل الذي يقضي على مظاهر الصراع، و الأزمة السياسية[4].

عمل في هذا السياق على تقييد استقلالية الأقاليم الروسية، هذه الاستقلالية التي فتحت أبواب الفساد وسوء استخدام السلطة، وهى السياسة التي تحفظ عليها بوتين عقب توليه السلطة، واعتبرها واحدة من أسباب ضعف الدولة، وعمل على تصحيح هذا الوضع عبر إدخال تعديلات على نظام انتخاب حكام الأقاليم، بما يقلل من سلطاتهم فى إدارة شئون الأقاليم[5].

---

1) عباش خلف، مرجع سبق ذكره،ص 34.

2) غسان العزي ، " **روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية"** "، مرجع سبق ذكره.

3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004"،مرجع سبق ذكره.

4) ليليا شيفتسوفا، مرجع سبق ذكره ، ص ص 181.182.

5) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،"، مرجع سبق ذكره.

- **سيادة القانون:**

قد أصر بوتين على ضرورة تطبيق مبدأ سيادة القانون، مع التأكيد على ضرورة انصياع الجميع لإرادة الدولة بدون تمييز، وبالفعل، وقع الكثير من كبار رجال الأعمال الروس تحت طائلة القانون لمشاركتهم في أنواع مختلفة من الجرائم، وكانت قضية الفساد الأكبر في روسيا تلك التي كانت متعلقة بشركة يوكوس، و التي جرى القبض على جميع مسئوليها الكبار، بدءا من رئيس الشركة "ميخائيل خودوركوفسكى"، الذى اعتقل منذ أكتوبر 2003، ووجهت له عدة تهم بالاحتيال والتهرب من تسديد الضرائب للدولة وإضفاء الشرعية على أموال مختلسة أو تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة.

- **توحيد القوى السياسية الداخلية :**

استطاع بوتين أن يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط، و أن يفتح حوار مع القوى السياسية المختلفة، و يوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين و القوميين دون التخلي عن العلاقات مع الاتجاه اليميني الليبرالي. و قد تبلورت على هذا المستوى بعض المؤشرات للخروج من الأزمة العميقة، و أدت هذه السياسات الوسطية إلى ظهور قدر كبير من التفاهم و التوافق بين الرئيس و البرلمان (الدوما) و درجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينيات[1]. و بهذا استطاع بوتين منذ توليه زمام السلطة أن يجمع حوله كل القوى السياسية و التكتلات الحزبية المتنافرة، وأن يقنع زعماء كبار مثل "زيجانوف" و "تشير نوميردين" و "جيرينوفسكي" و "بريماكوف" ، بقيادة روسيا نحو آفاق جديدة عبر تجاوز الخلافات و العمل المشترك لتحقيق مصالح روسيا القومية داخليا و خارجيا[2]، من هذا المنطلق وفور استلامه لمهامه بموجب الدستور في السابع من أيار 2000، عيّن حكومة تضم شيوعيين وإصلاحيين ومعارضين[3].

- **تبني إستراتيجية متوازنة للإصلاح اقتصادي:**

تجسدت رؤية بوتين للإصلاح الاقتصادي في البرنامج الذي طرحه رئيس الوزراء "ميخائيل كاسيانوف" أمام مجلس الدوما (البرلمان) فى 26 مايو 2000، عقب تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس بوتين. وانطوى هذا البرنامج على عناصر شديدة الطموح لإصلاح أوضاع الاقتصاد الروسي آنذاك، إذ أشار كاسيانوف إلى أن برنامجه للإصلاح الاقتصادي سوف يكون نشطاً ومناسباً ومتوازناً، مؤكداً فى الوقت نفسه أن حكومته سوف تخصص الموارد اللازمة للصناعات التحويلية وتمضى قدماً بالإصلاح الضريبي[4]، بحيث استحدث بوتين قوانين و غير نظام الضرائب لتشجيع المواطنين على

1) نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**،(في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد 230، افريل 1998)."، ص 48.
2) عبد الصادق علي، مرجع سبق ذكره ،ص 45.
3) غسان العزي ، مرجع سبق ذكره.
4) المرجع نفسه.

سدادها، كما تم تبسيط الضرائب و تخفيض قيمتها على الشركات من 23% إلى 24% و على الأفراد أيضا بحيث صارت نسبة موحدة تبدأ من 13% و ذلك بغية مكافحة التهرب من تسديد الضريبة[1].

وارتكزت خطته للإصلاح الاقتصادي على رفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بما يتراوح بين 3.5 ــ 4.5 فى المائة سنوياً، حتى عام 2005، حتى يتمكن من رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل. وكان تحقيق هذا المعدل من النمو يحتاج إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتنشيط تدفق الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية[(2)].

إذ أن الاقتصاد الروسي حقق فى عام 2000 نموا فاق كافة التوقعات، وصل إلى نسبة 7%، مستفيداً فى ذلك من ارتفاع عائدات النفط والغاز الطبيعي، التى كانت قد ارتفعت بصورة غير متوقعة فى ذلك العام. وعلى الرغم من أن نمو الاقتصاد الروسي اعتمد إلى حد كبير على صادرات المواد الخام عموماً، والنفط خصوصاً، عبر الفوائض الضخمة التى تحققت من الزيادة فى أسعار النفط فى السوق العالمية، وبالأخص فى عام 2004، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الروسي ركز أيضاً على العديد من العناصر الأخرى، مثل إصلاح القطاع المصرفي وزيادة نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالي. ولتحقيق هذه العناصر، ركزت خطة الإصلاح على خفض معدل الضريبة على الدخل إلى 13%، بعدما كانت تتراوح بين 12 ـــ 22 فى المائة، والإعلان عن حوافز جديدة لسداد الضريبة، بالإضافة إلى إقرار إعفاءات ضريبية كحوافز للاستثمار، وتقنين أكثر لدور مكافحة التهرب الضريبي. بيد أن البرنامج كان قد أثار انتقادات داخلية من زاوية أنه يمثل انصياعاً لشروط صندوق النقد الدولي.

أدت السياسة الاقتصادية للرئيس بوتين إلى تحقيق نتائج إيجابية على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل روسيا، **و فيما يلي مؤشرات تضم أرقام و إحصائيات حول التقدم الكبير الذي أحرزه الأداء الاقتصادي الروسي في مرحلة حكم بوتين الأولى و الثانية** [(3)]:

- **ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي:**

سجل الناتج المحلي الإجمالي الروسي نموا قدره 6.7 % مقارنة بعام 2005 و بلغ 26.781 تريليون روبل (أكثر من تريليون دولار) في عام 2006. ليرتفع نموه خلال السنة 2007 بنسبة 7.6 %.هذا و أعلنت وزيرة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية "ايلفيرا نبيولينا" أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في شهر مارس 2008 بلغ 7.8 %.

---

1) علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره ،ص 44.

2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 ، مرجع سبق ذكره.

3) هذه المعلومات و البيانات الإحصائية تم الحصول عليها نقلا عن موقع وكالة أنباء "نوفوستي" الرسمية الروسية، لمزيد من التفصيل انظر:

- وكالة أنباء و معلومات "نوفوستي" الرسمية الروسية، **"Russian News and Information NOVOSTI Press"** "**روسيا اليوم**: **حقائق ووقائع**"، نقلا عن موقع الوكالة:
http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html
- وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، "**روسيا اليوم**: **حقائق ووقائع**"، نقلا عن موقع الوكالة:
http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html

- ازداد **حجم الإنتاج الصناعي** في روسيا في عام 2006 بنسبة 4 % مقارنة بعام 2005، وأعلنت الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء أن حجم الإنتاج الصناعي في روسيا ازداد في الأشهر الخمسة الأولى (من يناير إلى مايو) من هذا العام بنسبة 7.4%.
- كما ازداد **حجم الإنتاج الزراعي، حيث** أعلن وزير **الزراعة** الروسي "الكسي غورديبف" أن محصول روسيا من الحبوب في عام 2006 كاف لسد كافة احتياجات البلاد إلى الحبوب الغذائية والعلف وتبقى إمكانية تصدير ما يقارب 9 - 10 ملايين طن. و جمعت روسيا في عام 2007 حوالي 81 مليون طن من الحبوب محققة بذلك أفضل نتيجة منذ 5 سنوات. وفاق محصول عام 2007 مؤشر عام 2006 بمقدار 2.5 مليون طن.
- أما **النمو في استخراج الثروات الطبيعية** فشكل نسبة 2.3 %. و **ارتفع إنتاج النفط** بنسبة 2.1 % وبلغ 480 مليون طن عام 2006(وصلت صادراته إلى 248.4 مليون طن بانخفاض قدره 2 % مقارنة بعام 2005).

لكن عاد و ازداد حجم استخراج الموارد الطبيعية في فترة الأشهر الأربعة الأولى بنسبة 3.7 %. أما إنتاج الصناعات التحويلية فقد ازداد بنسبة 12.5 %.

و **إنتاج الغاز** فقد ازداد بنسبة 2.4 % ووصل إلى 656 مليار متر مكعب لعام 2006. لينخفض عام 2007 بنسبة 1 % حيث بلغ 590 مليار متر مكعب.

- **تزايد حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية بروسيا**:

ذكر في التقرير حول الوضع الراهن في الاقتصاد الروسي الذي أعدته وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية وفقا لنتائج الربع الأول من السنة 2007 أن حجم الاستثمارات في رأس المال الأساسي في روسيا من كافة مصادر التمويل شكل خلال الفترة يناير ــ مارس عام 2007 مبلغ 866.5 مليار روبل بزيادة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2006 بنسبة 20.1 %.

- أما بالنسبة **للاستثمارات الأجنبية** فقد أعلنت الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء أن حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا بلغ في أواخر سبتمبر من عام 2006، 130 مليار دولار، ليسجل بذلك زيادة تصل إلى 34.8 % قياسا إلى نفس الفترة من عام 2005. وإن رأسمال القطاع الخاص الذي تدفق إلى روسيا في عام 2006 شكل 41 مليار دولار. و ذكرت الهيئة أن بريطانيا وهولندا وقبرص وفرنسا وألمانيا والهند ولوكسمبورغ وسويسرا والولايات المتحدة كانت البلدان المستثمرة الأساسية في روسيا في الفترة من أوائل يناير ولغاية أواخر سبتمبر 2006.[1]

1) "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، مرجع سبق ذكره.

و وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المتراكم في روسيا إلى 178.5 مليار دولار عام 2007. وجاء في التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة Ernst & Young البحثية حول الجاذبية الاستثمارية للدول الأوروبية أن روسيا تحتل المرتبة الخامسة من بين الدول الأوروبية الأكثر جاذبية للاستثمارات.

وازداد أيضا **تدفق الاستثمارات الروسية إلى الخارج** وحول من روسيا خلال النصف الأول من السنة إلى بلد مستثمر بصفة كبيرة نحو البلدان الأخرى بقيمة 15.5 مليار دولار في شكل استثمارات . مما يزيد بنسبة 13 % عما في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتحول الاستثمارات الروسية من حيث الأساس إلى قبرص وجزر باهام وهولندا والولايات المتحدة وأوكرانيا وبريطانيا وجبل طارق وسويسرا وليتوانيا وإيران.

- **ارتفاع حجم التبادل التجاري و تحقيق فائض في الميزان التجاري:**

أعلن البنك المركزي الروسي أن حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية في عام 2006 ارتفع بنسبة 27 % وبلغ 468.388 مليار دولار. وازداد فائض الميزان التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية في عام 2006 بنسبة 18.9 % مقارنة بمؤشر عام 2005، وبلغ 140.655 مليار دولار.

و بلغ حجم التبادل التجاري لروسيا في الفترة من يناير ولغاية نوفمبر من عام 2007 حوالي 574.4 مليار دولار مسجلا بذلك زيادة تبلغ 22.7 %. وازداد حجم واردات روسيا في الفترة المذكورة بنسبة 37.1 % وبلغ 198.7 مليار دولار. أما حجم الصادرات فقد ازداد بنسبة 15.1 % ووصل إلى 315.7 مليار دولار[1].

- **تحقيق فائض في الميزانية الفدرالية الروسية:**

أعلنت وزارة المالية الروسية أن فائض الميزانية الفيدرالية الروسية وصل في عام 2006 إلى تريليون و999 مليار روبل. وتشير التقديرات الأولية إلى وصول إيرادات الميزانية للعام الماضي إلى 6 تريليونات و276 مليار روبل مقابل 4 تريليونات و277 مليار روبل للنفقات. وأمنت مصلحة الضرائب للميزانية الفيدرالية في عام 2005 تريليونين و999 مليار روبل. كما حولت هيئة الجمارك تريليونين و864 مليار روبل. أما خلال الشهور الـ11 الأولى من عام 2007 فقد بلغ فائض الميزانية الروسية تريليونا و803 مليارات روبل (حوالي 73 مليار دولار). وشكل فائض الميزانية الفدرالية 3.6 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- **ارتفاع نسبة احتياطي الذهب والعملات الصعبة لروسيا :**

احتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الصعبة بعد اليابان والصين، إذ بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة في أواخر ديسمبر 2006

1) "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، مرجع سبق ذكره.

حوالي 303 مليارات دولار. كما أعلن البنك المركزي الروسي أن احتياطي الذهب والعملات الصعبة لروسيا ازدادت في عام 2007 بنسبة 57 % وبلغت 476.4 مليار دولار.

وذكر محافظ البنك المركزي الروسي "سيرغي ايغناتيف" أن البنك قام بتنويع احتياطي البلاد من العملات الصعبة حيث بلغت حصة الدولار الأمريكي نحو 50 % في حين وصلت حصة اليورو إلى 40 %. وأضاف أن الجنيه الإسترليني يشكل أساس الـ 10 % المتبقية بالإضافة إلى القليل من الين الياباني.

- **ازدياد حجم صندوق الاستقرار لروسيا**:

شكل حجم صندوق الاستقرار الروسي في نهاية السنة 2006 مبلغا قدره 3 تريليونات و894 مليار روبل (أو ما يعادل 156.81 مليار دولار). وكان مبلغه في الأول من يناير عام 2007 يعادل تريليونين 346.92 مليار روبل (أو حوالي 83.13 مليار دولار). وسيستحدث على قاعدة صندوق الاستقرار و بدلا منه صندوقان جديدان هما صندوق الاحتياط (لدعم الميزانية في حالة هبوط أسعار النفط بصورة ملموسة)، وصندوق الرفاه الوطني (لحل القضايا المتعلقة بمعاشات التقاعد وغيرها من المسائل الاجتماعية).

وأكد وزير المالية "ألكسي كودرين" على إقرار نظام استخدام موارد صندوق الاستقرار. و ذكر أن موارد الصندوق ستودع في البنك المركزي الروسي بالعملة الأجنبية، و أضاف أن تلك الموارد قد تستثمر فيما بعد في سندات تعاونية تتميز بدرجة أمان وتصنيف عاليين جدا.

- **تقلص حجم ديون روسيا الخارجية**:

تقلصت ديون روسيا الخارجية في الفترة يوليو (تموز) - سبتمبر (أيلول) من عام 2006 بنسبة 31.3 % مشكلة في 1 أكتوبر (تشرين الأول) مبلغ 50.1 مليار دولار مقابل 72.9 مليار دولار في 1 يوليو. وارتبط انخفاض مبلغ الديون الخارجية بصورة أساسية بتقلص الديون أمام البلدان أعضاء نادي باريس إذ شكلت هذه الديون في 1 أكتوبر مبلغ 1.9 مليار دولار مقابل 24.3 مليار دولار في 1 يوليو.

- **انخفاض معدلات التضخم**:

بلغ معدل التضخم في روسيا في العام 2006 9 % مقابل 10.9 % في عام 2005.

و قد أعلن "اندريه بيلووسوف" نائب وزيرة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية في ديسمبر 2007 أن الوزارة رفعت توقعاتها لأحجام الناتج المحلي الروسي حتى عام 2010.و سينخفض معدل التضخم وفقا للخطة المعمول بها إلى 8.5 % في عام 2008، وإلى 7 % في عام 2009، وإلى 6 % في عام 2010[1].

1) "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، مرجع سبق ذكره.

تطرح سياسة بوتين وبقوة الجدل حول أولوية السياسة أم الاقتصاد ، وما الذي سيختاره الشعب إذا كان عليه الاختيار، فتولي بوتين للسلطة للمرة الأولي عام2000 جاء بعد عام واحد من الانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي فبعد ان كان الدولار الأمريكي يساوي6 روبل أصبح 28 روبل ، وبعد توليه انخفض التضخم من18.6% عام2001 إلي10% عام2006، ورغم ارتباط هذا التحسن في جزء منه بالارتفاع الضخم في أسعار النفط والغاز، إلا أن بوتين مثل عاملا أساسيا باستعادة دور الدولة وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص الذي سيطر علي الكثير من الموارد المهمة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وبهذا استطاعت روسيا تسديد كل الديون التي كانت علي السوفيت تقريبا وخلال الفترة2001 ــ2005 زاد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي من5.1% إلي6.4% وزاد معدل نمو الاستثمار من8.7% إلي10.5% كما زاد الاحتياطي المالي من36.6 بليون دولار أمريكي إلي 195.9 بليون دولار أمريكي وارتبط هذا التحسن بدوره بانخفاض الديون الخارجية ونمو الاستثمارات وهو ما انعكس في صورة تحسن نسبي للأوضاع المعيشية ولكن علي الرغم من النجاحات الاقتصادية لم يخل حكم بوتين من إثارة العديد من الجدل حول سلوكه السياسي وسعيه المستمر لتركيز المزيد من الصلاحيات في يده وهو الأمر الذي يشهد انقساما واضحا حوله حيث يستشهد أنصاره بفترة حكم بوريس يلتسين التي شهدت تطبيق الديمقراطية وسياسة السوق الحر، وأدت لسيطرة قلة علي مؤسسات الدولة واستغلال مواردها لمصالحهم الشخصية، وان على بوتين الابتعاد عنها بوصفها الرأسمالية المتوحشة في الوقت الذي ترتفع فيه أصوات المعارضة الداخلية والخارجية للتقييد على القوى السياسية المعارضة وعلى المجتمع المدني و الإعلام المستقل[1].

2- **البراغماتية و الوسطية**:

يتفق بوتين على نهج يلتسين في قضية ضرورة التخلي عن الإيديولوجية و النهج الشيوعي في كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية، و استبدالها بالبراغماتية و ذلك للاستفادة من عوائد هذه السياسة في تحقيق الإصلاحات الداخلية و المصلحة القومية للدولة الروسية بدلا من السعي وراء تحقيق الأهداف الإيديولوجية ، بحيث أصبحت تركز السياسة الخارجية الروسية اهتمامها على هدفين إستراتيجيين، العمل على إخراج روسيا من أزمتها الاقتصادية الداخلية، و بناء دور و مكانة مهمة خاصة لروسيا في النظام الدولي الجديد[2].أي الاستفادة في علاقاتها الخارجية مع الغرب و التعامل مع الاتحاد الأوربي ليس كعدو إيديولوجي بل كشريك استراتيجي لتطوير روسيا داخليا لكن مع الحفاظ على مكانة لروسيا المستقلة عن الكيان و السياسة الأوروبية و الأمريكية من خلال التوجه بالتوازي نحو الدائرة الآسيوية و الشرق أوسطية، فالسياسة الخارجية حسب هذا الطرح أداة لتحقيق التنمية المحلية، و استرجاع المكانة الدولية. و قد أعلن بوتين عن طرحه هذا في خطابه السنوي أمام الأمة بقوله:"أن روسيا يجب

1) عبير ياسين، "**روسيا والإعداد لمرحلة ما بعد بوتين، تحليلات عربية و دولية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، نقلا عن موقع:http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL691.HTM

2) لمى مضى الإمارة،"**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 113.

أن تتطور كدولة حرة ديمقراطية، و أن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة و ديمقراطية"، كما أكد في أكثر من مرة:" لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع الجميع".

اقتضت فكرة البراغماتية في السياسة الخارجية لبوتين اقترانها بفكرة "**الوسطية**" في توجيه أهدافها، فقد عمل بوتين على ان يتبنى سياسة خارجية توفيقية بين تيارين رئيسيين حكما هذه السياسة، الأول هو تيار المواجهة الذي جرى تبنيه في العهد السوفيتي، و الذي اتخذ صورة الحرب الباردة مع الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وهو التيار الذي كان متمسكاً بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الروسية وتعزيز قدرات روسيا العسكرية، حتى برغم انتهاء الحرب الباردة. و **الثاني** هو تيار المهادنة الذي تبناه نظام حكم بوريس يلتسين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة، وطيلة عقد التسعينيات، و الذي لم يقم فقط على إنهاء التوتر والعداء مع الغرب، ولكنه انجرف أيضا وراء استجداء المعونات من الولايات المتحدة. وفيما بين هذين التيارين، **تبنى بوتين سياسة خارجية عملية تنطلق من إدراك معرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا فى عصر ما بعد الانهيار**، و التي تتسم بالتضاؤل الشديد بالمقارنة مع ما كانت عليه فى ظل الاتحاد السوفيتي السابق من ناحية، كما تأخذ في اعتبارها من ناحية أخرى طبيعة المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تتسم بهيمنة قطب دولي واحد هو الولايات المتحدة.

هذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات القومية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية دفع بوتين نحو تبنى سياسة خارجية، يصفها هو نفسه بأنها **عملية**، فهو من جهة، يعمل على تخفيض حدة التوتر والصراعات الإقليمية والهامشية مع الحكومات الغربية، بهدف ضمان دعمها، ومن جهة أخرى، يعمل على تثبيت المصالح العليا الروسية التي لا تحتمل التنازل:

1 - التدخل الروسي في الشيشان.

2 - التصديق على معاهدات حظر الأسلحة النووية.

3 - الحفاظ على المصالح الروسية من الغاز والبترول الموجودين في منطقة بحر قزوين و الشرق الأوسط.

4 - الوقوف ضد توسعات الناتو في الجمهوريات السوفييتية السابقة[1].

إذا فالواضح أن سياسة بوتين تقوم من ناحية على التخلي عما يصفه بـ "**التوسع الاستعماري للاتحاد السوفيتي السابق**"، كما تحذر من ناحية أخرى من الانجراف الأعمى وراء الغرب أو الإيمان الساذج به. ويؤكد بوتين بالتالي على أن روسيا لم تجن شيئاً من العهد السوفيتي، بل على العكس عانت من تبديد هائل لثروتها الوطنية، علاوة على نشوء حالة من الرعب عاش فيها المجتمع الدولي، في ظل

---

1) إدارة التحرير، "**العلاقات الروسية الأوربية**"، نقلا عن موقع:
http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=317

الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وقد أعلن بوتين هذا الموقف منذ نجاحه في انتخابات الرئاسة لعام 2000، أخذاً فى الاعتبار أن أحد دوافع هذا الموقف ربما تتمثل فى محاولة طمأنة الولايات المتحدة من أن بوتين لن يسعى للعودة قط إلى سياسة المواجهة مع الغرب.

ولكن على الجانب الآخر كان بوتين عازماً على تأكيد المكانة الدولية لروسيا أخذا في الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده. وتجسد هدف بوتين الأساسي في حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن والسلم والترتيبات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على الساحة الدولية، مستحوذة على الدور الأكبر في صنع القرارات الدولية الحيوية فى كافة المجالات[1].

و قد جسدت ورقة الأفكار حول السياسة الخارجية لروسيا التي قدمتها وزارة الشؤون الخارجية، جوهر البراغماتية و الوسطية في سياسة بوتين الجديدة، فحسب الوثيقة يتضح ان الدولة الروسية ينبغي أن تتخلى عن "الفكرة الثابتة" المتعلقة بضرورة التواجد العالمي (على غرار توسع الاتحاد السوفييتي) ، و ان تفكر بدلا من ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية. إضافة إلى ضرورة تحسين العلاقات مع جاراته في مجموعة الجمهوريات المستقلة و مع أوروبا. و لكن في الوقت نفسه ضمت المسودة أفكارا بدت بأنها آتية من وثائق الحرب الباردة مثل إن روسيا محاطة بقوى معادية ينبغي محاربتها. و بدا عندها للمحللين الطابع الوسطي و البراغماتي لتلك الأفكار، حيث جاءت ناتجة عن صراع بين مجموعتين داخليتين تمثل النخب السياسية و التيارات الفكرية المؤثرة على مجال صنع القرارات الخارجية.المجموعة الأولى مهتمة بالصورة الجديدة لروسيا، و الثانية تسعى للعودة لأيام المواجهة مع الغرب. و هذه الازدواجية يمكن ملاحظتها مع بوتين ، فمن جهة نجده يصرح قائلا:"علينا أن نخلص أنفسنا من طموحاتنا الإمبراطورية"، و من جهة أخرى، تشير ردة الفعل الروسية على السياسات المستقلة لأذربجان و جورجيا و أوكرانيا و كوسوفو على أن الطبع الإمبراطوري -رغم انه أضعف و أقل وضوحا- كان ما يزال حيا في أذهان الفريق الحاكم الروسي الذي كان ما يزال يؤكد حقوق روسيا كقوة عظمى[2].

لذا فقد تبنى بوتين فى إطار سياسته العملية الواقعية، توجهاً توفيقياً فى إدارة علاقات روسيا مع الاتحاد الأوربي و الغرب، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة لا تعنى التحالف، وإنما ينبغي على السياسة الروسية أن تتخذ موقفا متوازنا فى علاقاتها الدولية، وآلا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضاً بذلك مقولات التيارين اليميني الليبرالي المهادن (الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب فى كافة المجالات باعتبار ذلك مصلحة إستراتيجية وحيوية لروسيا)، والمحافظ المتشدد (القائل بأن سياسة المهادنة أدت إلى تأكل المكانة الدولية لروسيا،

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مرجع سبق ذكره.
2) ليليا شيفتسوفا، ، مرجع سبق ذكره، ص ص 189 190.

والمطالبة باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى فى العالم و هذا لن يتحقق إلا باستمرار سياسة العداء و المواجهة. و إعطاء الأولوية للتوجه نحو الشرق الآسيوي)[1].

- إذا يبدو أن **البراغماتية و المصلحة الوطنية أصبحت هي المحدد لطبيعة توجهات روسيا نحو العالم الخارجي، و إعطاء الأولوية للغرب أو الشرق في مضمون سياستها الخارجية.**

فبوتين حاول عبر منهج عمله الوسطي الجمع بين التـوجهين الأورو-أطلنطـي و الأوراسـي الجديد، لذا فقد ظلت السياسة الخارجية الروسية تتراوح بين الغرب و الشرق في حدود ما يكفل الحفاظ على مصالح روسيا القومية.

فكما رأينا فقد أدت سياسات بوتين الجديدة و إصلاحاته الداخلية و انعكاساتها على أداء السياسة الخارجية إلى التأكد من أن مكانة روسيا و دورها الفاعل في النظام الدولي أصبح أمرا لا ريب فيه، إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور و محدداته و حدوده تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفييتي السابق. **فالسياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتيـة،** حيـث تحكمهـا المصـالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، و في إطـار رؤية تنطلق من التعـاون و ليس التنافس و المواجهة مع الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة،و لأن روسيا دولة أوروبية ذات عمـق آسـيوي واضح، فهي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافيا و لكن سياسيا و اقتصاديا، و ربمـا اجتماعيا و ثقافيا. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوروبا، و أن التقارب بين روسيا و أوروبـا أمـر حتمي لأن الروابط التاريخية و الجغرافية و المصلحية عميقة، و لذلك ينبغي أن تكون العلاقـات مـع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه[2].

وليس من شك في أن النية الروسية كانت منعقدة علي السير حثيثا باتجاه التقارب مع الغرب، كما ذكر ذلك وزير الخارجية الروسية "إيجور ايفانوف" في مقالة له نشرت في صيف عام2001 تحدث في نهايتها على أن أحداث11 سبتمبر جاءت لتجعل توجه روسيا تجاه الغرب يسير نحـو الانـدماج فـي الفضاء الغربي.

لكن تبقى المنافسة حامية بين أنصار التقارب وخصومه داخل روسيا، خصوصـا أن الخصـوم منتشرون في الدوما، وداخل الوزارات وهم ليسوا ضعفاء ويلعبون علي بقايا الحرب الباردة ويؤكدون أنه برغم سياسات التقارب الأمريكية تبقى هذه الخيرة قوة معادية. لكن بوتين من جانبه يصـر علـى إدخال روسيا في التحالف الغربي لتحقيق مصالح روسيا القومية.

غير أن توجه بوتين نحو الغرب كخيار أساسي لروسيا، لم يكن بدافع التبعية أو الخضوع، بـل كان نتيجة عدد من المحددات الواقعية والقيود علي المستويين الخارجي والداخلي. فخارجيا اصطدمت سياسة الاتجاه شرقا التي بدأها بوتين بحقيقة أن تلك الدول لها علاقاتها الوطيدة مع واشنطن، وبالتالي

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مرجع سبق ذكره.

2) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية**"،(في :السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007).ص 48.

فهي ليست علي استعداد لمجاراة السياسة الروسية في تحدي القطب الأمريكي[1].أما داخليـا فمسـار التنمية الاقتصادية في روسيا و كذلك ظهور بعض العقبات يستدعي ضرورة الحفاظ علـى علاقـات وطيدة مع الشركاء الأوربيين لدعم و زيادة حجم الاستثمارات الخارجية التي تشكل دفع لعجلة التنميـة الداخلية، و كذلك الحفاظ على الأسواق الخارجية الروسية بالدول الأوربية.

غير أن هذا لم يثني القـــادة الروس على الاهتمام و تكريس التوجه نحو الشـرق الآسيوي، و الشرق الأوسط، لأن ثمة ضرورة بأن تبذل المزيد من الطاقات والموارد الدبلوماسية لصالح سياسة آسيوية، من أجل أن تتمكن مع الصين وغيرها من الشركاء الآسيويين من بلوغ الاستقرار فـي آسـيا الوسطى. وذلك خصوصاً إذا شاءت روسيا عقد شراكات بغية استغلال موارد الطاقة الموجـودة فـي قسمها الآسيوي وتطوير أقاليمها في أقصى الشرق وسيبيريا.دون أن تهمـل ضـمن هـذه الأهـداف مصالحها في الشرق الأوسط عبر دعمها لعلميات السـلام و اهتمامهـا بـالتطورات و المسـتجدات بالمنطقة.

غير أن الهدف الأهم بالاضافة إلى تكريس مكانة روسيا دوليا سواء في الشرق أو الغرب هو إبقاء السياسة الخارجية مرتبطة بالأجندة الداخلية، أو بعبارة أخرى معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية و عن واقعها، و هو ما عبر عنه الرئيس بوتين في خطابه العام أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في مارس 2002 بالقول:" إن العالم المعاصر هو عالم المنافسة القاسية...ليس لدينا طريق غير مواصلة التكامل في المجتمع الدولي، و مهمتنا الأساسية هنا تكمن في كيفية التوصل لذلك عبر تحقيق أقصى الشروط و الفوائد الملائمة من وجهة نظر المصالح القومية الروسية...لقد وجهت كامل جهودنا في هذا الاتجاه و منـــها على سبيل المثال تشكيل النظام العالمي العادل و الديمقراطي، و ضمان الاستقرار الاستراتيجي و محاربة التهديدات الجديدة و التكامل الروسي التام في الاقتصاد العالمي[2].

3- الدور الروسي لتحجيم الأحادية القطبية و خلق عالم متعدد الأقطاب:

يسعى بوتين بشكل متواصل إلى بناء و خلق نظام عالمي جديد قادر على اسـتيعاب روسـيا الجديدة و المتجددة، فبوتين يعيد للتاريخ الروسي حضوره على الساحة الدولية، و هذا ما أكدته العديـد من القضايا و المواقف، التي عبرت فيها روسيا عن قلقها و رفضها مثل العـدوان الأمريكـي علـى العراق، و استمرار التعاون مع طهران في استكمال برنامجها النووي بمفاعل بوشهر، أو في تحـديث الماكنة الصناعية و العسكرية الروسية[3]، و غيرها من القضايا الأخرى على رأسها مـا تبديـه مـن مواقف و سياسات حازمة اليوم فيما يحدث بالمنطقة العربية من ثورات واضطرابات.

1) أحمد دياب ،"**روسيا و الاتجاه غربا**". مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،نقلا عن موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK201.HTM
2) علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره ص ص 45-46.
3) حميد حمد السعدون " **الدور الدولي الجديد لروسيا** "،(في : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 42، 2009)، ص 08.

أعلن بوتين علنا موقف روسيا من الأحادية القطبية في الخطاب الشديد اللهجة الذي أدلى بـــه بـــوتين خلال مؤتمر ميونيخ للسياسة و الأمن سنة 2007، و الذي أعلن فيه أن روسيا لا يمكن أن توافق على سياسة القطب الواحد، سأمت سياسة الإملاء و الترهيب التي أنتجتها الولايات المتحدة فـــي العلاقـــات الدولية، وكما زار بوتين كذلك ستة دول خليجية أخرى أثناء فترة حكمه[1].

و تعمل روسيا بجد من أجل إقامة تكتلات إستراتيجية و دعم قدرتها على الوقوف على قـــدم المساواة بجوار القطب الأوحد، و الحد من هيمنته على العالم، و الدعوة لعالم متعدد الأقطاب[2]، وهذا ما جعلها تعيد تقييم إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، لتتواءم مع عالم اليوم، حيث المنافسة وصـــراع مصالح الدول الكبرى يهيمنان على العالم.و تسعى الإدارة الروسية إلى الانفتـــاح علـــى دول العـــالم المختلفة، ولا سيما دول الشرق، وإعادة الاعتبار لنظرية المحور الثلاثي (روسيا، الصـــين، الهنـــد) ، لتجاوز عالـــم الأحادية و العمل على خلق توازنات إستراتيجية لدعم عالم متعدد الأقطاب يضمن لهـــا مصالحها القومية ، كما نجد أن التوجه الأوراسى الجديد في السياسة الخارجية الروســـية يعمـــد إلـــى التحالف مع الدول الإسلامية و خاصة إيران نظرا للتوافق بين مصالح طرفي الحلـــف فـــي مواجهـــة الغرب. هذا إلى جانب إتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما سعت إليه روسيا (كما يرى بعـــض المحللـــين الاستراتيجيين) في ملفات مثل العراق، إيران، سوريا ولبنان وفلسطين، وغيرها من الأزمات خـــلال السنوات الأخيرة[3].

ان هذا البريق الروسي الجديد الداعي إلى التخلي عن المواجهة وسباق التسلح، والمؤكـــد للمســـؤولية الدولية المشتركة، يشير إلى جانب الصعود المتزن للصين اقتصاديا و سياسيا، ان السنين القليلة القادمة ستشهد مناخا سياسيا و اقتصاديا دوليا مختلفا، تترسخ فيه تعدد القطبية الدولية، وتلعب فيه روسيا إلـــى جانب الصين و القوى الأخرى دورا متميزا في خلق أسس جديدة لنظامٍ عالمي تنحسر فيـــه سياســـات الهيمنة والقوة العسكرية لنهج الإدارة الأمريكية[4].

4- استعادة و حفظ الهيبة والمكانة الدولية لروسيا:

توجه روسيا سياستها الخارجية الحالية بأهداف جديدة محاولة من خلالها اســـترجاع مكانتهـــا كقوة عظمى في النظام الدولي، و لعب دور أساسي في القضايا الدولية ،و قد تبلور هذا الهدف بشـــكل واضح خاصة في مرحلة التي تولى فيها الرئيس بوتين مقاليد الحكم، بحيث أعلن فيما عرف بـــ"**مبـــدأ بوتين في السياسة الخارجية**" ضرورة استعادة روسيا لدورها في النظام الدولي على كافة الأصعدة بما يتناسب و الحفاظ على مصالحها القومية في الخارج القريب و البعيد.

1) عباس خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 40.
2) نبية الأصفهاني،" **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"،مرجع سبق ذكره، ص 175.
3) أحمد علّو ، "**السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية**"، مرجع سبق ذكره.
4) كاظم محمد، " **البريق الروسي الجديد**"، نقلا عن موقع:
http://www.arabrenewal.org/articles/3787/1/CaENiP-CaNaeOi-CaIIiI/OYIE1.html

فقد ساد روسيا خلال الفترة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي، حالة من الفوضى الكبيرة على الأصعدة المختلفة، خصوصاً الاقتصاد (التجارة، الصناعة والطاقة)، وأوقعتها السلطة السياسية في عهد يلتسين في شبكة من العلاقات مع الغرب، أدت إلى رزوحها تحت ضغط ديون كثيرة نتجت عن انتقالها من النظام الاشتراكي الصارم الممسوك من قبل الدولة، إلى اقتصاد السوق المفتوح والحر والليبرالية الحديثة، والفساد الذي ساد القطاعات المختلفة. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي تخلت روسيا عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيها تحدياً للغرب في فترة الحرب الباردة. ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع و التبعية للغرب،و مع استعادة روسيا قوتها الاقتصادية واستخدامها سلاح النفط، باتت تشكل تهديداً وتثير مخاوف أوروبا والولايات المتحدة من عودتها إلى اللعب بقوة على مسرح الصراع في الأوراسيا، وتحوّلها إلى لاعب جيوستراتيجي كبير على المسرح العالمي[1].

5- الاعتماد على طرح مفهوم "الجوار القريب":

و المقصود هنا هو عدم التدخل في تحركات روسيا داخل المناطق الوسيطة التي تفصل بين روسيا الاتحادية و الدول التي كانت تابعة لها في الماضي[2] ،و هذا المبدأ القائل بأن روسيا يجب ان تكون قائد الأمن والاستقرار على كامل أراضي الاتحاد السوفيتي السابق ليس جديد من حيث المبدأ ، فقد ظهر مع يلتسين، مهد هذا الطرح لظهور حالة طبيعية من العلاقات بين روسيا و دول الجوار، على سبيل المثال ، في أيار / مايو 1997 تم عقد معاهدة مع اوكرانيا ، و حق هؤلاء الجيران للتقرب إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (ولكن ليس للانضمام إليه) ، و العمل على إشراك القوى الخارجية والهيئات الإقليمية في الترتيبات الأمنية (على سبيل المثال ، بين الولايات المتحدة وروسيا - اوكرانيا الاتفاق الثلاثي[3].

و يذهب البعض إلى أن بروز سياسة روسية أكثر صرامة ، و أكثر عدوانيه لم تكن موجهة نحو تكامل روسيا مع الجيران ، بل بالأحرى إخضاعها في ثلاثة قضايا تراها أساسية بالنسبة لمصالح السياسة الخارجية الروسية: الأمن ومكافحة "التطرف" و "الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية "و" حقوق ومصالح المواطنين الروس و أبناء الأمة"[4].

لذا فقد عملت روسيا على التعامل مع المناطق المجاورة لها بحساسية كبيرة خاصة إذا شكلت السياسات الغربية الأوربية أو الأمريكية محاولة لاستغلال هذه المناطق كمنافذ للضغط أو محاصرة روسيا اقتصاديا أو عسكريا، كقضية توسيع حلف الناتو ليشمل عدد من الدول التي شكلت سابقا جمهوريات تابعة للإتحاد السوفييتي. لذا لم تقبل روسيا العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات

1) أحمد علّو ، مرجع سبق ذكره.
2) المرجع نفسه.
3) U.S. Government. Working paper, "Russia in the International System", June 2001,in: **http://www.ciaonet.org/wps/dod119/index.html**
4) Ibid.

جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطي، لصالح أي من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفيتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي بهذه الجمهوريات لسنوات قادمة[1].

6- **حرصت روسيا على طرح الوضع الجيوسياسي الذي تتمتع به و الفريد من نوعه،** فهي دولة كبرى تنتمي في آن واحد إلى أوروبا غربا، إذا تمثل الجزء الشرقي من هذه القارة و إلى آسيا شرقا إذا تمتد بمساحات شاسعة في عمق القارة الآسيوية لتصل إلى اليابان. لذا تصف نفسها بأنها "دولة أورو-آسيوية" ذات ميزات متنوعة و خاصة جدا، و بالتالي فإنها حرصت على أن تكون لها دبلوماسية مميزة في علاقاتها مع الآخرين[2]،و قد شهدت روسيا مع الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية، فقد تراوحت بين توجهين: توجه أوربي-أطلنطي، و الثاني أرواسي جديد[3]. و يؤكد في هذا الصدد "نيكولايفيتش سافيتسكي"* الذي تتلخص فكرته الأساسية في كون روسيا تمثل تكوينا حضاريا مميزا تحدده خاصية "التوسط" و تبدأ إحدى مقالاته و هي"الأسس الجغرافية و الجيوبوليتيكية للأوراسيا"(1933) بهذه الكلمات: " لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها " دولة متوسطة"[4]، سمة التوسط هذه أدت إلى ظهور اتجاهين في توجهات و أولويات سياستها الخارجية ما بين الاتجاه الأورو-أطلني و الأسيوي نحو الشرق.

ثانيا: مميزات و ملامح سياسة بوتين الخارجية تجاه الشرق الأوسط :

تتفق الآراء على أن "**فلاديمير بوتين**" بمبادئه الجديدة في إدارة السياسة الخارجية الروسية، أكثر جرأة واستعدادا لمواجهة الولايات المتحدة من سلفه يلتسين، ومع أن سلفه كان له اهتمام بالشرق الأوسط وأوفد إلى المنطقة أهم مبعوثى الدبلوماسية الروسية على الإطلاق السيد "**يفجينى بريماكوف**" حينما شغل منصب وزير الخارجية ما بين 1996 إلى 1998 إلا أن "البوتينية" زادت على سياسة يلتسين تجاه الشرق الأوسط من حيث درجة التفاعل مع بلدانه إلى جانب الجرأة على تحدى الوجود الأمريكي في المنطقة.

ومن الطبيعي في دولة أتقنت توظيف الأداة النفسية ولغة الخطاب الأيديولوجي أن تلجأ روسيا - بوتين إلى دغدغة المشاعر وهى تطرق أبواب الشرق الأوسط، خاصة وهى على بينة بحجم

---

1) عبدالله صالح، "**مستقبل السياسة الخارجية الروسية**"، موقع مجلة العصر، نقلا عن موقع:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6708

2) نبية الأصفهاني، " **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

3) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره،ص 40.

*) نيكولايفيتش سافيتسكي(1895-1968): يعتبر الكاتب الروسي الأول الذي يمكن وصفه بالعالم الجيوبوليتيكي.

4) ألكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (دار الكتاب الجديد المتحدة،إفرنجي، ط1،2004)،ص 128.

الامتعاض السياسي و الشعبي السائد فيها إزاء السياسات الأمريكية إلا أن موسكو ــ بوتين ليست بصدد العودة إلى الشرق الأوسط من البوابة الأيديولوجية فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية[1].

كانت الفترة الثانية لبوتين الأكثر تركيزا على منطقة الشرق الأوسط و قد اعتمد على بريماكوف مرة أخرى في تمرير أهدافه في المنطقة ، ففي سنة 2005 أعاد بريماكوف زيارة المنطقة من جديد لكن تحت قيادة بوتين و ليس يلتسين حينما زار إيران وسوريا والأردن ولبنان، لكن هذه المرة بصفته رئيسا لغرفة التجارة الروسية، ولم تكن رسالة بريماكوف إلى الدول التي زارها في المنطقة مختلفة عن تلك التى حملها حينما قدم إليها قبل أربعة عشر عاما، أو متناقضة مع خط التصعيد الذى يتبعه الرئيس بوتين تجاه المنطقة وهى رسالة تتضمن فكرتين، **أولاهما**: إن الاقتصاد له الأولوية في علاقات روسيا بدول المنطقة وهو ما أكده الرئيس بوتين في زيارتيه للشرق الأوسط، حينما اصطحب معه عددا كبيرا من رجال الأعمال ورؤساء مجالس إدارات شركات الغاز والنفط الروسية الكبرى أما **الفكرة الثانية**، فتروق كثيرا لدى دول المنطقة ــ باستثناء إسرائيل ــ وهى أن وجود روسيا الاستراتيجي فى المنطقة مطلوب باعتباره عاملا مهما لتحقيق توازن القوى[2].

إن المتتبع لسياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط يجد أنها تتعامل مع المنطقة وفق نظرة مجزأة، لا تضع كل دول المنطقة في جهة واحدة بل تتعامل معهم حسب الأولويات الروسية في المنطقة.

فتعاملها مع تركيا و إيران تختلف عن تعاملها مع بلدان العربية التي هي الأخرى تقسمها إلى دول الخليج العربي و دول شمال إفريقيا و دول الحجاز.

و من الواضح ان اغلب تفاعلاتها مع المنطقة تتراوح بين الأغراض الأمنية و السياسة و الاقتصادية، و إن طغت عليها هذه الأخيرة أي البعد الاقتصادي.

بدت الروابط بين روسيا ودول الشرق الأوسط محكومة بالاعتبارات المصلحية بدلاً عن الاعتبارات الإيديولوجية ولا سيما بعد فشل التجربة الشيوعية والتحول إلى تبني اقتصاد السوق وخصخصة المشاريع الاقتصادية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية تخدم السياسة الاقتصادية للبلاد. ويمثل تطوير التعاون الاقتصادي ما بين روسيا ودول الشرق الأوسط احد الخيارات أمام روسيا لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض والمنح الدولية التي تقيد حرية التصرف الخارجي لروسيا لا سيما تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط[3].

ويؤكد الرئيس بوتين على أهمية تطوير العلاقات مع دول المنطقة بقوله : "**كان تطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع البلدان العربية وسيبقى توجهاً مهماً في السياسة الخارجية لروسيا**

1) إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، ص 73.
2) المرجع نفسه، ص 74.
3) عبد العزيز مهدي الرواي ،مرجع سبق ذكره، ص 174.

الاتحادية، ويؤدي تعزيز الاتصالات المباشرة ... دوراً مهماً في هذا المجال. ومن مصلحتنا في الوقت الراهن توسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة والتجارة والتعاون الإنتاجي، وتتوفر إمكانيات كبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة حيث تستطيع الموارد المالية العربية إذا اقترنت بالتكنولوجيا الروسية المعاصرة ان تعطي نتائج جيدة"[1].

ويعود العامل الأهم في عودة الاهتمام الروسي إلى الشرق الأوسط إلى تنافس الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات البترولية التي تزخر بها هذه المنطقة وما ترتب على إقصاء الشركات الروسية من المنافسة في المنطقة ، وهذا ما أكده احد الباحثين الروس بقوله: "أن ما يجري في الشرق الأوسط وفي الخليج لا بد وان ينعكس علينا أو في دول جوارنا القريب من الشيشان وطاجاكستان وأفغانستان"[2].

فعلى صعيد العلاقات العربية، تولي روسيا أهمية كبيرة للمنطقة العربية في الشرق الأوسط، التي عملت مع القيادة الجديدة لبوتين على تمتين العلاقات و إعادة إحياء دور روسيا المنطقة التي شكلت مجالا حيويا ضم أكثر الحلفاء الاتحاد السوفيتي سابق.

فبوتين بدا مصمما على أخذ هذه العلاقات التاريخية لروسيا مع العالم العربي إلى بر الأمان، و هذا ما أكده في فترة حكمه الثانية من 2004 إلى 2008[3].

كما ان روسيا تعمل على تقديم نفسها كبديل من الغرب في المنطقة العربية، خاصة بعدما خسرته من تحالفات و صداقات خلال الفترة التي حكم فيها يلتسين، غير أن هذا المدخل لا يكون عبر المجابهة بصورتها الإيديولوجية او بصورتها العسكرية بل من خلال نهج البراغماتي الذي تبناه بوتين، و الذي يحافظ من خلاله على مصالح روسيا في المنطقة دون أن يدخل في صدامات مع الدول الأخرى المزاحمة في الشرق الأوسط على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكننا ملاحظة صفة أساسية في الإستراتيجية الروسية بالمنطقة هي أن هذا التوجه نحو المنطقة و مساندتها في بعض أزماتها، بل حتى قيامها باستخدام حق النقض من أجل تمرير مصالح هذه الدولة أو تلك في مجلس الأمن و الأمم المتحدة و مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، يتم كنوع من المساومة، في بعض الحالات، من أجل الحصول من الأطراف المتنازعة على أكبر قدر من الفائدة، أو من أجل الضغط بالاتجاه المعاكس في حالة تعرض روسيا لضغوط تمس مصالحها[4]، فروسيا تسير مصالحها في المنطقة بالاستفادة من خبراتها السابقة في مرحلة الاتحاد السوفييتي، إذا أخذت تستخدم أسلوب الربط

1) عبد العزيز مهدي الرواي ،مرجع سبق ذكره، ، ص 175.
2) المرجع نفسه، ص 175.
3) عباس خلف، مرجع سبق ذكره، ص 39.
4) لمى مضر الإمارة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

بين الأزمات للضغط على الولايات المتحدة. على غرار ما يحدث اليوم في سوريا أو قبله في العـــراق حيث أن روسيا تحاول أن تفرض موقفها و تقف عائقا أما تمرير الدول الغربية الأخـــرى مصـــالحها على حساب المصالح الروسية، لكن دون اللجوء إلى الاصطدام أو المواجهة المباشرة.

يمكن تحديد الاتجاهات التالية في السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية:

1- الاتجاه المغاربي: و الذي يهدف إلى إعادة مواقع روسيا في كل من الجزائـــر، المغـــرب، و تونس و ليبيا.

2- الاتجاه المصري.

3- الاتجاه السوري.

4- الاتجاه العراقي.

5- الاتجاه نحو دول الخليج العربي و المملكة العربية السعودية.

و انطلقت روسا في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية المذكورة، طبقا للإرث الموجود في هذه العلاقات، لهذا فروسيا سعت إلى تفعيل المشاريع التي كانت موجودة في هذه الدول، و اســتئناف التعـــــــاون العســـــــكري و التســـــــليحي، و كـــــــذلك إعـــــــادة الـــــــروح إلى مشاريع الطاقة و الكهرباء و النفط و الغاز الموجودة في البلدان العربية، هذا الحال ينطبق على كل من العراق و سوريا و الدول المغاربة و اليمن، أما الجديد في العلاقات العربية الروسية هو الانفتـــاح على دول الخليج العربي و بشكل كامل، فقد تم تفعيل العلاقات الروسية السعودية فقد زار ولي العهـــد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز روسيا في أيلول العام 2003 حيث جرى خلال الزيارة التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي أرست قواعد التعاون الروسي السعودي. كما تتلاقى مصالح البلدين في مجال النفط و الغاز لدى التعامل مع الشؤون الدولية و الإقليمية إذ أنهما من اكبر مصدري المحروقات للعالم ولهما دورً مهم في استقرار أسوق النفط العالمية، فضلاً عـــن دور الشـــركات الروســـية مثـــل (ستروي ترانس غاز) و (لوك أويل) في هذا المجال[1]. كما أن زيارة فلاديمير بوتين المملكة العربية السعودية أكدت على حجم الترابط بين البلدين ،و كان أول رئيس روسي يزور السعودية سنة 2007، و جاءت زيارته بعد الخطاب الشديد اللهجة الذي أدلى به بوتين خلال مؤتمر ميـــونيخ للســـياسة و الأمن، و الذي أعلن فيه أن روسيا لا يمكن أن توافق على سياسة القطب الواحد، سأمت سياسة الإملاء و الترهيب التي أنتجتها الولايات المتحدة في العلاقات الدولية[2].

و بهذا تكون روسيا قد فتحت صفحة جديدة في العلاقات العربية الروسية تمثلت فـــي إقامـــة علاقات اقتصادية تعود بالكثير لصالح الطرفين. وقد عبر بوتين عندما سئل عن حال العلاقات العربية الروسية، و تقييمه لها بقوله:" إن هذه العلاقات إما أن تكون جيدة، أو جيدة جدا"[3].

1) عبد العزيز مهدي الرواي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 177 178.
2) عباس خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 40.
3) عباس خلف، مرجع سبق ذكره،.

في إطار توطيد العلاقات الروسي العربية، قامت موسكو بإلغاء الديون المستحقة على كل من سوريا و العراق و ليبيا و الجزائر و مصر، و كذلك قامت بتزويد الدول العربية خاصة تلك التي كانت لها علاقات متميزة مع الاتحاد السوفييتي بأسلحة روسية جديدة. و كذلك تزويده بقطع غيار جديدة.

كما تسعى موسكو لاستخدام ورقة الصراع العربي الإسرائيلي لكسب الدعم العربي الرسمي و الشعبي من خلال استمرارها في دعم القضية الفلسطينية و المساهمة في عمليات السلام و المفاوضات.

وتتطابق وجهة نظر روسيا مع العالم العربي والإسلامي في الكثير من الأمور والقضايا في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، والعمل على توسيع التعاون بين روسيا والعالم الإسلامي عبر منظمة المؤتمر الإسلامي واللجان المشتركة ضمن مجلس الأعمال الروسي – العربي، وإنشاء مركز الحوار العربي – الروسي الرامي إلى تفعيل التعاون الثقافي بين الجانبين، والذي لاقى ترحيباً من مجلس السفراء العرب في روسيا الاتحادية، الأمر الذي يستدعي في أذهاننا الدور المناط بالثقافتين الروسية والعربية في تكريس وتفعيل مطلب التنوع الثقافي الذي لا محيد عنه في مواجهة نزعات الهيمنة اللغوية والفكرية، ودور الحضارتين العربية والروسية في إرساء إستراتيجية حوار ثري وناجح بين الحضارات ومدى الحاجة إلى هذا الحوار لدرء المخاطر التي أضحت تهدد العالم في أمنه واستقراره كالنزعات العنصرية الثقافية والتطرف الديني والانكفاء على الخصوصيات الضيقة العاجزة عن التواصل مع الآخرين، وفي المقابل فالمملكة العربية السعودية – على سبيل المثال- كانت من البلدان الأوائل التي أيدت مبادرة روسيا بشان الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب ومارست دوراً مهماً في اتخاذ القرار الايجابي في هذا الشأن. وبفضل ذلك شاركت روسيا لأول مرة بصفة مراقب في القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في ديسمبر 2006 في مكة المكرمة[1].

كما أن روسيا تولي أهمية كبيرة في تطوير علاقاتها مع إيران التي يتزايد اهتمامها بمحيطها الإقليمي وخاصة بعد أن دخلت إيران إطار التنافس للدخول إلى جمهوريات آسيا الوسطى مع كل من تركيا المدعومة من الغرب وروسيا التي تعد هذه المنطقة مجالاً حيوياً لها. فإيران تعتمد على روسيا في التزود بالأسلحة كما ان حجم التبادل التجاري بينهما هو اكبر من حجم التبادل التجاري بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى[2].

غير أن الأحداث الأخيرة فيما عرف بالثورات العربية جعل الهوة تتسع بين روسيا وشعوب المنطقة العربية بعد ربيع الثورات العربية التي عصفت بالعالم العربي، والتي أربكت الساسة الروس في اخذ المواقف السريعة، فقد تأخرت روسيا في اخذ المواقف الداعمة لهذه التغيرات العربية معللة دورها بأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة الداخلية، ، أدت هذه المواقف الروسية الحذرة من التغيرات إلى اتساع هوة الثقة بين المنطقة العربية وروسيا ، مما اجبر روسيا

1) عبد العزيز مهدي الرواي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 176 177.
2) المرجع نفسه، ص 175.

والقادة الروس على تغير مواقفهم وتلينها تدريجيا بعد أن أصبحت الهوة كبيرة بين الأنظمـــة القمعيـــة والشعب المصر على التغير. بالرغم من الموقف الروسي المؤكد على أهمية التغييـــر الســـلمي ونبـــذ العنف، والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أســـاس الوفـــاق الـــوطني، ورفض استخدام القوة من جانب السلطة في مواجهة المواطنين دون تنديد أو شجب يمثل انتقادا مباشرا للسلطات الحاكمة. وقد اقتصر ذلك على السلوك اللفظي ممثلاً في تصـــريحات المســـؤولين الـــروس والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية دون تدخل مباشر أو طـــرح مبـــادرات أو محاولـــة وساطة مباشرة، في كل الثورات بلا استثناء[1].

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط.

المطلب الأول :المحددات الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي بروسيا.

تتم عملية صنع القرار في روسيا في إطار بيئة عامة تتضمن العديد من العوامل المـــؤثرة فـــي عملية صنع القرار، و تتضمن كل القوى الداخلية المؤثرة في الساحة السياسية الروسية و أهمها: شكل النظام السياسي الذي يضم الجهاز التنفيذي المعاون للرئيس(الحكومة)، و البرلمان، و كذلك دور النخبة السياسية و الفكرية، و الأحزاب، السياسية، و جماعات المصالح، و الرأي العام، هـــذا إلـــى جانـــب الصحافة و الكنيسة[2].

لكن ما يمكن ملاحظته هو تفـــــاوت الأثر النسبي لتأثير هذه الفواعل في عملية صنع القـــرار الداخلي أو الخارجي. بحيث يبرز أثر متغير بوزن كبير مع غياب أثر المتغيرات الأخـــرى نســـبيا أو بشكل مطلق خاصة على مستوى صنع القرارات الخارجية.و هذا ما سنوضحه بتفصيل في العناصـــر الموالية.

أولا: بنية النظام السياسي الروسي و مكانة منصب الرئيس في عملية اتخاذ القرارات:

ظلت روسيا محكومة بدستور 12 نيسان/أبريل لعام 1978 حتى بعد انهيار الاتحاد الســـوفييتي إلى أن تم تبني الدستور الجديد في 12 كانون الأول/ديسمبر عام 1993 بعد إجراء الاستفـــــتاء عليه، و وفقا له فإن روسيا دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري رئاسي، و يتكون نظام الحكم فـــي روسيا من سلطتين: السلطة التنفيذية (الحكومة) و السلطة التشريعية.

بالنسبة إلى **الحكومة** فإنها تتألف من رئيس الوزراء و نوابه و الوزراء، و يقوم رئـــيس الجمهوريـــة بتعيين رئيس الوزراء –ويشترط في هذا موافقة الدوما (مجلس الدولة) – كما أنه ينفرد بعزل الوزراء و تعيينهم. و مهمة الحكومة تنفيذية بالأساس، حيث تمثل أهم اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية

1) خالد ممدوح العزي،"**الثورة السورية: والتعاطي الروسي الجديد ...دارسة لمواقف روسيا اتجاه الثورة السورية** "، نقلا عن موقع: **http://www.tawassoul.net/index.php/2011-01-30-04-37-41**

2) نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص111-112.

للدوما، و العمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية و الائتمانية، و كذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة و العلوم و التعليم و الصحة و غيرها من المجالات، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة، فالحكومة **هي مجرد معاون للرئيس و ليس لها أي سلطات في مواجهته**، و تأثيرها يقتصر على مجرد إبداء رأي و المشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ.

أما **السلطة التشريعية (البرلمان)** فتتألف من مجلسين: مجلس الفدرالية، و هو المجلس الأعلى و يتكون من 178 عضوا، عن كل وحدة من الوحدات الـ 85 المكونة للدولة[*]. و مجلس (الدوما) و هو المجلس الأدنى و يتكون من 450 عضوا، يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات نصفهم (225 عضوا) عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، و النصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي و الانتخابات بالقائمة الحزبية بحد أدنى 5 % لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان. و يتولى المجلس الأعلى كل الأمور المتعلقة بالفدرالية، و منها حدود الدولة و استخدام القوات المسلحة خارج روسيا، أما المجلس الأدنى فهو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صنع القوانين[1].

- علاقة الرئيس بالبرلمان و مكانته في عملية اتخاذ القرارات:

النظام المعمول به إذا في روسيا في ظل دستور 1993 هو نظام رئاسي، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، تبرز محدودية دور البرلمان و تأثيره في عملية صنع القرار بالنظر إلى السلطات الواسعة التي منحها الدستور للرئيس في مواجهة الدوما،فللرئيس حق حل مجلس الدوما و الدعوة إجراء انتخابات جديدة. و على حين تلزم موافقة الدوما على ترشيح الرئيس لمنصب رئيس الوزراء، فإن الدستور يعطي للرئيس الحق في حالة رفض الدوما ترشيح الرئيس للمرة الثالثة بأن يقوم بتعيين رئيس الوزراء و حل الدوما و الدعوة لانتخابات جديدة[2].

فمنصب رئيس الجمهورية الذي شغله يلتسين مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح تدريجيا هو المؤسسة المهيمنة لدرجة أن البعض تخوف من أن يلتسين قد جمع بين يديه سلطات كبيرة بحيث لا يمكن السيطرة عليه[3]،و قد أدت الظروف و الأحداث التي مرت بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى ضرورة تقوية السلطة التنفيذية و الاتساع التدريجي لسلطات الرئيس الذي منحه البرلمان (مجلس نواب الشعب) سلطات واسعة في تشرين الثاني/نوفمبر 1991 لمساعدته على تنفيذ برنامجه الإصلاحي[4].

---

[*]) يضم مجلس الفدرالية في عضويته 178 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الفدرالية الأساسية بواقع ممثلين عن كل وحدة (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية).

1) نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، مرجع سبق ذكره ،ص 112.

2) المرجع نفسه.

3) غابرييل ألموند و آخرون، **السياسة المقارنة-إطار نظري**، ترجمة: محمد راهي بشير المغربي، (منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط 1، 1996) ، ص 39.

4) نورهان الشيخ، ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 112.

وصف نظام الحكم الروسي بـــ"السلطة العمودية" و هو مصطلح ابتكرته النخبة الروسية لوصف نظام الحكم الدكتاتوري المرتكز على الخضوع و على هيمنة السلطة التنفيذية[1].

تصف الدارسة المتخصصة في الشؤون الروسية "**ليليا شيفتسوفا**"[*] شكل النظام الروســـي و هيمنـــة الرئيس، في هذا الصدد بقولها:" إن النظام الروسي هو نموذج مميز من أنظمة الحكم تشتمل مواصفاته على مبدأ الرعاية الأبوية، و هيمنة الدولة على الفرد، و الانعزال على العالم الخارجي، مع الطمـــوح بأن تكون دولة عظمى. و في قلب هذا النظام يقبع الزعيم الكلي للسلطة، الذي يعلو فـــــوق القانون، و الذي يحتكر كل السلطات، بدون أي محاسبة، و الذي يهمش كل المؤسسات الأخرى و يحولها إلـــى مجرد وظائف إدارية ثانوية"[2].

و يمكن تلخيص الصلاحيات التي كفلها دستور 1993، للرئيس و التي مثلت أدوات فعالة بيده لمواجهة الدوما و الهيمنة على قراراته، في النقاط التالية:

- تمتع الرئيس في النظام الروسي بصلاحيات واسعة النطاق، فهو الذي يمثل الدولـــــــة في الداخل و الخارج. و هو الذي يحدد الخطوط العريضة و اتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية.

- له حق تعيين رئيس الوزراء، و تعيين و عزل نواب رئيس الوزراء و الوزراء. و من حقه كـــذلك حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضروريا.

- له حق تعيين رئيس البنك المركزي و قضاة المحاكم العليا. و منها المحكمة الدستورية، و كـــذلك ممثليه في أنحاء الدولة.

- يقوم بتشكيل و رئاسة مجلس الأمن القومي، و يقر السياسة الدفاعية للدولة، و هو القائـــد الأعلـــى للقوات المسلحة الروسية.

- له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، و كذلك اقتراح تعديل الدستور و اقتـــراح القوانين، و يقوم كذلك بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو أي تهديـــد مفاجئ. و له كذلك حق إعلان حالة الطوارئ في البلاد.فلملاحظ أ، الرئيس هو كل شيء في الدولة

ثانيا: القوى السياسية الأخرى المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا، وتضم[3]:

الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الرأي العام و الصحافة و الكنيسة.

- **فالأحزاب السياسية**: في روسيا محدودة العضوية حيث وصلت في بعض الأحيان كما هو الحال في الحزب الديمقراطي الدستوري إلى 300عضو ،كما أن معظمها ليس له فروع أو وجود في كافة أنحاء روسيا، ولا يوجد حزب يعتبر ذا قاعدة شعبية عريضة ، وقد وضح ذلك في الانتخابات

---

1) ليليا شيفتسوفا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

*)ليليا شيفتسوفا: عضو بارز في البرنامج الروسي الأوربي الآسيوي في مؤسسة كارنيجي إندومينت للسلام العالمي، و هي واحدة من ألمع المحللين السياسيين في روسيا، و صحفية بارزة، ألفت العديد من الكتب حول الشؤون الروسية أبرزها (روسيا يلتسين: الخرافات و الحقيقة) و شاركت في إعداد كتاب (غورباتشيف، يلتسين، بوتين: القيادة السياسية في الفترة الانتقالية لروسيا).

2) ليليا شيفتسوفا، مرجع سبق ذكره،، ص 29.

3) نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 114-116.

التشريعية لعام 1993 حيث أخفق كثير من الأحزاب في جمع الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة لاشتراكها في الانتخابات، ومن ثم فإنه في ظل هذا التشتت و العدد الهائل من الأحزاب يصعب القول بأن هناك نظاما حزبيا بالمعنى الواضح في روسيا. غير أن حزب روسيا الموحدة أصبح اليوم حزب يحظى بشعبية كبيرة خاصة و ان الرئيس بوتين يشكل له دعما مستمرا.ما عدا حزب روسيا الموحدة الذي يدعمه الرئيس بوتين. و يمكن تصنيف هذه الأحزاب إلى مجموعتين وفقا لتأييدها لسياسة الرئيس أو معارضتها لهذه السياسة.

و قد سجل أكثر من 150 حزبا وتكتلا وحركة سياسية، لدى وزارة العدل الروسية، بدءاً من 19 ديسمبر 1998. من أهم التنظيمات الحزبية في روسيا[1]:

الحزب الشيوعي إذ ظل الحزب الشيوعي، هو الحزب الوَحيد في الاتحاد السوفيتي السابق، حتى مارس 1990، حين أُلغيت المادة السادِسة من الدستور، التي كانت تمنح الحزب الشيوعي السُّلطة؛ وبدأ تشكيل تجمع الأحزاب الديمقراطية، الذي عُرِف بالحرَكة الديمقراطية الرّوسيّة. وقد بدأَت الحرَكة بإجراء الإصلاحات، كما ضمِنَت نجاح الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، في انتخابات يونيه 1991. و بانهيار الاتحاد السوفيتي، انقسمَت الحركة، وتشكلَت مكانها أحزاب ديمقراطية منفصلة. ومن أهم الأحزاب الروسية الحالية:

أ. الحزب الزراعي ــ الصناعي.

ب. الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، ويتزعمه جينادي زيوجانوف.

ج. حزب الوطن الأم لعموم روسيا OVR.

د. الحزب الروسي اللّيبرالي الديموقراطي LDPR.

هـــ اتحاد القوى اليمينية.

و. كتلة يابولكو.

ز. تكتل الوحدة Jedinstvo.

ح. كتلة الوطن الأم

ط. روسيا الموحدة.

- من ناحية أخرى، **فإن جماعات المصالح**: في روسيا لا تمثل قوة مؤثرة أو ضاغطة على صـــانعي القرار.فأكثر هذه الجماعات تأثيرا و نشاطا، وهم العمال الذين ينتظمون في "اتحاد النقابات المستقلة" و يضم 50 مليون عضو، هي في حقيقتها منظمات ضعيفة حيث كانت تابعة للحزب الشيوعي ولم تعتـــد الحركة باستقلالية.

1) موسوعة مقاتل الصحراء، قسم دول و مدن و أماكن مشهورة، " **روسيا**"، نقلا عن موقع:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/RUSSIA/Sec04.doc_cvt.htm

- كما أنه و لأول مرة في روسيا يبدأ تبلور **رأي عام** يأخذه صانع القرار في الحسبان عند اتخاذ القرارات ،حيث بدأ الاهتمام باستطلاعات الرأي العام ،و ظهر العديد من مؤسسات استطلاع الرأي العام و التي عادة ما تنشر استطلاعاتها على نطاق واسع في الأزفيستيا و البرافدا وغيرهما من الصحف و المجلات الروسية ،إلا أن الرأي العام كقوة تأثيرية لها دور محدود و خصوصا في ظل تردي مستويات المعيشة و تدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين و انشغالهم بقضاء لوازمهم المعيشية اليومية. فالشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل القيصرية ثم الشيوعية وفي ظل ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر و قوي، وإن كان دوره قد أخذ في الزيادة التدريجية فمما لاشك فيه أن دور الرأي العام في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران/يونيو - تموز/يوليو1996 كان أكثر بروزا وفعالية منه في الانتخابات التشريعية و خصوصا تلك التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 1993.

- **أما بالنسبة للصحافة الروسية** فقد حصلت على قدر كبير من الحرية منذ قدوم غورباتشوف إلى السلطة و بدء إصلاحاته.وفي منتصف عام1993 أصدر البرلمان الروسي قانونا للصحافة يكفل لها الحماية والعمل بحرية،إلا أنه من الناحية العملية ما زالت الصحافة الروسية تعاني العديد من القيود وقدرا من التبعية، فهي تعتمد إما على الدعم الحكومي لها أو أن رجال المال و الشركات الكبرى بدأوا يتدخلون في سياساتها. وتجدر الإشارة إلى نشاط رأس المال اليهودي في هذا المجال و سيطرته على عدد من الصحف المهمة،بل وعلى قنوات تلفزيونية منها أكبر شركة تلفزيون أهلية"إن.تي.في"التي يمتلكها "**فلاديمير جوسينكسي**" رئيس المؤتمر القومي اليهودي الروسي.إلا أن الصعوبة الحقيقية التي تواجه الصحافة الروسية بصفة عامة هي فقدان الثقة من جانب الجماهير بالصحافة.

- من ناحية أخرى بدأت **الكنيسة** باستعادة دورها الروحي و ممارسة دور سياسي نشط منذ عام1987 وأصبحت مصدرا للشرعية السياسية.وقد ظهر هذا في مناسبات عديدة منها حضور البطريرك أليكسي الثاني رئيس الكنيسة الأرثوذكسية مراسم تولي يلتسين السلطة عام1990 كما أن هناك بعض الحركات المسيحية التي تعمل في السياسة لعل أبرزها الحركة الديمقراطية المسيحية الروسية.هذا فضلا عن أن بعض أساقفة الكنيسة على علاقة قوية بالقوميين و المحافظين و لكن تظل هناك انقسامات داخل الكنيسة ضعيفة نسبيا من الناحية التنظيمية وهو ما يقلل من تأثيرها و فعاليتها على المستويين السياسي و الشعبي.

لكن يبقى أهم ما يلاحظ في هذا الإطار محدودية تأثير و دور هذه القوى في مجملها. خاصة مع مرحلة حكم بوتين، الذي حاول تركيز كل سلطات اتخاذ القرار في يده، لتجاوز الأزمات التي تعيشها روسيا، و التي تتطلب سرعة في اتخاذ القرارات السريعة و المناسبة[1].

1) موسوعة مقاتل الصحراء، قسم دول و مدن و أماكن مشهورة، " **روسيا**"، مرجع سبق ذكره.

- **أما بالنسبة للجيش** و دوره في عملية صنع القرار، فيتحدد ربما هنا بمقولة "صمويل هانتنغتون في كتابه"soldiers and state حينما كان يتحدث عن تدخل العسكريين في السياسة، فهو يرى أنه حينما يوجد فراغ سياسي ، و بخاصة في فترات الانتقال أو التحديث تزداد فرصة الجيش للتدخل في العمل السياسي،وإذا طبقنا هذه المقولة على الحالة الروسية نجد أنه على الرغم من كل محاولات يلتسين ملء كل الفراغات في النظام السياسي الروسي ،إلا أن هذا النظام بحكم أنه يهمش البرلمان و القوى الحزبية فهو يعاني –بالفعل- فراغا سياسيا ما ،هذا في الوقت الذي تمر فيه روسيا بعملية انتقال أو تحول أو تحديث...الخ،ومن هنا –واتساقا مع ما ذهب إليه هانتنغتون-كان من المفروض أن تزداد فرصة تدخل الجيش الروسي في الحياة السياسية الروسية،بيد أن اللافت للنظر أن هذا الجيش –ولا سيما في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية-يعاني نقصا شديدا في إمكاناته ، إذ يتم فقط تدبير 19بالمئة من احتياجاته الغذائية و النسبة الباقية يدبرها كل فرد بمعرفته.

و من هنا فإن السؤال المطروح هو: هل سيكون الجيش الروسي بحكم الإحباط قوة سياسية أم أنه لن يكون كذلك؟يبقى في التقدير أن الجيش الروسي لن يمثل صانع قرار سياسي مهم على الرغم من كل الإحباطات التي يعانيها ،فقد تردد هذا الجيش كثيرا في مساعدة يلتسين في تشرين الأول/أكتوبر 1993 عندما تم اقتحام مبنى البرلمان،وكان موقف الجيش من قضية الشيشان يميل إلى عدم التدخل، بل كان هناك ثمة انقسام داخل الجيش بصدد هذه القضية بين وزير الدفاع و رئيس هيئة الأركان[1].

ثالثا:الأوضاع الاقتصادية.

لقد عانى الاقتصاد الروسي من الانحلال مدة طويلة قبل أن يتولى بوتين منصبه كرئيس للدولة الروسية فقد امتلكت روسيا القوة العسكرية لكنها افتقرت إلى القاعدة الاقتصادية. فقد كانت رؤية الرئيس يلتسن أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة أو ما يسمى (العلاج بالصدمة) لتحقيق النمو الاقتصادي وبدأ منذ العام 1992 بتحرير التجارة وخفض الإنفاق الحكومي وإصلاح الضرائب وخصخصة مؤسسات الدولة وغيرها لتحقيق هذا الهدف.

وجاءت محاولة موسكو تحويل المركب الصناعي - العسكري الذي يمثل 80 % من واردات الخزانة العامة إلى إنتاج صناعي، والتعهد الروسي بالحد من مبيعات السلاح ليشكل مأزقاً بالنسبة للخزانة الروسية بعد اختفاء عملاء مثل إثيوبيا وأفغانستان وكوبا وكوريا الشمالية وأيضا دول أوربا الشرقية. فضلاً عن المساندة الروسية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج ومقاطعة ليبيا أدت إلى زيادة خسائر موسكو المالية وكانت هذه السياسة موضع نقد من قبل البرلمان الروسي وخصوصاً في التخلي عن الدول التي كانت حليفة في الماضي[2].

1) إبراهيم عرفات، ضمن : الحلقة النقاشية، لورقة عمل: نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"،مرجع سبق ذكره ، ص ص 134-135.

2) عبد العزيز مهدي الرواي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 179.

ومع استمرار تردد المؤسسات المالية الغربية تجاه دعم روسيا بدأت السياسة الخارجية الروسية تقلص الالتزام نحو الغرب، وبدأت محاولات استعادة ودعم وجود الدبلوماسية الروسية في المناطق التي شهدت تقلصاً وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، ومن هنا نجد أن الموقف تجاه العراق قد تحول إلى المناداة برفع العقوبات المفروضة على العراق قبل احتلاله العام 2003 .

أن هدف الرئيس بوتين البعيد المدى هو استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى من خلال إعادة توجيه الاقتصاد. إلا أن البلاد واجهت مشاكل جدية مثل نقص رأس المال وصعوبات تقديم الاستثمار الأجنبي وأعباء الدين الثقيل بالوقت الذي وصل فيه الدين الروسي الخارجي إلى حوالي 165 بليون

19 بليون دولار ليصل إلى حوالي 10 % من الناتج القومي - دولار حيث أعيد تسديد حوالي 14 الإجمالي خلال حقبة بوتين الأولى، يضاف إلى ذلك أعباء إيواء الشيشان وإسكانهم بعد الحرب والذي استلزم مبالغ كبيرة من المال، وبالشكل الذي لم يترك في الولاية الأولى للرئيس بوتين أي فرصة للتحرك سوى طلب المساعدة الاقتصادية من الدول الغربية، ولهذا بقيت العلاقات الخارجية الروسية محددة بشدة ومقيدة، والعقبات التي عانت منها الدولة في الجانب الاقتصادي كانت جزء مهماً في التحرك السياسي الخارجي للرئيس بوتين، حيث كان لتحسن أداء الاقتصاد الروسي في العام 2000

وتزايد معدل النمو الذي وصل إلى نسبة 6,9 % خلال الحقبة من كانون الثاني إلى آب العام 2003 دور واضح على مجمل أوضاع البلاد، إذ كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنها ستفي كلياً بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن العام 2002 والذي يقدر بمليار دولار. كما أعلنت روسيا إلغاء 35 مليار دولار من أصل ما نسبته 17,3 % من الديون المستحقة على الدول الإفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الإفريقية. وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة السبع الصناعية الكبار ،لتتحول بذلك إلى مجموعة الثمانية في حزيران 2002 [1].

المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي بروسيا.

تضم هذه الفئة من المحدـــــدات التي يكون مصدرها البيـــــئة الخارجية أي النظـــام الدولي و مدخلاته،بالإضافة إلى متغيرات النظام الإقليمي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية.

أولا: المتغير الأمريكي:

نظرت الولايات المتحدة إلى روسيا بعين الريبة، ولا سيما بعد تصاعد الطموحات الروسية بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعلياً في النظام العالمي الجديد، ومن ثم اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى استمالة روسيا من جديد نحو أوروبا، عبر إقناعها بعدم جدوى المحاولات استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الروسي، فضلاً على المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية بالتفكك. وفي سبيل ذلك استخدمت الإدارة الأمريكية،

1) المرجع نفسه، ص 180.

أساليب متنوعة، منها ضم روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع بالأمن في نطاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تكون لروسيا العضوية فيها. ولكنها من ناحية ثانية، اتبعت سياسة العصا والتهديد والتطويق مع روسيا، فاتجهت إلى توسيع حلف الناتو، لاحتواء روسيا من جهة أوروبا الشرقية، كما اتبعت سياسة نشطة في قلب أوراسيا للحد من النفوذ الروسي في المنطقة، وتبنت استكمال برنامج الدرع الصاروخية الأمريكي. وعملت الولايات المتحدة كذلك على إلغاء المعاهدات الموقعة سابقا مع الاتحاد السوفيتي، لأن الأوضاع الدولية قد تغيرت، واستبدلتها بمنظومات إقليمية تحجم روسيا وتضعها في دائرة صغرى لا تستطيع من خلالها الخروج من العزلة التي فرضت عليها. كما وجهت الإدارة الأمريكية انتقادات كبيرة إلى السياسة الروسية في مجال تجارة السلاح، ونقل التكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما إلى كوريا الشمالية و إيران[1].وهذه الضغوط تؤثر على كيفية صنع القرارات الخارجية بروسيا .

ثانيا: توسع حلف الناتو.

لقد مثّل توسع حلف الناتو شرقاً تهديدا لمصالح وأمن روسيا بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى عزل روسيا عن أوربا ويقضي على أملها في الاندماج في العمليات التكاملية التجارية على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، بل أن الروس يعتقدون بان هذا التوسع سوف يؤدي إلى بروز خطوط تماس جديدة في القارة تنذر بعودة الحرب الباردة.وهذا يعني أنه في حالة المساس بمصالح روسيا فإنها سوف تتخذ القرارات الخارجية المناسبة لذلك .

ثالثا: المتغير الإقليمي

مع انهيار الاتحاد السوفييتي، واجهت روسيا العديد من التحديات الإقليمية الجديدة التي فرضتها معطيات الجغرافية، فلم يعد بمقدور روسيا السيطرة إيديولوجيا و لا سياسيا و لا عسكريا على حلفاءها السابقين من الجمهوريات السوفييتية، بل إن جزءا مهما من مجالها الحيوي تراجع بما لا يخدم مصالحها، عموم ما يمكن ملاحظته في المتغير الإقليمي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية هو:

1- فقدان السلطة على دول الاتحاد السوفيتي السابق(دول البلطيق، ودول أوروبا الشرقية، ودول آسيا الوسطى)، التي كانت حتى وقت قريب تخضع لسيطرة المركز في موسكو.

2- ضياع ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، بعد أن استغلت لعقود.

3- انفضاض حلفاؤها في منظومة الدول الاشتراكية.

كانت خسارة أوكرانيا مصدر القلق الأعظم، فلم يقتصر قيام دولة أوكرانيا مستقلة على تحدي الروس فيها وحملهم على إعادة النظر في هويتهم السياسية والعرقية، بل إنه مثل أيضا انتكاسة جيوبوليتيكية خطيرة للدولة الروسية. بالإضافة إلى تسجيل خسارة اقتصاد زراعي وصناعي يحمل

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

إمكانات ثرية، كما أن استقلال أوكرانيا حرم روسيا موقعها المتحكم في البحر الأسود، حيث كانت أوديسا قد أدت دور البوابة الحيوية لروسيا في التجارة مع البحر الأبيض المتوسط والعالم الذي يليه[1].

لقد أبدت روسيا وما زالت تبدي اهتماما كبيرا بالقوقاز، عسكريا وسياسيا واقتصاديا. وعلى الرغم من الأهمية المطلقة لإقليم القوقاز، فإن الوزن النسبي لهذا الإقليم اختلف بتغيّر خريطة روسيا الجغرافية السياسية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- قبل تفكك الاتحاد السوفيتي كانت المناطق في القوقاز واقعة تحت سيطرة ونفوذ المركز في موسكو، وبعيدة عن الحدود الروسية – التركية والروسية – الإيرانية.
- إن تدفق النفط في منطقة بحر قزوين يجعل روسيا مستعدة في سبيل إبقاء الأراضي في الجنوب كافة غير بعيدة عن سيطرتها – بتهاج مختلف الأساليب والوسائل، وخصوصاً في ظل التوغل الأمريكي – الأوروبي في القوقاز وآسيا الوسطى، من خلال شركات الاستثمار النفطية.
- أفضت أحداث 11 سبتمبر 2001 م، التي اتخذتها الولايات المتحدة ذريعة لحربها في أفغانستان، إلى وصول القواعد العسكرية الأمريكية إلى أطراف الحدود الروسية، وصار القوقاز على مرمى حجر من هذه القوات التي تتوغل رويداً رويداً في دول الاتحاد السوفيتي السابق، وكما مارست روسيا القيصرية، ومن بعدها الاتحاد السوفيتي السابق نوعاً من الهيمنة الإقليمية على المناطق المجاورة لها، التي ظلت بمثابة التوابع التي تدور في الفلك الروسي[2].

كل هذه التغيرات حاولت روسيا استيعابها و أطلقت مبدأ جيد في السياسة الخارجية هو "الجوار القريب الذي يضم المناطق المحاذية لروسيا و التي كانت تابعة لها سابقا، باعتبارها خطوط حمراء لا يسمح باجتيازها، كما أدى هذا التقلص في المجال الحيوي لروسيا إلى ازدياد صعوبة حصولها على مصادر الطاقة في الجمهوريات السوفيتية السابقة.

على العموم صاغت روسيا إستراتيجية للتعامل مع هذا الوضع الجديد يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الحفاظ على البنيان القومي الروسي وصونه بالتصدي لأي محاولات للتغلغل والاختراق الخارجي.
- استبقاء الأقاليم المجاورة في وضع من الضعف الشديد حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن القومي الروسي، وذلك من خلال محاولاتها وضع اليد على أي محاولة من محاولات البناء الذاتي للقوة العسكرية المستقلة، على غرار دخولها في حرب ضد جورجيا و مناوشات مع أوكرانيا اللتان استقويتا بالدعم الغربي.

---

1) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره)، ص ص 209-210.

2) المرجع نفسه، ص ص 210-211.

- بقاء الإستراتيجية الروسية ذات شقين في توجهاتها: الأول هو الشق الآسيوي الذي يتمثل في التوجّه نحو الدول الآسيوية، والثاني يتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة، والتحكم في الممرات والمضايق البحرية، وذلك بسبب معاناتها من حالة العزلة[1].

المبحث الرابع: أهداف و وسائل السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

لا تخرج الأهداف التي تسطرها روسيا في منطقة الشرق الأوسط عن إطار المبادئ الأساسية التي تحكم سياستها الخارجية بشكل عام. و يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

أولا: مزاحمة الولايات المتحدة و تحقيق التوازن الاستراتيجي.

بعد ان دخلت روسيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، أعلن بوتين بأن روسيا غير مرتاحة و لن ترضى بالسياسة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية، و بالانطلاق من هذا الموقف، تسعى روسيا عبر سياستها الخارجية إلى بسط نفوذها في المناطق الحيوية في العالم، فتواجد روسيا و عودتها لمنطقة الشرق الأوسط يفهم على أنه مزاحمة لواشنطن في المنطقة بالقدر الذى ينهك الأخيرة استراتيجيا حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية وإذا كانت موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب إلا أنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي مشاغلة الولايات المتحدة واستدراجها في مشاغبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها فكما أعلنت عن بناء نظام جديد للدفاع الجوى بحلول عام 2015 وسارعت إلى غرس علمها في قاع البحر في منطقة القطب الشمالي فور إعلان كندا عن بناء كسارات ثلج مسلح، ة وأطلقت طائرات بعيدة المدى حلقت بالقرب من القاعدة الأمريكية فى جوام في المحيط الهادي، فإن موسكو قامت فى أغسطس 2007 بالإعلان ــ على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال فلاديمير ماسورين ــ عن دراسة تقضى بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية روسية يفضل الروس أن يكون مقرها سوريا[2].

وقد قدم التورط الأمريكي فى العراق إلى روسيا فرصة إستراتيجية مهمة على طبق من فضة فقد تزامن الانغماس الأمريكي فى بلاد الرافدين مع صعود إقليمي واضح لإيران، لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في القلب منه تماما فهي أي موسكو وقفت إلى جانب إيران فى بناء مفاعل بوشهر النووي، وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة ــ ولا تزال ــ قلقا وإزعاجا واضحا خشية انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره ،ص ص 90-91.
2) إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وبسبب المأزق العراقي، إلى جانب خطورة الدخول حاليا فى مواجهة عسكرية مع إيران، فــإن كــل انشغال أمريكي فى الشرق الأوسط بات يمثل بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسارة جديدة، بينمــا يمثل لموسكو نافذة تؤدى إلى فرصة يجب ألا تضيع وينطبق هذا ــ على سبيل المثال ــ على موقــف روسيا من وصول حركة حماس إلى الحكم فى الأراضي الفلسطينية حيث بادرت موسكو إلى استقبال قيادات حماس على أراضيها فى فبراير 2007، مبررة علاقاتها بالحركة ــ التى تضعها واشنطن فى قائمة الإرهاب الدولى ــ على أساس أن قادتها كما ذهب وزير الدفاع الروسي سيرجى ايفانوف "قــد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة".

كما ان أحداث الربيع العربي و خاصة ما يحدث في سوريا أثبت إلى حد بعيد مدى تمسك روسيا بهذا الطرح القائم على وضع حد للتفرد الأميركي و حلفاءه في إدارة القضايا في الشرق الأوسط بمعزل عن مصالح روسيا و حلفاءها، يرى محللون سياسيون وخبراء استراتجيين، بان روســيا الــذي أغضــبها التدخل العسكري الدولي في ليبيا ترفض التعاون مع هذه الدول الراعية في ممارســة الضــغط علــى سورية،حرصا منها على صون علاقاتها الوثيقة مع هذا البلد من جهة ، وعلى الدفاع عن مصالحها من جهة أخرى[1].

ثانيا:الأهداف الاقتصادية:

من الواضح أن رجوع روسيا للشرق الأوسط جاء بمضامين اقتصادية و مصلحية، و هذا مــا أكــده بريماكوف في زيارته للمنطقة سنة 2005 يحمل رسالة تركز على أولوية الاقتصــاد فــي العلاقــات الروسية بمنطقة الشرق الأوسط، بحيث نجحت روسيا ــ بوتين فى أن توفق أهدافها الاقتصــادية فــى الشرق الأوسط فى إطار مصلحتها الاستراتيجية فى إنهاك الولايات المتحدة فى المنطقة وذلك لأن أحد أبواب عودة موسكو إلى المنطقة جاء عبر تنشيط صادراتها من العتاد العسكرى ولكن التعامــل هــذه المرة يتم بأثمان السوق العالمية، وليس كما كان يجرى خلال سنوات الحرب الباردة حينما كان الدافع الأيديولوجى يتغلب على المنطق الاقتصادي، فكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء موسكو تجدول أو تخفض أو حتى تلغى كليا فروسيا قبضت ــ على سبيل المثال ــ 800 مليون دولار مــن إيــران نظير بناء مفاعل بوشهر إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى، سيجرى بناؤهــا فــى المستقبل، بالتقنيات اللازمة وبرغم اعتراضات الولايات المتحدة وإسرائيل على التعاون النووي بــين إيران وروسيا بشكل خاص، والعسكري بوجه عام، إلا أن موسكو تضع نصب عينيها أنــه لا ســبيل لإزاحتها من السوق الدولية للطاقة الذرية التى زاد حجمها كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة. كذلك فقــد ظفرت موسكو بعقود للتسليح من قبل المغرب وأخرى مع الجزائر فى صفقة تقدر قيمتها بنحــو 7.5 مليار دولار نظير بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوى ودبابات ولم تكن دول الخليج العربي التى بدأت علاقاتها مع موسكو فى التحسن منذ عهد بيرسترويكا جورباتشوف بعيدة عــن تقــديرات

1) خالد ممدوح العزي، مرجع سبق ذكره.

بوتين الذى زار اثنتين منها فى فبراير 2007 وهما السعودية وقطر وقد اشتملت مباحثات بوتين فى الرياض على بيعها دبابات T ــ 90 الروسية المتطورة إلى جانب التشاور فى الدوحة حول إمكانية إنشاء منظمة لمصدري الغاز الطبيعي تضم ــ إلى جانب روسيا وقطر ــ كلا من الجزائر وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وفنزويلا.

ولأن روسيا الجديدة مع بوتين فصلت الاعتبارات الأيديولوجية عن تلك الاقتصادية فإنها وضعت مسألة تطوير علاقاتها بإسرائيل ضمن أولوياتها فى الشرق الأوسط فخلال الفترة ما بين 2000 إلى 2006، تضاعف حجم التجارة بين روسيا وإسرائيل، فوصل إلى 1.5 مليار دولار إلى جانب مليار دولار أخرى على هيئة صفقات من مواد الطاقة وقد أصبحت روسيا تؤمن لإسرائيل 88% من احتياجاتها من النفط الخام الذى تحصل عليه من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب اتفاق الجانبين على زيادة حصة الغاز الروسي فى واردات الغاز الإسرائيلية من 1% حاليا إلى 25% بحلول عام 2025 [1].

أضف إلى هذه المكاسب انفتاح روسيا بشكل جدي على الدول الخليجية، فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى خلق صدامات ومواجهات مع إي طرف كان، فالمشاكل الداخلية لروسيا أصبحت تشكل محور السياسة الخارجية الروسية ومحاولة إيجاد توازن مع كل الأطراف في المنطقة واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج العربي سواءاً دول مجلس التعاون الخليجي أو العراق أو إيران[2].كما قدمت روسيا في علاقاتها مع دول الخليج إمكانية تزويد هذه الدول بالأسلحة الروسية الحديثة المتطورة، و كذلك إمكانية استثمار دول الخليج في روسيا و خاصة في مجالات الغاز و النفط[3].فنلحظ أن لروسيا أهداف كبيرة في الشرق الأوسط تسعى لتحقيقها بكل الوسائل .

ثالثا: الأهداف الأمنية.

هناك أهداف أمنية و إستراتيجية تسعى روسيا لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، حتمتها قواعد الجغرافيا والديموجرافيا، فالشرق الأوسط يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما موسكو جوارا قريبا لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها ومن هنا، كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، باعتبارهما أكثر دول الشرق الأوسط رغبة فى النفاذ إلى هاتين المنطقتين لما يجمعهما مع شعوبهما من تشابك عرقي وديني ولغوى وبقدر ما يفيد توثيق العلاقة مع إيران فى إزعاج الولايات المتحدة وفى جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران فإنه يعتبر إحدى وسائل موسكو فى تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا، الذين يقدر عددهم بنحو 20 مليونا وبالأخص فى منطقة القوقاز

1) إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 73 74.
2) عبد العزيز مهدي الرواي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 176 177.
3) عباس خلف ، مرجع سبق ذكره، ص 40.

التي تعانى فيها موسكو مشكلات حادة علاوة على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالا حيويا يجب أن يظل مقصورا عليها ومن المخاطر الرئيسية التى جعلت موسكو ــ بوتين تزيد اهتمامها بالشــرق الأوسط برزت مسألة الإسلام العابر للحدود الذي اقترن منذ أحداث الحادي عشر من ســبتمبر 2001 بالإرهاب وتلك في حد ذاتها مسألة فرضت على موسكو توسيع قاعدة التنسـيق مــع بلــدان الشــرق الأوسط، ولم يقتصر الأمر على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها فــى بلــدان الشرق الأوسط العربية، وإنما شمل أيضا إسرائيل التى تجرى مع روسيا منذ 2004 تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب فضلا عن قيام ديمترى كوزاك ــ مبعوث الرئيس بوتين إلــى منطقــة شــمال القوقاز فور تعيينه فى مارس 2004 ــ بعدة زيارات إلى إسرائيل أسفرت عــن توقيــع عــدد مــن الاتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب، من بينها بيع طائرات إسرائيلية بدون طيار إلــى روســيا لمراقبــة الحدود حول جمهورية الشيشان[1].

رابعا: ألأهداف الدبلوماسية.

تسعى روسيا من خلال هذا الهدف إلى الظهور بمنظر الدولة المحبة للســلام، خاصــة فــي تعاطيها مع الأزمات المتمثلة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية، و كذلك الأزمة في سوريا، بحيث تؤكد باستمرار على ضرورة الرجوع إلى الأمم المتحدة و احترام القوانين الدولية في حل المنازعات بالطرق السلمية. و من خلال هذا الدور تســعى روسيا لتعزيز مكانتها بالمنطقة و كذلك توطيد علاقاتها مع دول و شعوب المنطقة.ولتحقيق مختلف هذه الأهداف تسعى روسيا إلى استخدام كافة الوسائل الممكنة للوصول إليها وهذا ما سنتطرق إليــه فــي العنصر الموالي .

المطلب الثاني: وسائل تحقيق السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

هناك مجموعة من الوسائل تستخدمها روسيا لتحقيق مصالحها وتتمثل في :

أولا: الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية:

سعت روسيا الاتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في حل أي أزمة في العالم، وتؤكد دوماً على ضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية، فسعيها لتفعيل دور الأمم المتحدة ما هو إلا وسيلة لتجاوز تراجع دورها الدولي، ومحاولة للاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، و إيقاف أي محاولة أمريكية للاستفراد بالقرار[2].

وقد أكدت روسيا أن تفعيل دور الأمم المتحدة في العالم يتطلب ما يأتي:

---

1) إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، ص 74.

2) لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009) ص 236.

- التنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ومنها حماية موقع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.
- إصلاح عقلاني لمنظمة الأمم المتحدة يهدف إلى تطوير آليات الفعل السريع للأحداث الدولية ، ويضمن ذلك تعزيز إمكاناتها لتسوية الأزمات والنزعات.
- العمل على تفعيل كفاءة مجلس الأمن ، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية لإدامة السلم والأمن في العالم ، و إعطائه تمثيلا أوسع ، وذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته.
- إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على حق النقض غير القابل للخرق من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

ثانيا: التوسط في حل الأزمات الدولية

من خلال التوسط ما بين الدول المختلفة، وحل الأزمات بالطرق السلمية، والحيلولة دون نشوب أي صراعات في مناطق العالم الساخنة، وشجب أي عدوان من جانب أي دولة، والحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة، ودون اللجوء إلى القوة العسكرية [1].

ثالثا: بيع الأسلحة والقيام بالتدريبات وتحديث المؤسسة العسكرية.

تحتل روسيا المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث تعتبر مسألة بيع الأسلحة والصناعات العسكرية من أكثر المسائل أهمية في روسيا، وذلك لما لهذه المسألة من عوائد كبيرة تساهم في الدخل القومي الروسي، إضافة إلى توفيرها العملة الصعبة التي هي بحاجة شديدة لها، فضلاً عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء والمتخصصين الروس، وهو أمر سيتمخض عنه ورود عملة أجنبية يمكن الاعتماد عليها في تحديث القاعدة الصناعية الحربية الروسية ، وتغطية جزء من استثمارات وزارة الدفاع في مجال توريد الأسلحة إلى القوات المسلحة الروسية، ففي سياق الاعتماد على هذه الوسيلة ، تمكنت روسيا من التغلغل إلى سوق السلاح في أفريقيا و الشرق والعديد من مناطق آسيا وأمريكيا الجنوبية [2].

رابعا: المساومات السياسية.

إن الكثير من التحركات والتوجهات الروسية تعد نوعاً من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموماً، للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية، ومن خلال السعي إلي فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة و الرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الغربيات لانتزاع أكبر قدر من المساعدات الاقتصادية والمالية، فالتقارب بين روسيا الاتحادية والدول ذات

1)عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2000-2008) – دراسة حالة القضية الفلسطينية ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012) ص 100.
2) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

السياسات المضادة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ليس بهدف التقارب بذاته، بل هو سياسة الضغط والمساومات لانتزاع ثمن أكبر للمواقف والممارسات التي ترغب فيها روسيا الاتحادية[1].

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن السياسة الخارجية الروسية عرفت تغييرات جذرية في طبيعتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بحيث وجدت نفسها أما مرحلة جديدة بمعطيات سياسية و جيوبوليتيكية مختلفة عن تلك التي سادت خلال الحرب الباردة ، فرضت على صانع القرار تحدي كبير تمثل في ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية الجديدة بما يتناسب مع هذه التحولات التي عرفتها روسيا على مستوى بنيتها الداخلية او على مستوى هيكلة و بنية النظام الدولي، و قد رأينا بأن السياسة الخارجية لروسيا عموما تتحكم فيها جملة من العوامل و المحددات التي تشكل في مجملها أولويات صنع هذه السياسة، و التي من خلالها تضبط الدولة الروسية أهدافها و وسائل تحقيقها، و قد تراوحت هذه المحددات بين داخلية و خارجية نابعة من المصالح الروسية ، فقد حاولت روسيا من خلال هذه المبادئ الجديدة التي ظهرت بشكل واضح مع وصول بوتين للسلطة، و الذي جعل من البراغماتية كمحرك لخدمة أهداف الدولة الخارجية، و التي تصب في النهاية نحو استعادة مكانة روسيا الدولية دون إهمال أوضاعها الداخلية.

وتبقى مؤسسة الرئاسة ممثلة في شخص رئيسها من أبرز المحددات وأقواها فعالية في صنع السياسة الخارجية الروسية. إلى جانب بعض المتغيرات الداخلية خاصة النخب و المدارس الفكرية بعض القوى و التيارات السياسية الداخلية التي تؤثر بدورها على اختيارات الرئيس بوتين.

فتراجع مكانة روسيا الدولية و خسارتها للعديد من مواقعها الاستراتيجية لم تدفع يلتيسن إلى الرغبة في إحياء أمجاد روسيا لأن انتماءاته كانت ترجع للمدرسة الليبرالية المناصرة للغرب، عكس بوتين الذي جاء بقناعات و عقيدة مغايرة تماما ليلتسين أسس لما عرف بمبدأ بوتين في السياسة الخارجية الجديدة لروسيا و التي ارتبطت بشكل كبير بشخصيته القوية و المتماسكة، بحيث جعل من أهم أهدافه و أولوياته إعادة بناء روسيا داخليا و خارجيا بما يكفل لها الحفاظ على بقاءها و أمنها و استقرارها الداخلي و الخارجي بشكل مستقل عن أي تأثيرات خارجية. و في سعيه لتطبيق هذه الأهداف لم يهمل بوتين ضرورة عودة روسيا لطرق أبواب الشرق الأوسط، كمنطقة حيوية تشتمل على العديد من المميزات الاستراتيجية و السياسية التي ستمكن روسيا ان وصلت إليها من مزاحمة القوى الكبرى و إثبات مكانتها و وزنها الدوليين، و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي أين نجد روسيا تحاول لعب دور فعال و حاسم في العديد من القضايا المصيرية في منطقة الشرق الأوسط.

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الفصل الثالث

مواقف السياسة الخارجية الروسية تجاه قضايا الشرق الأوسط

مع انتهاء الحرب الباردة انتهت المصلحة السوفيتية في الشرق الأوسط لانشغال روسيا بأولويات أكـــثر أهمية من الحرب الإيديولوجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، و انتهت مرحلة اللعب على وتر المنافسة السوفييتية الأمريكية في المنطقة، و عليه غابت دائرة الشرق الأوسط و المنطقة العربية عن اهتمامات السياسة الخارجية الروسية في عهد "**يلتسين**" و وزير خارجيته "**أندريه كوزيريف**"، غير أنه و خلال الفترات التي تولى فيها " **بريماكوف**" وزارة الخارجية أو رئاسة الحكومة استطاع أن يعدل أوضاع السياسة الخارجية الروسية، فمن أفكاره فكرة تعددية الأقطاب في مواجهة الولايات المتحدة، أيضا إقامة محور استراتيجي ثلاثي يضع أوروبا و الصين و الهند ضد الهيمنة الأمريكية، كما أنه من أصحاب الدعوة إلى عودة الدور الروسي إلى الساحة الشرق الأوسطية و المنطقة العربية و بذل جهود كثيرة لتوثيق التعاون مع العــــراق و إيران و غيرها من دول المنطقة، و بناء عليه يمكن القول بأن دبلوماسية بوتين لاحقا قد اعتمدت بشكل كبير على أفكار " **بريماكوف** "، و هذا يدعونا إلى رصد التعامل الروسي في عهد "بوتين" مع القضايا العربية.

بدت الروابط بين روسيا و الشرق الأوسط في هذه المرحلة الجديدة محكومة بالاعتبارات المصلحية بدلا عن الاعتبارات الإيديولوجية و لا سيما بعد فشل التجربة الشيوعية و التحول إلى تبني اقتصاد السوق و خصخصة المشاريع حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية تخدم السياسة الاقتصادية للبلاد، و يمثل تطوير التعاون الاقتصادي مثلا: بين روسيا و دول الشرق الأوسط أحد الخيارات أمام روسيا لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض و المنح الدولية التي تقيد حركة التصرف الخارجي لروسيا لا سيما اتجاه قضايا الشرق الأوسط.

و يؤكد الرئيس " بوتين" في هذا السياق على أولوية و أهمية تطوير العلاقات مع دول المنطقة بقوله: " كان تطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع البلدان العربية و سيبقى توجها مهما في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية و يؤدي تعزيز الاتصالات المباشرة...دورا مهما في هذا المجال و من مصلحتنا في وقتنا الراهن توسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة و التجارة و التعاون الإنتاجي و توفير إمكانيات كبيرة في مجال العلوم و التكنولوجيا الحديثة حيث تستطيع الموارد المالية العربية إذ اقترنت بالتكنولوجيا الروسية المعاصرة أن تعطي نتائج جيدة"(1).

و يعود العامل الأهم في عودة الاهتمام الروسي إلى الشرق الأوسط إلى تنافس الشركات العربية الكبرى على استغلال الثروات البترولية التي تزخر بها هذه المنطقة و ما ترتب على إقصاء الشركات الروسية(2)،من المنافسة في المنطقة و هذا ما أكده أحد الباحثين الروس بقوله: " إن ما يجري

1) عبد العزيز مهدي الرواي، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.
2) المرجع نفسه، ص 175.

في الشرق الأوسط و في الخليج لا بد و أن ينعكس علينا و دول جوارنا القريبة من الشيشان و طاجاكستان و أفغانستان"[1].

فمنذ عام 1990 اعترت السياسة الخارجية الروسية تغييرات جذرية، حيث أصبحت تقوم على أساس المصلحة و ليس الإيديولوجية، مما غير أهدافها و منطلقاتها و أولوياتها و ارتباطاتها، و هذا ما لاحظناه في الفصل الثاني عند الحديث عن مبدأ البراغماتية في تعاملها مع متطلبات الواقع الدولي القائم، حتى تتمكن من إعادة بناء نفسها و تعزيز مكانتها الدولية. وقد عملت على تجسيد هذا المبدأ من خلال تدخلاتها في القضايا الدولية التي سنتناول بعضها في هذا الفصل .

1) عبد العزيز مهدي الرواي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

المبحث الأول: روسيا و الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

رغم تعدد الحقب التاريخية واختلاف الأنظمة السياسية التي حكمت روسيا فإن المنطقة العربية تحديدا والشرق الأوسط على العموم، شكلت عاملا مشتركا في مختلف الحقب التي مرت بها روسيا، إذ لقيت اهتماما وإن كان متباينا من حيث شدته إلا أنه لم ينقطع وهذا يعود إلى الرغبة الروسية في أن تحافظ على تواجد فاعل في السياسة الدولية والمنطقة العربية تشكل أسهل طرق لذلك لما تشهده من قضايا أهمها قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

وتأتي فترة الرئيس بوتين التي بدأت مند وصوله للحكم في روسيا في مايو 2000 ليعيد صياغة السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، ويعيد إدراج روسيا كلاعب دولي مؤثر في الخارطة السياسية الدولية، وبما أن القضية الفلسطينية هي بوابة الدخول للشرق الأوسط بل هي أكبر قضية مؤثرة في سياسته العامة كان لابد لروسيا أن يكون لها دور حاسم و أساسي في التعامل مع هذه القضية المحورية.

بعد تخلي روسيا عن الإيديولوجية في توجيه أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط تم استبدالها بالبراغماتية الواقعية، و تعاملت وفق هذا النهج مع القضية الفلسطينية، بحكم الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية العربية من جهة و المصالح التي تأسست بينهما قبل و بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و في نفس الوقت تعاملت مع إسرائيل كطرف في القضية لديهم مصالح مشتركة تجمعهم في قضايا تجارية و اقتصادية و غيرها.

المطلب الأول: تطور العلاقات العربية الروسية.

إن التطور الملحوظ في العلاقات العربية الروسية على مدى السنوات التسع الماضية منذ عام 2000 يعكس تغييرا واضحا في السياستين العربية و الروسية نحو مزيد من البراغماتية، التي يحكمها مبدأ المصلحة.

عموما يمكن القول بأن العلاقات العربية الروسية تحكمها مجموعة من المقومات والتي تدعمها وتنميها، نذكر أهمها:

- **الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي:**

إذ تعتبر روسيا من أقدم الدول التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية ولقد اتسمت هذه العلاقة بالود والتعاون فمثلا في مارس 1919 بعث لينين قائد الثورة البلشفية رسالة إلى الزعيم المصري سعد زغلول عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعدته على الشعب المصري في مقاومة السيطرة[1] الاستعمارية.

1) نورهان الشيخ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، (في: البحوث و الدراسات العربية ، بيروت ،العدد 50، 2000). ص ص 223-224.

- **التقارب الديني الحضاري بين روسيا والدول العربية** :

فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين في القرن 14، ومنذ ذلك الحين استقر الإسلام في ربوع روسيا كما أن هناك جامعة إسلامية في قازان تأسست عام 1998، وقد حرصت روسيا على إبراز هذا التقارب من خلال طلب العضوية في المؤتمر الإسلامي وحصلت عليها في عام 2007 ، وهذا التقارب يشجع على التقارب في المجالات أخرى[1].

- **التعاون التقني في إطار دور تنموي لروسيا في المنطقة** :

يحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة وتتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي العربي في عدة مجالات و يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية الروسية ففي روسيا يعد قطاع الطاقة عصب الاقتصاد وعليه تنعقد الآمال فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا بدون تأمين حد أدنى لأسعار النفط والنفط وحده يسهم بنحو 13 % من إجمالي الناتج المحلي الروسي وفي هذا الإطار يبرز أهمية التعاون و التنسيق بين روسيا و الدول العربية خاصة الخليجية و ذلك للمحافظة على أسعار النفط ، كما أدى إلى الإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب .

- **كما يوجد تعاون بين الطرفين في المجال النووي**:

مثل الاتفاق بين روسيا وليبيا عام 1998 على تطوير مراكز الأبحاث النووية في "تابور" غربي طرابلس، و التعاون في مجال الفضاء الذي قام منذ عام 2000 بين روسيا والجزائر والسعودية والمغرب في مجال إطلاق الأقمار الصناعية للاتصالات ، وكذلك تساهم روسيا في إحداث تنمية في الصناعات العربية مثل تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر وتحديث مولدات الكهرباء السد العالي في مصر و أضف إلى ذلك الاستثمار المصري الروسي في مصنع للطائرات من طراز "توبوليف 204" [2].

كما تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب إذ في عام 2006 بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية نحو 5.5 بليون دولار[3].

فروسيا كي تحقق لنفسها موقفا إيجابيا مع الدول العربية ، لا بد لها من القيام بسلسلة من الإجراءات منها:

1) نورهان الشيخ ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 241.
2) المرجع نفسه، ص 239.
3) المرجع نفسه، ص 240.

1- على الدبلوماسية الروسية إثبات وجودها بشكل فاعل في المنطقة وتداعياته بشكل سريع وحاسم ومتفاعل.
2- على روسيا أن تضفي في علاقاتها مع الأطراف العربية مصداقية كافية تدعم بها خيارات هذه الدول بالتوجه نحوها، ومن هنا عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم الخضوع للابتزاز من قبل القوى الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا) على حساب المصالح الروسية.
3- على روسيا زيادة إمكانياتها وقدراتها بصورة مقنعة إلى الحد الذي يجعل منها وسيطا صالحا لكل المشكلات الإقليمية التي تعج بها المنطقة العربية وبالأخص القضية الفلسطينية [1].

كما قدمت روسيا في علاقاتها مع الدول العربية إمكانية تزويد هذه الدول بالأسلحة الإستراتيجية الحديثة والمتطورة وكذلك إمكانية استثمار هذه الدول بالأخص "دول الخليج " في روسيا خاصة في مجالات الغاز والنفط والبناء، وبهذا فتحت صفحة جديدة في العلاقات العربية الروسية تمثلت في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين الطرفين [2].

و بالتالي نلحظ أن هناك مصالح كبيرة متبادلة بين روسيا والدول العربية في شتى المجالات، ولكن هذا لا يعني أنها لا تتعامل مع إسرائيل فهي من الجانب الآخر روسيا لا تهمل علاقتها مع إسرائيل فالعلاقات الاقتصادية والعسكرية والتجارية آخذة في التطور بينها، و هذا الوضع في العلاقات الروسية الإسرائيلية شكل عاملا مؤثرا في علاقاتها مع الفلسطينيين- و هذا ما سنوضحه في العنصر الموالي-.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية.

تسعى روسيا بمختلف الوسائل إلى أن تكون شريكا و راعيا للسلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى رغبتها في لعب دور حاسم في إدارة و حل أحد أكثر النزاعات تعقيدا في المنطقة، و التي حاولت القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة و دول الأوروبية أن تبرز فيه.

و قد تحكم في موقف روسيا جملة من العوامل و المحددات ساهمت في تشكيل هذا الموقف تمثلت في :

أولا: إسرائيل كعامل مؤثر في سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية :

تعتبر العلاقات الروسية الإسرائيلية من العلاقات المثيرة للجدل، و التي شهدت منذ أكثر من نصف قرن من الزمن قوة وضعف نتيجة عدة عوامل مترابطة خصوصاً في ظل فترة الحرب الباردة ، ولسنا بصدد التطرق لطبيعة العلاقات إبان تلك الفترة و إنما التطرق مباشرة إلى دراسة طبيعة هذه

1) لمى مضر الإمارة، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 124.
2) عباس خلف، مرجع سبق ذكره، ص 40.

العلاقات ومدى تقاربها أو تباعدها في عصر روسيا الاتحادية وأثر هذه العلاقات أو انعكاسها على القضية الفلسطينية، و يجدر بنا أن نلقي الضوء على مجموعة من الاعتبارات التي قد تكون مؤثرة في سياسة روسيا بل من الممكن الجزم بأنها تصاغ وفقاً لهذه الاعتبارات و هي:

1- المواطنون اليهود في روسيا :

يبلغ تعداد المواطنون اليهود في روسيا 205000 أي ما يقارب 0.1 % من تعداد سكان روسيا يسيطرون على المرافق الاقتصادية الهامة من شركات عملاقة، وبنوك ، وبورصات، و على وسائل الإعلام التي من خلالها يستطيعون صياغة الرأي العام الروسي بصفة عامة، والتي تستطيع إسرائيل استغلاله لصياغة رأي عام مؤيد لها داخل شريحة كبيرة من الأوساط الروسية فلا يمكن أن تتجاهل روسيا ذلك الأمر في رسم علاقاتها مع إسرائيل، مما انعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية الروسية[1]. وبالتالي ينعكس على سياستها تجاه القضية الفلسطينية .

2- المواطنون الإسرائيليون من الأصل الروسي:

يبلغ تعداد اليهود من أصل روسي مليون يهودي داخل دولة إسرائيل أي ما يقارب 17 % من تعداد سكان إسرائيل، وهم الأكثر تطرفاً وتعصباً وعنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي، 55 % منهم يدعون إلى العمل من أجل خفض عدد فلسطينيي الداخل الذين يشكلون اليوم 17 % من سكان "إسرائيل" البالغ نحو 7 ملايين نسمة، ويؤيد ثلث هؤلاء فقط مشاركة السكان العرب في صناعة قرارات تتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة عام 1967 ، بينما 44 % منهم لا يشعرون بالراحة وهم بجوار عرب، فيما 7% فقط يبدون استعدادهم للعيش مع العرب والمسلمين، ويمثل اليهود من أصل روسي في الكنيست الإسرائيلي، كما ولهم إذاعات ومحطات تلفزيون خاصة بهم وناطقة بالروسية، وعدد كبير من الصحف والمجلات حفاظاً على ثقافتهم وخصوصيتهم الروسية الأصل، ومن المتوقع أن يصبح اليهود الروس بعد عدة عقود أغلبية ومن الممكن أن يصبح رئيس الدولة أو رئيس الحكومة منهم وقد أصبحوا قوة لا يستهان بها في النسيج السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، فهم بصدد تشكيل جسم متوحد ومتكاتف داخل دولة تعاني من اختلاف الثقافات وتناقضها.

هذه الشريحة الواسعة من المواطنين الإسرائيليين الناطقين باللغة الروسية، تجبر روسيا أن تأخذها بعين الاعتبار في سياستها الخارجية خاصة فيما يتعلق بالموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد برز ذلك الأمر وبشكل واضح عندما نظر الرئيس بوتين إلى الوضع في الأراضي الفلسطينية والشيشان بنفس المنظار، حيث علق على ما يجري من أحداث عنف أن روسيا تنظر باهتمام لأكثر من مليون ناطق بالروسية في إسرائيل، إلى الحد الذي اعتبر فيه بوتين إسرائيل إحدى الدول الناطقة بالروسية[2].

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص 131.
2) المرجع نفسه، ص 132.

3- المصالح الاقتصادية بين روسيا و إسرائيل:

إن روسيا تولـــي أهمـــية كبيرة في تطوير علاقاتها مع إسرائيل، فالعـــلاقات الاقتصادية و العسكرية و الثقافية آخذة في التطور بينهما، حيث وصل حجم التبادل التجاري 500 مليـــون دولار في عام 1995، و تحتل إسرائيل المركز الثاني بعد تركيا بين دول الشرق الوسط فيما بتعلـــق بحجـــم التجارة مع روسيا [1].و عبر عن هذا التطور وزير الخارجية الإسرائيلي(أفيغور ليبرمان) فـــي أثنـــاء الزيارة التي قام بها إلى موسكو بين يومي (1-3) حزيران من عام 2009، حيث قـــال:" **إن العلاقـــة الثنائية بين إسرائيل و روسيا الاتحادية قد وصلت إلى أعلى مستوى لهـــا منـــذ إقامـــة العلاقـــات الدبلوماسية بينهما عـــام 1991**"[2]، و أكد الطرفان في هذا اللقاء على تفعيل التعاون الاقتصـــادي. و يمكن القول أن العلاقات الجيدة الروسية الإسرائيلية قد ظهرت على المستوى الاقتصادي ، إذ أعـــرب الرئيس الروسي "ديميتري مدفيديف" عن أمله في تعزيز علاقات الصداقة مع إسرائيل و تطويرها في جميع المجالات، و قال " **لا يمكن لروسيا أن تكون غير مكترثة بما يجري في إسرائيل الدولة التـــي يسكن فيها عدد كبير من مواطنينا**".

حيث يستورد الإسرائيليون بشكل رئيسي الماس الخام بنسبة 80 % و بعض المعادن بنســـبة 20%، و تستورد كذلك من روسيا الأجهزة الطبية و التكنولوجيات المتطورة بنسبة 40%، و لا سيما أنظمة متطوّرة من اجل تجهيز جزء من الطائرات المقاتلة المخصصة للتصدير، فيما يبدي الجانـــب الإسرائيلي اهتمام باستقطاب الرأسمال الروسي لإنجاز المشاريع الإسرائيلية في مجال البنية التحتية و النقل و الإشفاء.

كما أقبل الطرفان على إلغاء التأشيرة بين الدولتين الأمر الذي قد سهل انتقال رجال الأعمال، كما ساهم من تطور السياحة، إذا استقبلت إسرائيل عام 2010، 114 ألف سائح روسي، و التي هـــي إحدى أهم النشاطات المهمة بالنسبة للدخل الإسرائيلي[3].

ضف إلى ذلك أن الحكومتين وقعتا اتفاقيات التعاون العلمي التقني، و في المجال الزراعـــي و قطاع الصحة، كما قاموا بإلغاء الضرائب المزدوجة و التعاون في مجال النقل البحري، و يدل النمـــو السنوي لتبادل السلع بين الجانبين على ازدياد حجم العلاقات الروسية الإسرائيلية في مجال التجـــارة و الاقتصاد، إذ بلغ حجم التبادل التجاري عام 2006 (1.6) مليار دولار.، و على صعيد التعاون العلمي يجري العمل على تشكيل الآليات الخاصة للتمويل و انجاز المشاريع المشتركة في مـــــجال الأبحاث و التصاميم العلمية، وقد أنشأ لدى أكاديمية المبتكرات الحكومية الروسية في آخر عام 2005، مركـــز

1) عبد الحميد العيد، ضفاف كامل كاظم الموساوي، "**علاقات التعاون الإسرائيلية-الروسية و أثرها في عملية السلام**"،(في: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ،العدد 13، 2011) ، ص 05.

2) المرجع نفسه، ص 01.

3) المرجع نفسه، ص 06.

التعاون بين روسيا و إسرائيل في مجال المبتكرات العلمية، هذه العلاقات النشطة خاصة في المجـــال الاقتصادي، جعلت التبادل التجاري الروسي الإسرائيلي يصل إلى 3 مليارات في 2008 [1].

و على أية حال فإن إسرائيل من خلال هذه السياسة تجاه روسيا تدرك لغة العصر و تتعامـــل بها، و هي المصالح الاقتصادية على وجه الخصوص [2].

و هذا ما قد يدفع روسيا إلى أن تكون حذرة في تعاطيها مع قضايا الشـــرق الأوســـط دون أن تضر مصالحها مع إسرائيل و الغرب، وهذا ما تعبر عليه جوهر البراغماتية.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر في سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية.

إن القيادة الروسية تدرك بأن الإدارة الأمريكية هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفي عملية السلام، و هي لا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك[3]، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تصر على أنها الزعيمة على العالم وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية "**مادلين أولبرايت**" "إن أمر قادة العالم بلا منازع هو نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وعلى جميع الدول أن تدرك أننا لو أردنا إحداث أي تغيير فلا بد سنفعله والعالم لنا العالم للأمريكان" [4]، وبالتالي إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تزعم العالم في ظل افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة في الصراع والذي بدوره يؤثر سلبا على العودة الفعلية لمبادراتها المطروحة، فروسيا لكي تسعى لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى يجب عليها أن تحافظ على التناغم مع القوى الفاعلة سياسيا على مستوى الخارطة الدولية [5].

وبالتالي فإن الدور الروسي تجاه القضية الفلسطينية مرتبط بمجموعة من العوامل التي تعمل على زيادته أو الحد منه وفقا لرغباتها ومصالحها ، و انطلاقا من هذه العوامل التي تؤثر في موقف روسيا من القضية الفلسطينية نستطيع تحديد معالم موقف روسيا من الصراع العربي الإسرائيلي وهذا ما سنوضحه في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: موقف روسيا من القضية الفلسطينية.

تحاول الدبلوماسية الروسية أن تؤدي دورا اتجاه القضايا العربية انطلاقا من عوامل براغماتية وبعيدا عن المبادئ الإيديولوجية وذلك ضمانا لمصالحها وتحقيقا لأهدافها.

---

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2) شحاته محمد ناصر ، " **العلاقات الإسرائيلية الروسية و مرحلة جديدة من التعاون السلام**"،(في: شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ،العدد 05، 1999) ، ص 04.

3)عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع ذكره، ص 134.

4) سعيد اللاوندي ، **القرن 21 هل ستكون أمريكا** ،(نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2002) ص 7.

5) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص 140.

ولقد شكل الصراع العربي الإسرائيلي في ما مضى أحد المنافذ للتغلغل السوفيتي في المنطقة العربية على نحو جعل من الصعوبة فصل العلاقات السوفيتية عن مختلف البلدان العربية، فكان سقوط الإتحاد السوفيتي ضربة للعرب إذ اتجهت روسيا للحصول على المساعدات الاقتصادية من الغرب ، إلا أن روسيا عادت و انتهجت سياسة مغايرة تمثلت في دعم التوجه نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي سلميا [1]، كما كانت تعمل على تسليح منظمة التحرير الفلسطينية، بما يكفل لها عدم الاستسلام أمام إسرائيل وليس التفوق عليها ودون التدخل للدفاع عنها، كذلك قام الموقف السوفيتي على أساس الحد من الاستيطان الإسرائيلي، وتفعيل فكرة إقامة دولتين في الأراضي المحتلة ومن هناك جاءت جولات وزير الخارجية السوفيتي "ألكسندر بسمرتنيخ " إلى الشرق الأوسط في محاولته لإقناع أطراف الصراع بالدخول في مفاوضات من أجل التسوية السليمة و استمرت روسيا على هذا الحال [2].

فبالنتيجة قامت روسيا بدور الوسيط في القضية الفلسطينية [3] لذا فموقفها من عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي يتسم بالوضوح والثبات فقد تضمن دوما التأكيد على ضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة والمحافظة على مرجعية مؤتمر مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ورفض راية الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية و هذا ما تؤكده تصريحات رسمية تصدر من موسكو حيث يقول "**إيجور أيفانوف**" وزير الخارجية الروسي "في نطاق اهتماماتنا الدائمة تأتي الأزمة في الشرق الأوسط " ، نحن نقيم علاقات وثيقة مع حكومة إسرائيل وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية و غالبية دول المنطقة، ونعمل في إنجاز البحث عن مخرج لهذه الأزمة، وبفضل مبادرتنا إلى حد كبير تم تأسيس مجموعة العمل الرباعية التي تضم الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية الروسي و الأمريكي وممثلي الإتحاد الأوروبي إن هدفنا من التسوية الشرق أوسطية واضح ويكمن في أن إسرائيل والدول العربية قدرهم التعايش في هذه المنطقة ولذلك فمن الضروري القيام بكل شيء ممكن من أجل أن يتميز هذا التعايش بالطابع السلمي وحسن الجوار[4].

فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية يسعى للتسوية السلمية مراعيا مصالح الأطراف[5]، خصوصا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000 حيث أكدت روسيا على ضرورة وقف العنف وأهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية من أجل استئناف المفاوضات، ففي رد رسمي لموسكو على انتفاضة الشعب الفلسطيني في بيان لوزارة الخارجية الروسية جاء فيه: "إن

---

1) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2009).ص 365 ، 366.

2) نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001)،ص 112.

3) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره، ص 366.

4) علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

5) نورهان الشيخ ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 241.

روسيا تدعو إلى وقف ما أسمته بأعمال العنف على الفور و احتواء النزاع وتطبيع الوضع ... ينبغي أن يبدي كلا الطرفين أقصى قدر من المسؤولية و يفهما أن المواجهة الحالية يمكن أن تستفحل إلى ما لا يحمد عقباه بالنسبة للعملية السلمية ومستقبل الشرق الأوسط".

كما صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد ذلك في 12 أكتوبر 2000 "إن الاشتعال الجديد للعنف في الأراضي الفلسطينية أوصل الوضع في الشرق الأوسط إلى حد الخطر، وأن التوسع المطرد للنزاع يؤدي إلى ضحايا كبيرة ويوجه ضربة كبيرة للعملية السلمية، وفي هذه اللحظة أتوجه إلى الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي بأن يستخدم إجراءات حاسمة لوضع نهاية للعنف واستئناف الحوار المباشر للبحث عن مخرج من هذه الأزمة" ، وفي الوقت نفسه أرسل الرئيس بوتين برسالة إلى القمة العربية التي عقدت في بيروت جاء فيها أن روسيا تستعمل بنشاط نحو تسوية عربية إسرائيلية مقبولة من الجميع [1].

و كما يبرز أكثر موقف روسيا من القضية الفلسطينية عام 2006 [2]، عندما صعدت حركة حماس إلى السلطة ، حيث رفضت روسيا فكرة عزل حركة حماس بالكامل بل إبقاء الحوار معها، و استقبلت وفد من قياداتها في موسكو ولم تدرج الحركة في قائمة التنظيمات الإرهابية كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية فنلاحظ أن روسيا متعاطفة مع القضية الفلسطينية.

ضف إلى ذلك موقفها من قضية الاستيطان وجدار الفصل العنصري إذا أشار الدبلوماسي الروسي "فيتالي تشوركين"مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة خلال جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي إلى أن السلطات الإسرائيلية خلال عملية الاستيطان تنتهك أعراف القانون الدولي و أضاف قوله "إن ما يثير قلقا خاصا هو اتخاذ هذه القرارات في مرحلة حاسمة للغاية بالنسبة إلى مستقبل عملية السلام "، وأنه يجب على إسرائيل أن تقوم بإعادة النـــظر في خططها لبناء المستوطنات في القدس الشرقية وأن تكف عن إزالة المساكن الفلسطينية . أما الموقف الروسي تجاه جدار الفصل العنصري فقد اقتصر على دعوة إسرائيل إلى تعليق بناء الجدار الفاصل.

فالملاحظ هنا ان روسيا تحاول ان تلعب دور فعال في العملية السلمية على أساس تأييدها لقرارات الشرعية الدولية غير أن مواقفها تبقى مرهونة أكثر بقرارات الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتوانى في استخدام حق الفيتو لإبطال أي قرارات لا تخدم مصالح الطرف الإسرائيلي، كما أن روسيا في المقابل أيضا تستغل فشل الطرف الأمريكي في إدارة و حل النزاع لتبرز نفسها كراعي للسلام في المنطقة و كسب المزيد من التأييد في منطقة الشرق الأوسط[3].

---

1)علي عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره ، ص 61-62.

2) خضر عباس عطوان،" **سياسة روسيا العربية و الإستقرار في النظام الدولي**" ،(في: المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ، العدد 20، 2008)، ،ص 57.

3) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 153 154.

وبالتالي يظل الدور الروسي في عملية التسوية السلمية محدود للغاية فروسيا لا زالت غير قادرة على ممارسة دور فاعل في هذا الإطار وذلك بالنظر إلى افتقارها لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة للصراع خاصة الجانب الإسرائيلي ومن تم فإن دورها حتى الآن لا يتجاوز المساعي الحميدة ومحاولة التوفيق وغالبا ما يقتصر على مجرد السلوك اللفظي[1].

ومن خلال ذلك يمكن القول أن روسيا تسعى من خلال المواقف التي تتبناها تجاه القضية الفلسطينية إن صح التعبير إلى محاولة إمساك العصا من الوسط فهي من جهة تظهر قلقها وتعاطفها تجاه إسرائيل ومن جهة ثانية تحث إسرائيل على وقف هدم المنازل في الأراضي الفلسطينية[2].

ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في مواقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل ولكنها في الوقت نفسه تؤيد الحق العربي وتطور علاقاتها بالدول العربية لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع إتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها [3].

كما أن روسيا ترى في القضية الفلسطينية أداة لتحقيق طموح موسكو العالمي وأنها هي مفتاح الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فهي تعتمد على القضية الفلسطينية كبوابة لتحافظ على تواجدها كلاعب مهم في السياسة الدولية وأن المواقف المؤيدة للموقف الفلسطيني التي اتخذتها روسيا لم تكن إلا كورقة تستخدمها للمساومة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتيح لها تحقيق مكاسب سياسية في أقاليم أخرى أو اقتصادية .

ومن جانب آخر عملت روسيا على تطوير علاقاتها مع إسرائيل إلى مستويات إستراتيجية و جاء ذلك في أعقاب زيارة الرئيس الروسي إلى إسرائيل في 2005 ويرجع ذلك إلى قوة اللوبي الإسرائيلي اليهودي المؤثر في حركة المال في روسيا الذي استطاع تأسيس مؤسسات نقابية عدة ناطقة بالعبرية وتأسيس مجلس الكونغرس اليهودي لعموم روسيا و نجح اللوبي في تغيير مواقف روسيا السياسية لصالح إسرائيل أحيانا كما أدركت روسيا أهمية إسرائيل في الفكر الغربي وبالتالي ليس هناك مصالح من إبداء المعارضة لها [4].

وفي هذا السياق يمكن القول بأن محور السياسة الروسية البراغماتية في الشرق الأوسط كما يؤكد المسئولون الروس ، تدور حول ما يسمى بالموقف المتوازن وغير المنحاز لأحد أطراف النزاع، فموسكو تعلن دوما أنها توافق على ما يتفق عليه أطراف المفاوضات وهذا يعني أن روسيا وضعت منذ البداية مبدأ عدم المشاركة الفعلية في المفاوضات والتسوية التي تنفرد بها الولايات المتحدة

1) علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره ص 62-63.

2) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره ص 368.

3) نورهان الشيخ ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

4) خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

الأمريكية وهي الراعي الأول والرئيس لعملية السلام [1]. وهذا يعني أن روسيا تتعامل مع كلا الطرفين وفق مصلحتها .

المبحث الثاني: روسيا و القضية العراقية.

منذ العهد السوفييتي لم تتوانى روسيا في إعلان دعمها للعراق في مختلف القضايا، سواء في حربها ضد إيران أو أثناء حرب الخليج الثانية وصولا لرفضها الضربة الأمريكية سنة 2003، و ينبع هذا الاهتمام بالشأن العراقي من حجم المصالح التي تحققها روسيا في الحفاظ على علاقات جيدة مع العراق، و الرغبة في إعلان معارضتها للمواقف الأحادية الأمريكية و هذا ما تجسد بشكل واضح خلال الحرب الأمريكية في العراق 2003. لتتخذ من العراق كساحة لمجابهة و رفض سياسة أمريكا الأحادية في منطقة الشرق الأوسط، بل و كمدخل و بوابة لإعلان عودتها الجادة للاهتمام بشؤون و مصالح روسيا في المنطقة.

المطلب الأول: العوامل المحددة لتوجهات روسيا نحو العراق.

هناك مجموعة من المحددات أو العوامل التي جعلت روسيا تدعم القضية العراقية وترفض احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لها وهي في الغالب المصالح الاقتصادية التي تريدها بالمنطقة، إذ تتقدم روسيا الدول الأخرى في مجال التداول السلعي العراقي على الصعيد الاقتصادي الخارجي فقد بلغت حصتها 15 % قبل بدء العملية العسكرية الأمريكية في مارس 2003، و كان حجم التداول السلعي لدى الشركات الروسية العاملة في العراق قبل بدء العملية الحربية 7.33 مليار دولار، والحجم الإجمالي للصفقات المعقودة بهدف توريد السلع إلى العراق من الروس 1.5 مليار دولار ، إلا انه تم تعليق كل العقود بسبب العملية الحربية الأمريكية في العراق [2].

تعتبر المصالح الاقتصادية لروسيا في العراق هي العامل الأساسي وراء اتخاذها مثل هذه المواقف، وتتمثل في :

- رغبة روسيا في الحصول على ديونها التي هي في العراق و التي ورثتها روسيا الاتحادية عن الإتحاد السوفيتي، وهو ما أكده "كوزيريف" في تصريحه:" إن روسيا مستعدة لاستئناف التعاون مع العراق بهدف استعادة ديونها المتراكمة عليه[3]، والتي وصلت إلى 7 مليارات دولار [4].
- عدم رغبة روسيا في خسارة السوق العراقية، فهي تقدم خدمات كبيرة للاقتصاد الروسي، وهذا ما أكده أكثر من مسؤول روسي وفي أكثر من مناسبة حيث أشار "**سيرغي غلاييف**" وزير العلاقات

1 علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 62.
2) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة ، مرجع سبق ذكره، ص 122.
3) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره، ص 329.
4) نورهان الشيخ ،"صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية"، مرجع سبق ذكره ص 116.

الاقتصادية الخارجية الروسية إلى أن روسيا خسرت 2.5 مليار دولار بسبب توقف المبيعات الروسية إلى العراق جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة عليه [1].

- رغبة روسيا في استمرار شراء النفط العراقي في إطار القرار 986 الذي ينص على النفط مقابل الغذاء، إذ ينص كذلك على منح الروس ما يقارب من 400 ألف برميل يوميا أي ما يعادل 70-80 % من الحصة المسموح للعراق بتصديرها ، فهناك تعاون روسي عراقي في الجانب الاقتصادي وبالخصوص في مجال النفط [2].
- كما يعتبر العراق معبرا لروسيا إلى مياه الخليج الدافئة[3]، وبالتالي من مصلحتها الإبقاء على علاقاتها مع العراق.
- الضغوط الداخلية والدعوة إلى إعادة هيبة وأمجاد الدولة، دفعت القيادة الروسية إلى تعديل توجهاتها، و نستطيع تبيين ذلك من خلال تصريح "**الكسندر كالوغين**" نائب مدير عام دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الروسية حيث ذكر: "إن روسيا لا تنطلق في معالجتها للقضية العراقية من مصالحها الاقتصادية فقط على الرغم من أنها موجودة بدون شك، و إنما تنطلق أيضا من دوافع روسيا السياسية التي هي أوسع بكثير" [4].

كذلك التطلع إلى أن تأخذ روسيا دورا لها في المنطقة العربية، حيث اتخذت روسيا من هــذه الأزمة التي شهدتها المنطقة فرصة لمحاولة إثبات وجودها وثقلها كدولة يعتد بها وبتوجهاتها و سياستها على الصعيد الدولي، و لتؤكد للجميع أن توجهاتها الخارجية قد تتعارض مع السياسة الأمريكية التــي يرى البعض أنها-أي السياسة الروسية – تحولت إلى مجرد تابع و دولة من الدرجة الثانية في الساحة الدولية.

المطلب الثاني : موقف روسيا من الحرب على العراق.

يعتبر الموقف الروسي تجاه العراق نموذجا واضحا لمدى ارتباط السياسة الخارجية الروسية بالمصالح الاقتصادية وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في الشــرق الأوسط [5].

فرغم رفض الإتحاد السوفيتي للغزو العراقي للكويت وتدخله دبلوماسيا لإقناع صدام حسين بالانسحاب ، فقد أكدت روسيا دوما على ضرورة تخفيف العــقوبات المفروضة على العراق منذ

1) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره، ص 369 .
2) علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 53.
3) المرجع نفسه.
4) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره ص 369.
5) المرجع نفسه، ص 53.

1990 [1]، وخفض النسبة التي يدفعها العراق لصندوق تعويضات متضرري حرب الخليج[2]. وذلك انطلاقا من مصالحها الاقتصادية في العراق آنذاك، كما عارضت موسكو المشروع البريطاني الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، و يتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـــ "العقوبات الذكية" ، انطلاقا من كونه مشروعا أحادي الجانب إذ يشتمل على بنود التضييق على العراق، كما أنه في 1997 أصدرت روسيا نصا قانونيا ينص على "منع استخدام أموال الدولة الروسية في المشاركة في تنفيذ نظام العقوبات المفروضة على العراق "، و هو ما يعني عمليا انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحظر على العراق، كما يسمح القانون باستئناف العلاقات التجارية مع العراق بما فيها شراء النفط ومشتقاته وتنفيذ المشاريع المشتركة وبيع المعدات وقطع الغيار اللازمة لهذه المشاريع و إمكانية تصدير السلاح والمعدات العسكرية[3]،، ورفضت روسيا استخدام القوة ضد بغداد و أدانت بشدة الضربات الجوية الأمريكية ، البريطانية على العراق في سنة 2000[4]، و طالبت بحل دبلوماسي كما حذرت من قصف مخزونه الكيماوي والجرثومي لأنه يهدد أسيا الوسطى وروسيا بالتلوث، وطرحت مشروعا لنظام أمني خليجي عربي يضم كل دولة بما فيها العراق وإيران يمكنها من الاستغناء عن الوجود الأجنبي المكثف ويأخذ بعين الاعتبار مصالح دول المنطقة كافة (15 دولة) [5] كما عارضت الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفا لهذه العملية بعد أفغانستان، ورفض "بوتين " مفهوم "محور الشر" الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن في قرارها بشن عملية عسكرية ضد أفغانستان لأن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري ولكن بحيث ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق وإيران[6]، و أعربت القيادة الروسية عن قناعات بعدم وجود براهين موضوعية بتورط العراق في دعم المنظمات الإرهابية العالمية ، بما في ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها[7].

هذا الموقف الروسي أصبح أكثر إيجابية بعد تولي بوتين زمام السلطة في روسيا إذا أكدت روسيا مواقف حاسمة لمصلحة العراق أبرزها خرق الحظر الجوي المفروض على العراق من خلال إرسال طائرة مباشرة من روسيا إلى مطار صدام حسين الدولي في 2000 ، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وقيام الأخيرة بحملة عسكرية ضد ما سمته الإرهاب وإعلان

1) نورهان الشيخ ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 246.
2) على عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 53.
3) نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، مرجع سبق ذكره، ص 116.
4) علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره ص 53.
5) خلف محمد الجراد،" **العلاقات العربية-الروسية و التحديات الراهنة** "، (في: الفكر السياسي، العدد 33، 2009)، ص 172.
6) نورهان الشيخ ،"**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 247.
7) المرجع نفسه، ص 50.

"**كولين باول**" أن بلاده تراقب الدول التي دعمت الإرهاب في السابق وتراقب العراق لأنه يطور دائما أسلحة الدمار الشامل و أنه سيقرر في الوقت المناسب كيفية التعامل مع هذا التهديد[1] صرحت روسيا على لسان "**تيكولا كارتوزوف**" أنه "إذا تم توجيه ضربة إلى العراق فإن هذا سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة في المنطقة " ولهذا تبذل روسيا أقصى الجهود للحيلولة دون ذلك من خلال اتصالاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و القيادة العراقية[2].

ولكن رغم نجاح روسيا في التنسيق مع فرنسا في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة الأمريكية قرارا من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكري في العراق فإنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك ، وقد ظل الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق واضحا منذ بداية الاحتلال في 20 مارس 2003[3]. فهي معارضة وبشدة الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق[4]، و كان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية و حل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية و من خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومة وإدارة شؤون بلاده[5].

مما سبق يمكن القول بأن موقف روسيا من القضية العراقية هو إيجابي، بمعنى مساندة روسيا للعراق ولكن هذه المساندة هي ليست نابعة من العاطفة بل من المصلحة فقد أوضحنا سابقا أن روسيا أصبح المبدأ المتحكم في سياستها الخارجية هي المصلحة التي زودتنا بها النظرية الواقعية .

و بالتالي كانت المصالح الروسية في العراق سواء في حقل النفط وهو السلعة الإستراتيجية ذات القيمة الكونية والمستقبلية أو في مجال التسلح وهو الآخر مجال حيوي ذو بعد استراتيجي ومستقبلي و دون أن نهمل رغبتها في استعادة أمجادها كقوة عالمية وغيرها من المصالح الحيوية لروسيا، هي الدافع الرئيسي الذي تمحورت حوله المواقف السياسية الروسية تجاه القضية العراقية[6].

1) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره، ص- ص 373 - 375.
2) المرجع نفسه، ص376.
3) نورهان الشيخ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 247.
4) خلف محمد الجراد، مرجع سبق ذكره، ص 176.
5) نورهان الشيخ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 247.
6) المرجع نفسه، ص ص 376 -377.

المبحث الثالث : روسيا و الأسلحة الاستراتيجية الإيرانية.

إن من أهم التغيرات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية مقارنة لما كانت عليه في المرحلة السوفيتية هو التغير الذي طرأ على أولوياتها الإقليمية، إذ أصبحت منطقة آسيا الوسطى بحر قزوين التي كانت تشكل سابقا جزءا من الاتحاد السوفيتي في منطقة مركزية في اهتمامات صانعي القرار الروسي و في محاولة منع لإعادة السيطرة عليها[1].

و نظرا لأهمية إلى أولاها أولئك الساسة لهذه المنطقة و بسبب روابـــــطها مع كل من إيران و تركيا، فإن روسيا قد أخذت تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال سياسته إزاء آسيا الوسطى و بحر قزوين، و تعد إيران الأكثر أهمية من بين دول الشرق الأوسط كلها فيما يتعلق بروسيا، إذ لا تدانيها في أهميتها تلك أية دولة شرق أوسطية أخرى بوصفها ممرا تجاريا مهما لروابطها و مصالحها مع الجمهوريات السوفيتية السابقة و قد تمخض عن ذلك كله تكريس اهتمام موسكو الشديد بها[2].

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية -الإيرانية.

يرجع اهتمام روسيا بإيران إلى عهد القيصر بطرس الكبير 1672-1725 الذي أوصى من يخلفوه في الحكم بإعلان الحرب على إيران وصولا إلى الهند و مياه الخليج العربي هذه السياسة أخذت حيز التطبيق بمجيء القيصر "**اسكندر الأول**" الذي ضم جورجيا إلى الأراضي الروسية مما دفع إلى وقوع حرب بين الدولتين ما بين 1804-1813، اضطرت إيران خلالها إلى عقد معاهدة (كلستان) عام 1813 التي تنازلت بموجبها عن المناطق التالية إلى روسيا: (جورجيا، باكو، شيروان ، شماخي ، شكي، كنجمة، قرة باغ) . و لكن روسيا لم تكتف بضم هذه الأراضي بل ذهبت إلى شن حرب أخرى للمدة 1825-1828، التي انتهت بعقد معاهدة **(تركمانجاي)** حصلت روسيا بموجبها على الكثير من الامتيازات سواء بضم أراضي إيرانية جديدة أو امتيازات تجارية.

و في المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت روسيا و بريطانيا تتنافسان للسيطرة على إيران، إلا أنه و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت بريطانيا هي اليد العليا في إيران سياسيا، اقتصاديا و عسكريا، و في ظل هذه الظروف كان إلزاما على الدولة السوفييتية الفتية انتهاج سياسة خارجية جديدة تحدد في ضوئها علاقتها بالدول المجاورة و من بينها إيران التي ترتبط بالإتحاد السوفيتي بأطول حدود دولية تصل إلى 1740 كيلومتر منها 63 كيلومتر حدود مائية "بحر قزوين" وبتاريخ مليء بالتوتر و الحذر و الصراع اتخذ أشكالا مختلفة في فترات زمنية معينة[3].

---

1) فهد مزبان خزار الخزار،" **العلاقات الإيرانية-الروسية : التطورات الراهنة و آفاق المستقبل** "، (في: مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، العراق، العدد 8-9 ، سنة 2008)، ص 33.
2) المرجع نفسه.
3) المرجع نفسه،ص ص 34 35.

و ضمن هذه السياسات جاءت محاولات التقرب السوفيتية من الحكومة الإيرانية بهدف إقامة علاقات طبيعية معها عبر قنوات دبلوماسية، رافقتها تنازلات صريحة غير قليلة لدوافع مبدئية أو سياسية بحتة، كان توقيع معاهدة 26 شباط 1961(*) أحد ابرز نتائجها إن لم نقل أهمها على الإطلاق لأنها أرست حجر الزاوية في العلاقات الإيرانية-السوفيتية[1].

وعند إعلان الحرب العالمية الثانية اتخذت إيران جانب الحياد كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، لكن مع مطلع الخمسينات و دخول العالم فيما عرف بالحرب الباردة ، اتفقت آراء الشاه ضد الاتحاد السوفيتي بشكل نهائي ، حيث كان يعتقد أن حماية المصالح الإيرانية من التهديد يكمن في نبذ سياسة التوازن السلبي والاصطفاف مع الغرب ، الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا" ، في الحرب الباردة، وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة الإيرانية في 22 تشرين الأول 1955 عن انضمامها إلى حلف بغداد[2].

دفع هذا الإعلان الحكومة السوفيتية إلى تقديم مذكرة رسمية في 21 تشرين الأول من العام نفسه ، أوضحت فيها أن حلف بغداد يمثل أداة لدوائر عدوانية معينة ، وأن ارتباط إيران فيه لا يتوافق مع علاقات الجوار الطيبة لإيران مع الاتحاد السوفيتي، وبينت الحكومة السوفيتية إن مثل هذا الارتباط يؤثر بخطورة في العلاقات السوفيتية – الإيرانية ، وفي ختام المذكرة حمل الاتحاد السوفيتي الحكومة الإيرانية المسؤولية الكاملة عن النتائج المحتملة عن قراراتها للارتباط بجبهة حلف بغداد العسكرية[3].

و إذا كان التوتر هو الطابع العام للعلاقات الإيرانية – السوفيتية طيلة عقد الخمسينات بسبب انخراط إيران في التحالفات الغربية في المنطقة ، فأنه مع أوائل الستينيات بدأت العلاقات تتحسن بين البلدين بعد تراجع حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، ولرغبة إيران في محاصرة تنامي العلاقات السوفيتية – العراقية ، وكان النفط والصناعة والعلاقات التجارية هي المجالات التي شملها هذا التطور[4].

و لقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي سنة 1991 مرحلة من القتور و الجمود استمرت لعدة سنوات، و يعود ذلك إلى المتغيرات التي شهدتها المنطقة و التنافس

---

*) ورغم أن بنود هذه المعاهدة قد تضمنت تنازل روسيا السوفيتية رسميا" عن جميع الحقوق و الامتيازات التي ورثتها عن روسيا القيصرية في إي ا رن ، بما في ذلك القروض ومؤسسات السكك والموانئ ودوائر البريد والبرق وغيرها، وتعهد الطرفان بموجب احد بنود المعاهدة بالامتناع عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر ، وسحب السوفيت لجميع القطاعات العسكرية المتبقية من الجيش القيصري السابق في إيران ، فأن اخطر ما تضمنته هذه المعاهدة البند السادس الذي حصلت بموجبه روسيا السوفيتية على حق)) نقل قواتها إلى داخل الأراضي الإيرانية واتخاذ الإجراءات العسكرية الضرورية للحفاظ على أمنها وسلامتها إذا ما تهددت من قبل طرف ثالث تعجز إيران عن إبعاد خطره على أن تتعهد بسحب جيوشها من الأرضي الإيرانية حال زوال الخطر.

1) فهد مزبان خزار الخزار،مرجع سبق ذكره، ص 35.

2) المرجع نفسه، ص ص 35 - 36.

3) المرجع نفسه، ص ص 36 - 37.

4) المرجع نفسه، ص 37.

والصراع الدولي سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي للاستحواذ على ثروات هذه المنطقة . كما أن التوجه الإيراني نحو منطقة القوقاز و آسيا الوسطى بعد عام 1991 و التنافس مع روسيا و محاولة تقديم نموذج الإسلام الثوري جعلها تنظر إلى إيران كمصدر تهديد ما دفع روسيا إلى الابتعاد عنها سنة 1991-1994.

لكن رغم الابتعاد الروسي عن إيران فإنها حرصت على إقامة أفضل العلاقات مع روسيا التي وجدت بدورها أيضا لا سيما بعد بروز الدور الأمريكي. و ظهورها كقطب واحد في العالم أنه من مصلحة روسيا تعزيز علاقاتها الإقليمية خاصة مع إيران التي كان تعارض أمريكا، وفقا لهذه المعطيات توثقت العلاقات الروسية الإيرانية[1].

المطلب الثاني: محددات التعاون الروسي الإيراني.

تراوحت العلاقات الروسية الإيرانية بين التعاون و التقارب من جهة و الصراع و التنافس من جهة أخرى، غير أن التطورات التي أملتها جملة التحولات في بنية و هيكلة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، فرضت على حد بعيد على روسيا و إيران ضرورة العمل و التنسيق و التعاون كخيار عقلاني يخدم مصالح كلا الطرفين سيما و أنهما يرفضان تزعم و تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و يدعوان في المقابل إلى خلق عالم متعدد الأقطاب.

و قد ساهمت مجموعة من العوامل و المحددات في تحقيق التقارب الذي وصل إلى حد التعاون الاستراتيجي بين روسيا و إيران سواء كانت هذه محددات داخلية أو خارجية (دولية)، تتمثل في:

أولا:<u>المحددات الخارجية</u>.

هناك العديد من المحددات الدولية التي ساهمت في تقارب روسيا و إيران نذكر منها ما يلي:

- رفض و معارضة هيمنة القطب الواحد في النظام الدولي الجديد و الذي تبنته الولايات المتحدة[2].
- تطابق رؤى روسيا و إيران في قضية الإرهاب إلى حد بعيد، بحيث يختلف جذريا على نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوروبي و ذلك على النحو التالي:

§ من ناحية تدرك روسيا أن القضاء على الإرهاب لن يكون بالحرب و لكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات، و اكتشاف مصادر تمويليه، و أن الإرهاب تهديد عالمي يجب أن تتضافر كل المجهودات لمقاومته، و أن الاختلاف الجوهري بين

1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "**روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**"، (في: <u>دراسات إقليمية</u>، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 16، 2009)، ص 250.
2) المرجع نفسه، ص 251.

روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا فيما يتعلق بالإرهاب يكمن في أن روسيا لا ترى في إيران داعيا للإرهاب[1].

- § الاتفاق حول ضرورة مواجهات تجارة المخدرات القادمة من أفغانستان في ضمن المبادلات الخاصة الاقتصادية لتعزيز مكانة.

- § دعم كل من إيران و روسيا لحزب الله و حماس و اعتبارهما ليس منظمة إرهابية[2].

ثانيا :المحددات الداخلية.

لـــكل دولة دوافع لتتعاون مع الدولة الأخرى فلروسيا دوافع و كذلك إيران، و تتمثل هذه الدوافع في:

أ- بالنسبة لروسيا:

- § تحاول روسيا العمل على استغلال إيران في إطار خطة تتضمن اعترافا واقعيا بضعف موسكو النسبي في منطقتي القوقاز و الشرق الأوسط مقارنة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، مع رغبة موسكو في إزاحة واشنطن من المنطقة كونها منطقة حيوية سياسيا و عسكريا، فالأرباح الجيوبوليتيكية لإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة ترجح على أي مخاوف من إيران نووية و بالتالي روسيا لا تنظر إلى إيران كتهديد و لكن كشريك و حليف لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسع نفوذ روسيا الإقليمي و الدولي و تهدف هذه الإستراتيجية إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب[3].
- § إن التحركات و التوجهات الروسية اتجاه إيران تعد نوعا من المناورات و المساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية عموما، للـــحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية و الاقتصادية و التجارية الروسية، من خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة لعـــلاقات مع الـــدول المناهضة و الرافضة لســـــياسة الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك من أجل الضغط على الولايات المتحدة و حليفاتها الغربيات لانتزاع قدر أكبر من المساعدات المالية و الاقتصادية فضلا عن السياسية، و هي وسيلة قد نجحت روسيا في تطبيقها إلى حد بعيد، فعلى سبيل المثال فقد حث رئيس مجلس سياسة الدفاع الأمريكي "**ريتشارد بيرل**" على إعفاء روسيا من ديونها

1) سعد الحمداني ، "العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010" ، (في : مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،العراق، سنة 2010)، ص 33.
2) المرجع نفسه.
3)) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

المتخلفة عن الحقبة السوفيتية كوسيلة لإقناع موسكو بوقف تعاونها النووي مع إيران، إذ قال:" اعتقد أننا بحاجة إلى أن نعير انتباهنا و نحن نفعل ذلك إلى الوضع الاقتصادي الروسي، علينا إلغاء ديون التبعية السوفيتية لأنه ليس هناك ما يدعو إلى تحميل أناس يكافحون لبناء مجمع حر ديون مجمع شمولي"، و هو أمر يصب في المحصلة النهائية في مصلحة روسيا، التي تستفيد في تعاونها مع إيران في المجال الدفاعي و تطوير التكنولوجيا النووية في الحصول على العملة الصعبة بحجة أن هذا التعاون يتم لأغراض سلمية فقط، هذا من ناحية و من ناحية أخرى تساوم من أجل تمرير مصالحها من قبل المجمع الدولي[1].

- § إن روسيا التي تطمح لاستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغلى منطقتين بالنفط في العالم، و تشرف على مضيق باب المنذب و على جزء من الخليج العربي من جهة، و على حدود جمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز من جهة ثانية[2].
- § كما تسعى روسيا لزيادة واستعادة مكانتها في سوق السلاح و زيادة حصتها في هذه السوق، و ذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من موارد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، فتساعد إيران لاعتبارها مستوردا ممتازا للأسلحة الروسية و سوق لمفاعلات النووية يدر على روسيا مورد مالي لا غنى عنه كما تطمح روسيا ما وراء علاقاتها المتميزة مع إيران إلى ممارسة أدوار في منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط نظرا لأن إيران قوية و مستقلة عن النفوذ العربية تمنع الولايات المتحدة أو على الأقل تعرقل جهودها الرامية إلى السيطرة على المنطقة[3].
- § دعم روسيا للملف النووي الإيراني راجع إلى أن أي عقوبات تفرض على إيران ستؤثر سلبيا على الاقتصاد الروسي و على الشركات الروسية التي لها استثمارات ضخمة في الاقتصاد الإيراني، لذا فإن من مصلحة روسيا دعم إيران[4].
- § كما أن روسيا في سياستها التي برزت أكثر مع "بوتين" تؤكد على النهج البراغماتي إذ يقول "بوتين" في اجتماع مجلس الأمن الروسي: " تركز النظرية على ضرورة استخدام كل الأشكال و المناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي

1) لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية)، مرجع سبق ذكره ص ص 385-386.
2) سعد الحمداني ، مرجع سبق ذكره، ص 35.
3) فهد مزبان خزار الخزار، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.
4) سعد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

لما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية و إدخال ما يسمى بعناصر القوة الـــــناعمة"، و يؤكد ذلك بقوله أيضا " هذه قبل كل شيء الشفافية و الوضوح و البراغماتية و التصميم على تحقيق الأهداف و حماية المصالح القومية و بالقطع تنفيد ذلك دون الدخول بنزاعات أو أي صراع مع أحد"[1]، و بالتالي فإن شراكة روسيا مع إيران تحقق لها ذلك في كافة المجالات.

فروسيا تسعى لتقوية القدرات العسكرية لدى إيران دون وصولها للقوة النووية، و يعود ذلك إلى عدة اعتبارات:

1- حليف جديد لروسيا في منطقة الشرق الأوسط بعد أن خسرت روسيا أغلب حلفائها الرئيسيين كالعراق.

2- سوقا رائجة للسلاح الروسي في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي، الأمر الذي يتـــيح لموسكو توفير قدر مـــــعقول من السيـــــولة لمواجهة المطـــالب و الاحتياجات الاقتصادية، و إعادة تدوير و تشغيل آلتها العسكرية و تنشيط صناعة و تجارة السلاح الروسية.

3- الضغط على واشنطن و إجبارها على العدول عن فكرة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية، وهو المشروع الذي تعارضه موسكو بشدة.

4- الاستفادة من الملف النووي الإيراني لتحقيق مصالح روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي فيما يسمى بالمساومات السياسية مع العالم العربي لزيادة المبيعات من الأسلحة[2].

ب- <u>بالنسبة لإيران</u>:

أما بالنسبة لدوافع أو محددات إيران في علاقتها مع روسيا تتمثل في:

- إن إيران التي تسعى إلى دور إقليمي فعال و مؤثر في المنطقة تجد في روسيا الحليف الأنسب لالتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة، و للقدرات العسكرية والنفسية التي تمتلكها روسيا و تحتاجها إيران لتحقيق إستراتيجيتها المنشودة[3].
- إدراك إيران أن موقعها الاستراتيجي المهم المطل على منطقة الخليج العربي (مصدر النفط إلى العالم) و على بحر قزوين الذي يختزن ثروات هائلة من النفط

1) قناة روسيا اليوم،" بوتين: نظرية السياسة الخارجية الجديدة لروسيا صيغت بمراعاة الأحداث الأخيرة في الشرق الاوسط"، نقلا عن موقع: **http://arabic.rt.com/news/607811-**

2) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

3) سعد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

و الغاز تحديدا، يتحول عبئا عليها في ظل الواقع الدولي الجديد، و سياستها المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية و سعيها للتوصل إلى حيازة الأسلحة النووية فكانت تسعى للبحث عن بدائل سياسية و اقتصادية و تسليحية التي تحد من أثر هذا الاحتلال الدولي في أمنها الداخلي، فتوجهت نحو العديد من الدول و بالأخص لروسيا الاتحادية، و حتى تتجنب الموجهة المباشرة مع الولايات المتحدة و تجنب أي حرب إقليمية يمكن أن تتورط فيها بعد كارثة الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات[1].

§ الموقف الإيراني في اعتبار مسألة الشيشان مسألة داخلية أو كشأن داخلي في الفيدرالية الروسية هو موقف مطابق للمصالح الإيرانية حتى تحافظ على استقرارها الداخلي[2].

من خلال دراسة أسباب أو مؤشرات و محددات التعاون الروسي الإيراني فإننا نلحظ أن هناك تقارب كبير بين الطرفين لم يكـــــن معروفا من قبل، إلا أن هذا التفاهم الحالي بين العاصمتين موسكو و طهران هو في الحقيقة ليس تحالفا عسكريا بشكل واضح ضمن الرؤية التقليدية للعلاقات الدولية، إذ ليس هناك أي التزام أو تعهد بالدفاع المتبادل أو التنسيق العسكري تحسبا لاحتمالات قيام أعمال عسكرية مستقبلية، إذ أن الدولتين تخشيان كثيرا من الأزمات الحادة التي تجتاح المنطقة و يعملان من أجل تحقيق أمنهما الوطني، فيما لا تنتظر دولة من الأخرى الإسهامات النشطة في حروبها المستقبلية.

و مع ذلك فإن العـــــلاقات الحالية بين موسكو و طهران يمكن أن تســـمى تعاونا استراتيجيا أو تفاهما استراتيجيا، لأنها تعكس تطابق في وجهات النظر الإقليمية العديدة إذ تتقاسم الدولتان نفس المخاوف التي أشرنا إليها سابقا، و عليه منزلة علاقاتهما الثنائية هي مظهر مهم بشكل دائم لسياستهم الخارجية إذ أن كل جانب ينظر إلى الأخر كمكمل لأمنه القومي الخاص و لاستقراره الداخلي و سلامة أراضيه الإقليمية، لا سيما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة و على إثر حربها في أفغانستان 2001 و العراق 2003، و ما تمتعت به من إقامة قواعد عسكرية فيهما بعدها دولة مجاورة أو جارة لهما يحسب لها ألف حساب[3].

1) عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي ،" **التفاهم الاستراتيجي الروسي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية** "، (في: مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، العراق،العدد:01، 2008)، ص15.

2) المرجع نفسه، ص 18

3) المرجع نفسه، ص 14.

المطلب الثالث: مجالات التعاون الروسي الإيراني.

على هامش اجتماعات قمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 وصف الرئيس الروسي بوتين إيران بأنها شريك تقليدي متميز لروسيا، و قد مهد هذا اللقاء لزيارة الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" لموسكو في مارس 2001، و التي أعادت صياغة العلاقات بين البلدين على أسس تامة و وضعت الأطر القانونية و الاتفاقيات التي تكفل النمو المطرد في العلاقات بينهما في مختلف المجالات، و قد نجحت زيارة الرئيس "**فلاديمير بوتين**" إلى طـــــهران في 16 أكتوبر 2007 و التي كانت الأولى منذ 64 عاما و الثانية للزعيم الروسي بعد "**جوزيف ستالين**" في الانتقال بالعلاقات الروسية الإيرانية إلى مستوى التعاون الاستراتيجي، و اعتبرها الرئيس الإيراني "**أحمد نجاد**" زيارة تاريخية أدت إلى تقوية و إنعاش العلاقة بين البلدين في كافة الأصعدة.

و تتـــمثل المـــــجالات الأساسية في التعاون الروسي الإيراني و التي تدعم الشراكة بينهما فيما يلي[1]:

أولا: في المجال الاقتصادي.

إن للدولتين اهتمامات و مصالح اقتصادية مشتركة في تطوير إنتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي مع منطقة بحر قزوين، و الحد من تغلغل القوى الأخرى خاصة الولايات المتحدة و إسرائيل في هذه المنطقة، و قد وقعت الدولتان إعلان مشتركا بهذا الخصوص خلال زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو في 2001[2].

حيث تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي ما يكمن من نفط في هذه المنطقة بلغ حوالي 200 مليار برميل عام 2000،و ما يثبت عنه حتى الآن ما بين 15-40 مليار برميل طبقا لتقديرات وكالة الطاقة العالمية، فالنفط يساهم بنمو 13%من إجمالي الناتج المحلي الروسي، إلا أن انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر البرميل يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح ما بين 1 و 1.4 مليار دولار سنويا [3]، و هي تستأثر بحوالي 40 % من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، و تأتي إيران في الـــــمرتبة الثانية بعد روسيا و تقدر نسبة مساهمة النفط و الغاز في إجمالي الصادرات الإيرانية حوالي 86% عام 2005-2006، ما جعل إيران و روسيا يسعيان للحد من الوجود الأمريكي فيها.

و من ناحية أخرى هناك عدة اتفاقيات بهدف زيادة التبادل التجاري الذي بلغت قيمته 199 مليون دولار سنة 1994، و ارتفعت إلى 450 مليون دولار سنة 1996،و إلى 3 مليار سنة 1998 ، و في هذا الإطار تبرز أهمية التعاون و التنسيق بين روسيا و إيران في:

1- إنشاء منتدى للدول المصدرة للنفط بمبادرة من روسيا و إيران.

---

1) نورهان الشيخ، " **التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الأبعاد و التداعيات** "، (في مجلة السياسة الدولية -النسخة الالكترونية-) نقلا عن موقع: **http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=1538**

2) فهد مزبان خزار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3) المرجع نفسه.

2- الحفاظ على استقرار السوق النفطية و ضمان الحد الأدنى لأسعار النفط، و ذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات الأوبك كمراقب.
3- الاستثمارات المشركة و التعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيراني و الاستفادة من موارد بحر قزوين[1].

كذلك التعاون في تطوير البنية الأساسية الإيرانية و من أبرز المشروعات في هذا الصدد إنشاء أول محطة طاقة بالفحم الحجري تحت اسم "طبس" و التعاون للتطوير سكة المواصلات في إيران و غيرها من المشاريع التي تخدم اقتصاد كلا البلدين[2].

ثانيا: في المجال السياسي.

هناك اتفاق واضح بين الدولتين على الصعيد السياسي حول عــــدد من القضــــــايا المهمة، **أولـها**: موقف الدولتين الرافض للغطرسة الأمريكية و محاولة الولايات المتحدة فرض هيمنتها على الصعيد الدولي ، بل و التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين، فروسيا من ناحية تعارض بشدة مشروع حائط الدفاع الصاروخي الذي تقيمه الولايات المتحدة بدعوة مواجهة خطر الصواريخ العــابرة للـــــقارات، و حماية أراضيها ممن تطلق عليهم "الدول المارقة"، التي تتمثل في عدة دول من بينها إيران، و ترى روسيا هذا المشروع تهديدا خطيرا لأمنها القومي، و من ناحية أخرى تشهد العلاقات الإيرانية الأمريكية تدهورا حادا نتيجة النهج العدواني الأمريكي ضد إيران الذي أسفر عن قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. و **ثانيهما**: كونهما يتفقان على مواجهة الإرهاب و العمل على دفع التيارات الأصولية التي تجتاح روسيا إلى التفاوض و التحول من الصدام إلى الحوار[3].

ثالثا: في المجال العسكري.

لقد انطلق التعاون العسكري الروسي الإيراني ممتدا من الحقبة السوفيتية، إذ أن السياسة التقليدية لروسيا كانت تستخدم مبيعات الأسلحة كوسيلة تهدف إلى تعزيز وزنها على الساحة الشرق الأوسطية كي تصبح قادرة على منافسة الولايات المتحدة، لكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت السياسة الروسية في الشرق الأوسط تحدد حسب تأثير و نفوذ جماعات الضغط الداخلية المتمثلة في قطاعات الطاقة و الدفاع بشكل كبير، و نتيجة الأزمات الاقتصادية المتتالية طيلة عقد التسعينات تغيرت ترتيبات الأهداف المحددة في ميادين السياسة الخارجية بعد أن أصبحت الأولوية تعود للمصالح الاقتصادية، هذه المصالح التي تتطابق مع الرغبة الإيرانية في تحديث قواتها العسكرية بعد حرب 8

1) فهد مزبان خزار، مرجع سبق ذكره، ص 44.
2) نورهان الشيخ، " **التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الأبعاد و التداعيات** "، مرجع سبق ذكره.
3) فهد مزبان خزار، مرجع سبق ذكره، ص46-47.

سنوات ضد النظام العراقي[1]. فقد شهد التعاون العسكري الإيراني- الروسي تطورا مطردا منذ عام 2000، و في هذا الإطار تم الإعداد لعقود صفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر قيمتها بـــ8 مليارات دولار، و تتضمن بيع أنواع حديثة من الدبابات و الغواصات و المقاتلات و منظومات الدفاعات للأهداف الجوية بعيدة المدى، و قد أكد هذه التوجه " تقرير المـــيزان العسكرية 2000-2001 "الذي أشار إلى أن إيران أصبحت واحدة من أكثر الأسواق الواعدة للسلاح الروسي المتقدم[2].

جدول يبين أهم مبيعات الأسلحة إلى إيران من عام 1989-2000.

أنواع المعدات و التجهيزات العسكرية	الأعداد المشتراة
الدبابات	562
شارة مصفحة لنقل المشاة	413
مدافع	108
طائرات قتالية	72
زوارق حربية	13

Source : Michael Eisenstadt ,"**the armed forces of th islamic republic of irans**an **an assess ment**" MERIA m°1 March 2001, p7.

و يمكن تفسير النمو المطرد في العلاقات العسكرية بين الدولتين في ضوء مجموعة من الاعتبارات لعل أهمها رغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق السلاح وزيادة حصتها في هذه السوق وذلك بالنظر إلى ما تمثله تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه بالنسبة لروسيا و من ناحية أخرى تعتبر روسيا هي المصدر الوحيد المتاح أمام إيران للحصول على الأسلحة و التكنولوجيا العسكرية و النووية[3].

رابعا: مجال التعاون النووي.

بدأت إيران توجهاتها النووية منذ عام 1985 حين وضع الشاه محمد رضا بلهوى 1941-1979 في إستراتيجيته تحويل إيران إلى قوة إقليمية، و تمكن بالفعل من خلال توقيع عدد من

1) عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.
2) فهد مزبان خزار، مرجع سبق ذكره، ص 49.
3) المرجع نفسه.

الاتفاقيات مع بعض الدول النووية لبناء عدد من المفاعلات النووية الصغيرة، و أنشأ لهذا الغرض منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام 1974، و اتجه نحو بناء مفاعلات نووية كبيرة بتشجيع من قبل الولايات المتحدة، لكن هذا البرنامج تراجع بعد قيام الثورة الإيرانية و سقوط الشاه عام 1979، و لعل عدم اهتمام النظام السياسي الإيراني بعد عام 1979 و رفض الدول الغربية و لا سيما الولايات المتحدة و فرنسا مواصلة التعاون النووي مع إيران كانت من أهم أسباب تراجع البرنامج النووي الإيراني.

بعد عام 1986 عاودت إيران الاهتمام ببرنامجها النووي من خلال التخصصات المالية الكبيرة للبرنامج و تأسيس مراكز أبحاث نووية جديدة، حيث قال الرئيس "**رافسنجاني**" عام 1989: " إن إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث"[(1)].

جدول يبين المنشآت و مراكز البحث النووية في إيران.

المكان	النشاط
بوشهر	منشأة نووية غير كاملة.
دار خوفين	منشأة قوى نووية غير كاملة(مفاعل 935)كان من المقترض بناؤه من طرف فرنسا.
غورغان	موقع لإنشاء محطة قوى نووية عليه ((مفاعلان 4x2 ميغاوات) تبنى بواسطة روسيا
أصفهان	المفاعل الرئيسي لأبحاث (بدئ العمل به عام 1984)موقع مخطط لبناء مفاعل 27 ميغاوات يبنى بواسطة الصين،ومفاعل صغير للأبحاث صيني الصنع. إضافة إلى أبحاث خاصة بتكنولوجيا المفاعلات ودورة الوقود النووية واليورانيوم المخصب والعمليات النووية المختلفة.
خرج	مركز أبحاث طبية نووية ،وموقع مفاعل،أبحاث من بلجيكا.
معلم جاليه	موقع لمنشآت أبحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر الخصب.
ساغهاند	موقع مخطط لمناجم اليورانيوم.
طهران	مركز أبحاث نووية،موقع مفاعل نووي 5 ميغاوات أنشأته الولايات المتحدة خاص. بالليزر الخصب، وتم نقل معظم النشاط البحثي إلى أصفهان عام 1987

المصدر: أحمد عبد الحليم،"**خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي و العشرين، حقائقها و احتمالات**"، (في: مجلة المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره)، ص 135.

1) علي لاريجاني، " **برنامج إيران النووي التحديات والحلول**"، (في: مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد 121، 2006)، ص 32.

و اتجهت إيران في هذه المرحلة نحو الاتحاد السوفيتي السابق بعد أن فشلت جهودها في التعامل مع الدول الغربية، و أجرا الجانبان محادثات بشأن التعاون في المجال النووي، و ركزت إيران جهودها على اتجاهين، الأول هو بناء و تطوير المفاعلات الـــنووية و الثاني هو إقامة مراكز أبحاث لتطوير الطاقة النووية الإيرانية[1]، و في ظل هذه التوجه بدأت إيران تعزز علاقاتها مع روسيا الاتحادية، حيث بدأت روسيا تقدم دعما خاصا إلى البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف التسعينات إذ أنه يمثل سوقا و منفذا لقطاع الاقتصاد الروســـي المتـــــأزم، و فضلا عن ذلك يعد البرنامج النووي الإيراني برنامجا جيدا جدا للشركات الروسية[2].

فروسيا هي الطرف المعني أساسا بالملف النووي الإيراني لكونها الـــــشريك الأساسي لإيران و مصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، و بدأ التعاون بين روسيا و إيران في هذا المجال عام 1992 حين وقع البلدين اتفاقيتين، الأولى للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية و يتضمن إجراء البحوث و الدراسات و تدريب الخبراء أما الثانية فهي تلك الخاصة ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة و هي محطة بوشهر جنوب إيران بطاقة تبلغ 1000ميجا وات و تم توقيع العقد الخاص بالصفقة بين البلدين في يناير 1995 و بدأ العمل فيها في أوائل عام 1996[3]. و يتضمن الاتفاق ما يلي:

- قيام روسيا بتسليم إيران مفاعل يعمل بالماء الخفيف لغرض البحوث بقدرة 30-50 ميجا وات خلال مدة 3 أشهر.
- الاتفاق على قيام روسيا بتزويد إيران ب 2000 طن من اليورانيوم الطبيعي خلال الربع الأول من عام 1995. وبناء مخيم يورانيوم خلال النصف الأول من عام 1995 .
- كمل تضمن تزويد روسيا إيران بالوقود النووي المصنع في إحدى الشركات الروسية و لمدة 10 سنوات[4].

و كان تفعيل هذا التعاون ناتجا عن عدة أسباب في مقدمتها أن روسيا رأت أن هذا التعاون تعويضا لها عما خسرته من مصالح مع العراق بعد عام 1991، و الذي كان أحد المستوردين الرئيسيين من روسيا خاصة المعدات العسكرية، أما فيما يتعلق بإيران فقد وجدت في روسيا مصـــدر أســـــاسي و وحيد لمدها لما تحتاجه من معدات و تقنيات سواء العسكرية منها أو النووية بعد الحصار الذي فرضته الدول الغربية عليها و لا سيما الولايات المتحدة[5].

1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 253.
2) عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
3) نورهان الشيخ، " **التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الأبعاد و التداعيات** ".
4) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 254.
5) المرجع نفسه، ص 255.

و بهدف تفعيل أكثر لهذا التعاون قام الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" 1997-2005 بزيارة إلى موسكو عام 2001، التقى خلالها بالرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" الذي أكد على التزام روسيا بتأسيس أفضل العـــلاقات مع إيران و دعم برنامجها النووي، و قال "**بوتين**" أن الاتفاق الذي تم بـــين روسيا و الولايات المـــتحدة عام 1995 و المتضمن عدم بيع أو تزويد إيران بالأسلحة هو اتفاق ميت حسب وصفه، و كان هذا التوجه الروسي قد آثار حفـــيظة و قلق الولايات المتحدة التي أخذت بفرض عقوبات على المؤسسات و المعاهد التكنولوجية الروسية المتعاونة مع إيران[1].

فإيران ترى أن السلاح النووي هو البديل الاستراتيجي الوحيد في ظل ترسانة الأسلحة العسكرية التقليدية المحاطة بها و التي لا تملك سبيلا إلى تحصيلها إلا من خلال امتلاك السلاح النووي الذي يضمن لإيران من خلال نظرية الردع المتبادل عدم هجوم إسرائيل عليها أو الولايات المتحدة من جهة، و تغيير توازن القوى من خلال توازي إيران مع إسرائيل، و هذا ما أكده "**كينيث والتز**" في مقاله الذي نشر عام 1981 تحـــت عنوان (The spread of nuclear weapons :more may better) و يقوم المقال على افتراض أن الوحدات المكونة لأي لنظام سياسي يجب أن يعنى بأمنها الداخلي، لذلك فوظيفة الأسلحة النووية هي ردع الأعداء المحتملين[2].

لذا واصلت إيران عقد صفقات مع روسيا لتعزيز هذا التعاون لما يحقق مصالحها و يساعد على الاستقرار و السلام و الأمن في المنطقة و العالم، و أكد الجانبان على أن الاتفاق النووي هدفه استغلال إيران للطاقة النووية في المجالات السلمية غير العسكرية، و أن الاتفاق الخاص بالتسلح هو للأغراض الدفاعية و ليس موجها ضد أي طرف أخر، و في خضم هذا التعاون وقع الجانبان على اتفاق في يوليو 2002 بقيمة 3.2 مليار دولار تضمن قيام روسيا ببناء خمس منشآت نووية إضافة لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران.

و قد تمت إيران في عامي 2007-2008 إنجاز كل الأعمال في مفاعل بوشهر حسبما أعلن الوزير الروسي للطاقة في فبراير 2009 على انتهاء الأعمال، حيث قامت إيران بإجراء أولى تجارب تشغيل للمفاعل في نفس الشهر، و استكملت روسيا في يناير 2008 تسليم كميات الوقود النووي و التي بلغت 82طن من اليورانيوم المخصب الخفيف[3].

و بذلك تكون إيران قد قامت بتحقيق أهدافها و طموحاتها في امتلاك الأسلـــحة النووية و التكنولوجيا التي تمكنها من ذلك، لكن مثل هذا الإنجاز كانت له تداعيات و ردود فعل إقليمية و دولية، و طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الأمن و الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بالخصوص بعد امتلاك إيران القدرة على تصنيع أسلحة نووية، فهل هذا أمر إيجابي أم سلبي بالنسبة للدول العربية

1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 255.
2) جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 731.
3) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

وبالضبط دول المنطقة ؟ فهل هذا سيزيد من الأمن أو سيشكل تهديدا ؟وهذا ما سنعرفه من خلال تناولنا للمواقف الإقليمية من امتلاك إيران للأسلحة الإستراتجية . ولكن سنتطرق أولا إلى موقف روسيا من هذا .

المطلب الرابع: موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني.

لقد أصبح الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا تعقيدا و إثارة للجدل على الصعيدين الإقليمي و الدولي، فمن ناحية تصر إيران على حقها غير المشروط في تشكيل دورة الوقود النووي كاملة و إتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضمانا لاستمرار الحصول عليه و التحلل من أي قيود، في حين ترفض الولايات المتحدة الأمريكية هذا رفضا قاطعا حتى لا تمتلك إيران القدرة على إنتاج قنبلة نووية في المستقبل، و في خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و يؤيدها في ذلك الاتحاد الأوروبي و إسرائيل يتفرد الموقف الروسي باعتباره أكثر تعاطفا مع إيران و تفهما لموقفها، فروسيا تؤيد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا لأغراض سلمية، و قد أكد بوتين ذلك خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكي في 24 مايو 2002، حيث أشار إلى أن روسيا تقدم الدعم العسكري لإيران في المجالات السلمية كما أكد "**الكسندر رومي انتسيف**" رئيس الوكالة الروسية للطاقة الذرية أن تعاون روسيا مع إيران لا يخرج عن المألوف بالمرة و هو قائم على أحكام القانون الدولي، فيما يخص استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية[1].

إن هذا التأييد الذي توليه روسيا لا يعني عدم رفضها بعض تصرفات إيران، فبعد إعلان "**أحمد نجاد**" في 11 فبراير 2010 على إنتاج أول شحنة من اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد على 20%، أيدت روسيا قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ينتقد بناء مصنع جديد لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة " **قم**"، و أشارت عدم استبعادها احتمال تأييدها للعقوبات الدولية ضد طهران[2].

فموقف روسيا من الأزمة النووية الإيرانية يمكن القول أنه تحكمه المصالح الروسية في الـــمقدمة، و بحسب ما تمليه هذه المصالح في تلك المرحلة، لذلك كانت المواقف متباينة ففي الوقت الذي كانت تدافع فيه عن برنامج إيران النووي و حق الأخيرة في استكمال بناءه و تؤكد على أنه لأغراض سلمية كانت في أوقات أخرى تدعو إيران إلى الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي، و هذا ما يؤكده تماشيها مع قرارات العقوبات الدولية التي فرضت على إيران و عدم معارضتها بشكل نهائي و تجسيد هذا الموقف بشكل واضح في تصريحات وزير الطاقة الذرية الروسي حيث عبر في 23 أبريل 2003 عن قلق روسيا من النشاطات الإيرانية النووية، و لعل هذا الموقف الروسي تحكمه عدة أسباب منها:

1) نورهان الشيخ، " **التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الأبعاد و التداعيات** "، مرجع سبق ذكره.
2) المرجع نفسه.

- المحافظة على المصالح الإستراتيجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى و الاعتماد على تفوق النفوذ الروسي، فلا شك أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يؤدي إلى تغيير موازين القوى في المنطقة و هذا قد يعكس سلبا على النفوذ و المصالح الروسية في آسيا الوسطى التي تعدها روسيا ضمن الإطار الجيوستراتيجي.
- رغبة روسيا في المحافظة على الاستقرار في المنطقة و لا سيما من الحدود الجنوبية لروسيا.
- الحيلولة دون توتر العلاقات الروسية الغربية و لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية و المحافظة على استقرارها خصوصا و أن روسيا تسعى إلى خلق عالم متعدد الأقطاب[1].

فإن حصول إيران على السلاح النـــووي ليس من مصلحة روسيـــــا، شأنها شأن باقي الدول، و لكن ليس من مصلحتها أيضا شن حرب استباقية ضد إيران كما قامت الولايات المتحدة في العراق، كما ان قيام أي نزاع في إيران قد يؤدي إلى آثار أسوأ بالنسبة لروسيا من الحملة العراقية، و ذلك لأن إيران لها حدود مشتركة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتية وأنه توجد في إيران أقلية أذربيجانية هامة و من البديهي تحويل أذربيجان إلى دولـــة محاذية لـــــخط الجبهة و زعزعة الاستقرار فيها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لروسيا[2].

إذا يبدو أن موقف التأييد يطغى على المعارضة بالنسبة لروسيا تجاه امتلاك إيران لأسلحة نووية، و يمكن القول أن الموقف الروسي المؤيد لإيران في أزمتها النووية يرتكز على الاعتبارات الآتية:

- الحفاظ على مصالح روسيا السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية مع إيران حيث نرى روسيا في تصعيد الأزمة النووية بأنها تهديد لمصالحها.
- الحفاظ على العلاقات الوثيقة بين روسيا و إيران لا سيما في مجـــالي التـــعاون الاقتـــصادي و النووي، إذ تعد إيران أقوى الشركاء التجاريين مع روسيا و لا سيما في مجال الصناعات التقلية و المنسوجات.
- إدامة العوائد المالية و الاقتصادية التي تجنيها روسيا من البرنامج النووي الإيراني، حيث تقدر المبالغ بمليارات الدولارات و خاصة مشاريع الطاقة النووية فضلا عن تشغيل أعداد كبيرة من الفنيين و العمال الروس في هذه المشاريع، مع ديمومة تشغيل عشرات المصانع الروسية[3].
- معارضة روسيا قيام عالم أحادي القطب تحكمه الولايات المتحدة، لاسيما وأن العديد من الروس والأحزاب الروسية تتهم الولايات المتحدة بأنها تقف خلف الكثير من المشكلات التي تواجه روسيا.

1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص260.
2) سعد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 34.
3) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

- رغبة روسيا في استعادة مكانتها الدولية. كقوة عظمى ومحاولة مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.
- الوقوف بوجه مشروع الدرع الصاروخي الذي تحرص الولايات المتحدة على إقامته.

و بالتالي يمكن القول أن موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني هو متباين بين المعارضة و التأييد رغم أنه يغلب عليه طابع التأييد و المساندة أكثر و ذلك تماشيا مع مصالحها، و هذا يعني أن المصلحة الروسية هي التي تحدد موقف روسيا فليس هناك أصدقاء دائمون و ليس هناك أعداء دائمون هناك مصالح دائمة.

- **ردود الفعل الإقليمية تجاه التعاون الروسي الإيراني.**

لم يكن من المستغرب أن تكون هناك أصداء سلبية لهذا التعاون بين روسيا و الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيما و أن هناك أطراف دولية و إقليمية ترى لدى إيران طموحا كبيرا في امتلاك التقنية النووية بدعوى الاستخدام السلمي للطاقة، و ترى أن مرد هذا الطموح هو الانتقال إلى مرحلة لاحقة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى الاستخدام العسكري لها، و قد اصطدم سعي إيران لامتلاك هذه الطاقة بمعـــارضة إقليـــمية و مخاوف خليجية بالخصوص فضلا عن المعارضة الأمريكية، و على العكس هناك من يرى أن التفاهم الاستراتيجي الروسي الإيراني لا يبدو كخطر على المحافظة على الاستقرار الإقليمي و العالمي منطلقين من القول بأن روسيا و إيران قد اعتمدتا مواقف معتدلة تهدف إلى التهدئة سواء تعلق الأمر بالأوضاع في آسيا الوسطى أو في بحر قزوين و في أفغانستان أو في العراق، فضلا عن ضعف القوات العسكرية التنفيذية الإيرانية من ناحية أخرى، و عدم وجود دليل على امتلاك إيران للتقنية العسكرية النووية.

و قد تبلورت مواقف الغرب و الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و كل من إسرائيل و تركيا، و الدول العربية مع اختلاف المستوى و الأسلوب، منطلقين جميعا من عدم الثقة في الـــــبرنامج النووي الإيراني[1]، و مدى خطورته على أمنها القومي.

أولا: <u>الموقف الإسرائيلي</u>.

لا يمكن الفصل بين موقف إسرائيل و الولايات المتحدة، فقد ظلت إسرائيل قلقة لسنوات عديدة بشأن بيع التقنية النووية و مشاركة روسيا و إيران بالمعلومات النووية، و ترى إسرائيل أن هذا يمثل خطرا شديدا، و تروج إلى أنه برنامج عسكري يهدف إلى امتلاك الأسلحة النووية و يعتبر هذا تهديدا مباشرا لأمنها القومي، كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي "**إرييل شارون**":" لن نقبل بوجود قنبلة نووية

1) عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

إيرانية"، فهذا يضعف إسرائيل في المنطقة و يؤدي إلى هجرة الإسرائيليين إلى الخارج بسبب الخوف من حصول إيران على القنبلة النووية، و هكذا فإن موقف إسرائيل يقف على أحد الاختيارات إما:

- أن تتخذ موقف الانتظار و التريث لحين حدوث تغير في النظام الإيراني.
- الأمل في إقدام الولايات المتحدة على عمل عسكري.
- أن تقدم إسرائيل على عمل عسكري منفرد[1].

ثانيا: <u>الموقف التركي</u>.

تنظر تركيا على أن امتلاك إيران للسلاح النووي هو تهديد أمني خطير على مصالحها، كما صرح رئيس الوزراء التركي "**رجب طيب أردوغان**"،أن هناك العديد من المحللين يرون أن إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي تسعى لحسم الصراع الخفي و التنافس بينها و بين تركيا لاستقطاب دول آسيا الوسطى، إذ تسعى إيران إلى استبعاد النفوذ التركي و الاستفادة من ثرواتها و دورها المستقبلي و موقعها الاستراتيجي الذي يكسب إيران عمقا و بعد دوليا و قوة إقليمية، فتركيا ترفض امتلاكها تكنولوجيا نووية عسكرية، و لكنها تقبل امتلاكها تكنولوجيا نووية مدنية[2].فموقف تركيا مزدوج .

ثالثا: <u>الموقف المصري</u>.

مصر لا تقبل بوجود قوة عسكرية نووية في المنطقة، لأن هذا سيزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر في العالمين العربي و الإسلامي[3].

رابعا: <u>الموقف السوري</u>.

كان الموقف السوري من البرنامج النووي الإيراني صريحا، إذ أيدت سوريا امتلاك إيران للسلاح النووي لأنها تعتبر هذا بمثابة ورقة ضغط في مفاوضاتها مع إسرائيل و كي تكون القوة الموازية لها، و هذا راجع إلى وجود تحالف بين الدولتين بسبب الروابط الدينية باعتبار نظام الأسد صفوي (شيعي) و انسجام المصالح السياسية، و تطور الأحداث مؤخرا في الحرب السورية يؤكد حجم الدعم الذي تمنحه إيران لسوريا في مواجهة المعارضة الداخلية و كذلك قوات التحالف الدولي المناهض للنظام السوري[4].

1) المرجع نفسه.
2) عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
3) المرجع نفسه، ص 30.
4) المرجع نفسه.

خامسا: موقف دول الخليج.

يتفق مجلس التعاون الخليجي على وجوب بقاء المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل و على جميع الدول تطبيق ذلك بما فيها إسرائيل و إيران. فدول الخليج ترى في ذلك خطرا على أمنها القومي، لذا وجب منع إيران من امتلاك السلاح النووي[1]، خاصة في ظل تطور المد الشيعي في الدول الخليجية مثل البحرين و الكويت.

ومن خلال ما سبق نلحظ أن المواقف قد تباينت بين مساند ومعارض على أن الغالبية كانوا معارضين وبطبيعة الحال يحكم هذا الرأي مصالحهم الخاصة التي سوف تتضرر لامتلاك إيران السلاح النووي أم المساند فهذا نابع من المصلحة التي يحصل عليها من وراء ذلك .

المبحث الرابع: روسيا والثورات العربية.

تميزت منطقة الشرق الأوسط منذ بدايات القرن العشرين بالاضطراب و عدم الاستقرار، بسبب العديد من الأسباب التي ارتبطت بطبيعة المنطقة و ما تحويه من ثروات طبيعية من جهة و طبيعة التركيبة السياسية و الاجتماعية و الثقافية المتباينة من جهة أخرى، ما جعل تهافت القوى الكبرى و الحركات الاستعمارية لم تبرحها باستمرار، سعيا منها لبسط نفوذها و استغلالها لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، ما جعل المنطقة تدخل في كل مرحلة تاريخية في دوامة من الصراعات تراوحت أسبابها بين الداخلية و الخارجية، و ما شهدته مؤخرا المنطقة بما عرف بالثورات العربية أو الربيع العربي منذ 2011 لا تخرج عن هذا السياق، أين انطلقت شرارتها الأولى في تونس لتمتد لاحقا إلى ليبيا اليمن ثم مصر و سوريا حاليا.

ظهر للوهلة الأولى ان هذه الثورات جاءت كاستجابة لمطالب داخلية ، أين ظهرت الثورة كحركة داخلية ترفض وضعا سياسيا و اجتماعيا قائما و تسعى إلى تسيير و إنشاء وضع جديد يحقق العدالة و الحرية و يخدم مصالح الأغلبية، و معنى ذلك أن الثورة كحركة داخلية تفجرها أوضاع الظلم و الاستبداد في مجتمع ما فتسعى بعد الإطاحة بذلك النظام الذي كرس تلك الأوضاع بعد أن أنشأها إلى بناء وضع جديد يستهدف تكريس مفاهيم و أنظمة العدالة و الحرية [2].

غير أن تطور الأحداث خلال هذه الثورات كشف أن المستفيد من هذه الثورات لن تكون فئات الشعب التي أطاحت بالأنظمة بل كذلك الجهات التي دعمت و مولت هذه الثورات و على رأسها فواعل و أطراف خارجية تمتد إلى دول كبرى تحاول اللعب على وتر هذه الثورات لتحقيق مصالحها التي توافقت مع مصالح الثوار في إسقاط الأنظمة، وهذا ما تم التأكد منه بعد إزاحة الأنظمة القديمة و استبدالها بأنظمة جديدة تميزت في أغلبها بولاءها الغير مشروط للغرب خاصة حالة ليبيا التي تحولت

1) عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.
2) مصطفى علوي،"كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، (في :السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،العدد 184، أفريل 2011)، ص 32.

إلى مصدر جديد لدعم الاقتصاديات الأوربية خاصة التي لعبت دور حاسم في إسقاط نظام القذافي على غرار فرنسا.

ربما تكون أولى حصائل ثورات الربيع العربي على الصعيد الدولي و الإقليمي أنها أدت إلى تغير سياسات و توجهات كل أو معظم القوى الكبرى المهتمة بالشرق الأوسط العربي- الإسلامي مع ما يرافق ذلك من ولادة قواعد لعبة جديدة و لاعبين جدد بأدوار جديدة فقد تباينت ردود فعل هذه القوى على الأحداث التي تشهدها المنطقة بعدما كانت الأسرة الدولية تنعم بتقسيم أدوار و تقاسم مصالح شبه مستقرين[1].

و إن المتتبع لتداعيات الحراك الثوري في الوطن العربي على المستوى العام في ظل ردود الأفعال و مواقف الخارجية المختلفة للعديد من الدول و القوى الإقليمية الدولية التي حاولت إعادة التموقع و الاستثمار في كل من الحالة التونسية و الليبية و المصرية و السورية ...الخ برز الموقف الروسي في قراءات و صور مشوشة من الحراك العربي و تداعياته. موقف غير واضح المعالم و لا محدود التوجهات و الأهداف[2].

و تنطلق روسيا في نظرتها للثورات العربية من محاولتها التنافس مع الولايات المتحدة و الناتو على مناطق النفوذ في العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط و هو المبدأ الموروث من العهد السوفيتي و إن تلاشى عنه القناع الإيديولوجي ليبقى الصراع أو التنافس على المصالح واضحا و صريحا لذا نجد موسكو تعتبر الربيع العربي صناعة أمريكية عربية تهدف إلى إعادة تغيير خريطة العالم و الشرق الأوسط و بناء نظام عالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها و تربط موسكو موقفها المتحفظ من الثورات العربية أيضا بأهمية الحفاظ على أهمية الاستقرار في الدول العربية و هو ما يعني ضرورة المحافظة على الأنظمة القائمة بغض النظر على استبدادها و فسادها طالما أن هذه الأنظمة تحقق لروسيا بعض المكاسب لكن هذا لا يمنع القيادة الروسية من التعامل ببراغماتية شديدة مع نتائج الثورات العربية للحفاظ على مصالحها[3].

---

1) سعد محيو،"**روسيا و الربيع العربي: الثوابت و المتغيرات**"، ضمن أعمال الحلقة النقاشية :"**السياسة الروسية اتجاه الوطن العربي: الثوابت و المتغيرات**"،(في :المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 504، نوفمبر 2012)، ص 114.

2) حسين بهاز، "**قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية**"، نقلا عن موقع:
http://www.bchaib.net/mas/index.php/index.php?option=com_content&view=article&id=63:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

3) هاني شادي،" **روسيا و الربيع العربي-مصالح و مخاوف**- "(في : مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، مصر، العدد 46، سنة 2012)، ص83.

المطلب الأول: موقف روسيا من الثورة في تونس.

إن الحديث عن الموقف الروسي من الحراك التونسي منذ اندلاعها في 17 ديسمبر 2010، تميز بعد سماع موقف روسي ذو شأن حال دون تبلوره تسارع الوقائع و تداعياتها غير المتوقعة الشيء الذي لم يفسح المجال لموسكو لتبني موقف محدد مما يجري[1].

فموسكو لم تعلق عمليا على الثورة التونسية إلا بعد هروب زين العابدين بن علي إلى السعودية،حيث أصدرت الخارجية الروسية بيانا دعت فيه إلى الاستقرار في تونس و حذرت رعاياها من السفر إلى السياحة في هذا البلد العربي[2].

وقد قال الرئيس الروسي "**ميدفيديف**" في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافونس 22 كانون الثاني-يناير 2011 أنه يعتقد أن ما حدث في تونس درس كبير لكل الحكومات في كل أنحاء العالم، فهذه الحكومات يجب ألا تسترخي فوق مقاعد أثيرية، بل يجب أن تكبر وتتطور مع المجتمع بغض النظر عما إذا كانت هذه الحكومات في أوروبا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، وهنا بدت موسكو متحالفة مع الغرب[3].

المطلب الثاني: موقف روسيا من الثورة في مصر.

تميز الموقف الروسي بالغموض و الحيرة تجاه الحراك المصري الذي انطلق منذ 25 جانفي 2011، فقد ظلت العلاقة قائمة مع نظام حسني مبارك شبه عادية وظلت اللقاءات بين المسؤولين الروس والنظام تجري بشكل طبيعي حتى في عز الثورة إلى أن سقط بشكل فجائي وكأن روسيا غير معنية[4].

فقد قامت روسيا بإرسال "**الكسندر سلطانوف**" مبعوث الرئيس الروسي أنداك للقاء "**مبارك**" قبل يومين من خلعه معبرة عن تحفظها و داعية للحفاظ على الاستقرار و عدم التدخل في الشؤون المصرية الداخلية، فموسكو كانت تعول على نظام مبارك في تطوير العلاقات بين البلدين سياسيا و اقتصاديا، حيث شهدت هذه العلاقات في السنوات الماضية تطورا ملحوظا تمثل في زيادة واضحة في حجم التبادل التجاري السلعي، و تزايد عدد السائحين الروس الوافدين إلى مصر، كما كانت موسكو تأمل في فتح أبواب السوق المصرية أمام الرأسمال الروسي بالرغم من محدودية الاستثمارات عن طريق إنشاء منطقة صناعية روسية خاصة في مصر و تطوير التعاون في مجال الطاقة، و منح الرئيس المخلوع حسني مبارك هذه الفرصة لموسكو عندما بدأ في تحسين العلاقات معها.

1) حسين بهاز، مرجع سبق ذكره.
2) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

3) سعد محيو، مرجع سبق ذكره، ص 122 .
4) حسين بهاز، مرجع سبق ذكره.

كما تعتبر مصر من أهم الشركاء التقليديين و تتزايد معدلات التبادل التجاري بين البلدين بانتظام حيث بلغ106مليار دولار عام2005، و بلغ في عام2006 مليون دولار، أما في عام2008 قد وصل إلى نحو2684 مليار دولار، و تشغل الخامات و المواد الغذائية وزنا نوعيا في الصادرات الروسية، بينما تشكل المنتجات الزراعية و السلع الاستهلاكية البنود الأساسية في الصادرات المصرية، و شهد التعاون بين مصر و روسيا في مجال الطاقة تقدما ملحوظا في ميادين استخراج النفط و الغاز الطبيعي "لوكويل الروسية في استثمار حقول النفط المصرية سوى استثمار400مليار دولار، في هذا المشروع وقعت الشركة الروسية "توفابيك" في2007 اتفاقية حول إنشاء مؤسسات مشتركة مع شـــركة ثروة لاستخراج و إنتاج الغاز في حقول بلدة العريش، و قد وقع الجانبان المصري و الروسي اتفاق للتعاون في مجال الطاقة لأغراض السلمية إبان زيارة الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى روسيا بحضور رئيس هيئة الطاقة الذرية الروسية "كيريبكو" و وزير الكهرباء و الطاقة المصرية "**حسن يونس**" و شمل الاتفاق توفير برامج التدريس في روسيا للخبراء المصريين الذي سيعملون في منشآت الطاقة النووية المصرية أو غيرها من المشاريع المهمة التي خسرتها روسيا بسبب الثورة المصرية[1].

لذلك كانت روسيا أميل و حتى اللحظة الأخيرة إلى دعم الرئيس المخلوع حسني مبارك من خلال الدعوة للحفاظ على الاستقرار و رفض الضغوط الخارجية على مبارك و تجنب العنف و ضرورة الحوار بين طرفي الأزمة، و ذلك لأنها تعتبر أن ما يحصل في مصر ليس ثورة و إنما نزاع يمكن التغلب عليه عن طريق التفاوض من أجل الحفاظ على مبارك و نظامه[2].

المطلب الثالث: موقف روسيا من الثورة في ليبيا.

لقد تفاعلت موسكو على نحو مغاير مع الثورة في ليبيا منذ قيامها في فيفري 2011، بحيث تناهت إلى مسامعها الدعوات إلى التدخل العسكري الغربي لمنع العقيد معمر القذافي من سحق المعارضة، و سارعت إلى التحذير من وصول متعصب إلى السلطة في الشرق الأوسط و قال "**ميدفيديف**": " إن النيران ستتواصل لعقود هناك مع انتشار نفوذ التطرف"، بل تحدث من وجود عناصر أجنبية تشعل فتيل هذه الانتفاضات[3].

و أثناء الثورة الليبية تقلب الموقف الروسي من القذافي و المجلس الانتقالي الليبي عدة مرات، في البداية كانت روسيا ترفض التغيير في ليبيا و بعد ذلك انضمت إلى صفوف المطـــالب بخلع القذافي و من ثم امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 لحماية المدنيين و فرض

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.
2) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، ص 84.
3) سعد محيو، مرجع سبق ذكره، ص 122.

حظر جوي على ليبيا[1]، فكان موقف روسيا محايد بين طرفي النزاع و اكتفت بالمراقبة و محاولة تقديم المقترحات للتقريب بين نظام القذافي و المجلس الانتقالي دون فعالية ملحوظة[2]، و هذا ما سمح لحلف الشمال الأطلسي بتوجيه ضربات جوية لكتائب القذافي حيث وصف بوتين هذه العمليات العسكرية بالحروب الصليبية، و في سبتمبر 2011 عندما بات واضحا أن مصير القذافي قد حسم سارعت موسكو لمد جسور الحوار مع المجلس الانتقالي الليبي و دعته لزيارة موسكو مشترطة ضرورة الحفاظ على عقود شركاتها العاملة في مجال الطاقة و الأسلحة التي وقعت مع القذافي[3]، و بالتالي نلحظ أن موقف روسيا من الثورة الليبية متقلب حسب مصلحتها، و بعد زوال نظام القذافي أصبحت تعمل للحفاظ على مكانتها علاقاتها فالاقتصاد الليبي كانت تربطه مع روسيا عدة اتفاقيات و صفقات تجارية، حيث بلغ التبادل السلعي الروسي الليبي عام 2008 قيمة 151.2 مليون دولار، بما فيه التصدير الروسي إلى ليبيا الذي بلغ قيمة 148.4 مليون دولار، و تعود نسبة 98% من التبادل السلعي إلى التصدير الروسي، أما الصادرات الروسية الأساسية فتتألف من الوقود و الحبوب و الماكينات و المعدات و وسائل الثقل و بلغ حجم التصدير الليبي إلى روسيا عام 2008 قيمة 2.75 مليار دولار.

كما يدل على وجود علاقات وطيدة بين ليبيا و روسيا هو أنه في أبريل 2007 تشكل مجلس الأعمال الروسي الليبي و عقد في طرابلس المنتدى الروسي الليبي تحت شعار " إمكانيات روسيا في مجال التصدير" كما يجري التعاون العسكري-التقني بين البلدين منذ أمد بعيد، ويتم تبادل الوفود العسكرية، و وقعت عقود لتحديد بعض أصناف الأسلحة و المعدات العسكرية الروسية الموجودة لدى الجيش الليبي، و في سنة2005 عقد بموسكو اجتماع للجنة الحكومية الثنائية حول التعاون العسكري-التقني بين الجانبين...الخ. كما أنه في2005 تم إنجاز المشروع الذي كانت تقــوم به الشــركة الروسية " **أتوم أنيرغو أكسبورت**" الخاص بتطوير منظومات الماء و إطفاء الحريق و كذلك إنشاء البحوث النووية في "**تاجورة**" و مشروع خطة سكة حديد بين "سرت" و "بنغازي" الليبيتين بطول500متر و تكلفة تقدر ب 22مليار دولار، و أثناء زيارة فلاديمير بوتين عام2008 ليبيا وقعت اتفاقية استئناف العلاقات بين البلدين في المجال العسكري- التقني [4]، و هذا يدل على العلاقات المتبادلة بين الطرفين خصوصا روسيا التي تستفيد كثيرا من ليبيا ما جعلها ترفض الثورة للحفاظ على مصالحها وما يؤكد ذلك هو قبولها

1) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، ص85 .
2) حسين بهاز، مرجع سبق ذكره.
3) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، ص85.
4) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره، ص ص123-124.

بالمجلس الانتقالي الليبي الجديد عند إدراكها لزوال نظام القذافي حتى تضمن استمرار سياستها في ليبيا وبالتالي نلحظ أن موقف روسيا من الثورة الليبية متقلبا حسب مصلحتها .

المطلب الرابع: موقف روسيا من الثورة في سوريا.

لعل الموقف الأكثر وضوحا و تجليا لروسيا اتجاه الثورات العربية هو موقفها من الثورة السورية، فمنذ اللحظة الأولى التي انطلقت فيها بدايات شرارة الثورة عام 2011 رفضت موسكو أي إدانة لممارسات بشار الأسد و تبنت على مدار عام من الثورة السورية الرواية الرسمية للنظام التي تنفي وجود الثورة و تسوق ما يجري على أنه مواجهة مع مجموعات مسلحة متطرفة، و لم تسفر زيارات المعارضة السورية للعاصمة الروسية عن خلخلة الموقف الروسي بل أفهم المسئولون الروس المعارضة السورية أن موسكو لن تتخلى عن بشار و عليهم التفاوض معه و وقف القصف من طرف المسلحين[1]، فروسيا تعمل على كسر أي تحرك دولي ضد سوريا[2]، و كما يتجلى الموقف الروسي من الثورة السورية في كلمات للرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" كما جاء في 27 فبراير 2012 عبر صحيفة "موسكو فسكيه نوفوستي" عن سياسة روسيا الخارجية حول ما يسمى بالربيع العربي قائلا: " نحن ضد اتخاذ قرارات مثل التي اتخذها مجلس الأمن و التي من الممكن تأويلها كإذن بالتدخل العسكري في العملية السورية الداخلية"، فهو انتقد التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية للدول مشيرا إلى أن التدخل في ليبيا و تحت ستار الشعارات الإنسانية و استخدام القوة أدى إلى القضاء على النظام الليبي و مقتل القذافي، و شدد أن روسيا لن تسمح بتطبيق السيناريو الليبي في سوريا[3].

و قد صرح وزير الخارجية الروسية "**سيرجي لافروف**" في مقابلة مع قناة روسيا24 قائلا:" نحن نريد أن يكون الموقف اتجاه سوريا كما هو الموقف اتجاه اليمن، على الرغم من أن اليمن تشهد اشتباكات مسلحة خطيرة فلا أحد يحاول إثارة الوضع هناك أو ينحاز لأي طرف من طرفي الـــــنزاع، أو يرفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي، و هذا ما نريده لسوريا، و نحن نرى أن شركاءنا الغربيين يجب أن يتخذوا الموقف ذاته"[4]، و حذر الرئيس الروسي السابق "**ديميتري مدفيديف**" في أغسطس 2011 نظيره السوري من مصير محزن إذا لم يبدأ حوار مع المعارضة و يبادر بالإصلاحات في سوريا، عندما نقل الملف السوري إلى مجلس الأمن استخدمت روسيا حق الفيتو مرتين في أكتوبر من

1) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، 85.
2) سعد محيو، مرجع سبق ذكره، ص 123.
3) حسين بهاز، مرجع سبق ذكره.
4) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، 85.

العام 2011 و في فبراير من 2012، و رفضت أي إدانة لنظام الأسد، و أصرت على تحميل المسؤولية لطرفي النزاع، كما رفضت أي عقوبات أممية ضد النظام السوري[1].

و السؤال الذي يطرح نفسه لماذا انتفضت روسيا على الغرب على هذا النحو الضيق؟

اقترح معهد الشرق الأوسط ثلاثة أسباب للتفسير[2]:

1- أن موسكو تعتقد حقا أن واشنطن و حلفائها الغربيين أساؤوا فهم ما يجري في سوريا، فبدلا من أن يؤدي سقوط نظام الأسد إلى قيام نظام ديمقراطي في سوريا كما يعتقد الغرب فإن روسيا تخشى أن يسفر ذلك عن بروز نظام سيء راديكالي لن يكون محاذيا للغرب فقط بل روسيا أيضا.

2- أن روسيا لا تعتقد أن إدارة الرئيس أوباما مهتمة حقا بإسقاط النظام السوري و هذا لا يعود إلى اعتبارات محلية أمريكية فقط. بل يعود أولا و أساسا إلى المضاعفات السلبية التي قد تلقي بظلالها على إسرائيل إذ ما سقط النظام و لو أن واشنطن كانت جادة حقا في إسقاط النظام السوري لكانت أقامت تحالف لضرب الأسد سواء بموافقة مجلس الأمن الدولي أم لا.

3- إضافة إلى أن موسكو ترى أن الحفر الأساسي لإسقاط النظام السوري يأتي من السعودية، إذ ترى موسكو أن الرياض تحاول استخدام الربيع العربي لتحقيق مصالحها الجيوسياسية الخاصة من خلال دعم السلفيين في مصر و ليبيا و سورية و قمع الـــشيعة في الـــبحرين، و إحلال نظام سني موالي لها في سورية مكان الأقلية العـــلوية الموالي لإيران. و ما تخشاه موسكو حقا هو أن سقوط الأسد سيزيل عقبة مهمة في وجه الحركة الأصولية السنية بقيادة السعودية التي تسعى لمواصلة الانتشار.

و قد قال المفكر و المنظر الجيوسياسي الروسي "**الكسندر دوجين**": إن مصالح روسيا تكمن في منع تأسيس عالم أحادي القطبية و السعي لبناء عالم متعدد الأقطاب بغض النظر عن مصالح و رؤى الولايات المتحدة الأمريكية، و اعتبر دوجين أن مصير العالم المتعدد الأقطاب يتقرر اليوم في سوريا، لذلك يجب على موسكو حسب رأيه عدم التخلي عن بشار الأسد و يصل دوجين إلى القول" بأن تخلي روسيا عن بشار الأسد سيعني أنها تكتب شهادة وفاتها و وفاة العالم متعدد الأقطاب"[3].

1) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، 86.
2) سعد محيو، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.
3) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، 86.

و هنا نلحظ أن روسيا في موقفها من الثورة السورية لا ترحب بها و تعتبرها نزاع بين أطراف متطرفة و لهذا تدعم و تصر على دعم نظام بشار الأسد.

و لم يثني تهديد الولايات المتحدة بضرب سوريا عسكريا على خلفية استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المواطنين بريف دمشق روسيا على التراجع عن موقفها الداعم لـــسوريا، بل صعـــدت من لهجتها و تحاول بكل الطرق منع هذه الضربة، و كرد فعل على هذه التهديدات تعمل روسيا على حشد قواتها في حوض المتوسط تحسبا للرد على أي ضربة عسكرية متوقعة ضد سوريا، كما أنها لا تخفي نيتها في استخدام الفيتو إذا ما عرض الملف على مجلس الأمن للتصويت عليه.

و أثناء اجتماع قمة العشرين الذي انعقد في سان بطرسبرغ بروسيا يوم 05 سبتمبر 2013، طغت على جدول أعمالها القضية السورية، و لم يتوصل الأطراف خاصة الروسي و الأمريكي إلى أي اتفاق حول قرار موحد بشأن الضربة العسكرية الأمريكية المحتملة للنظام السوري بسبب الانقسام الحاد الذي قادته المعارضة الروسية لأي ضربة عسكرية لسوريا، في الوقت الذي كثفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لحشد الدعم الدولي للضربة خارج إطار مجلس الأمن. و على هذا الأساس استبعدت الولايات المتحدة حلا سياسيا في مجلس الأمن الدولي حول سوريا، متهمة روسيا بتعطيل دور المجلس في ما يتعلق بالمسألة السورية، فقد اتهمت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة "**سامنثا باور**" روسيا بأنها تأخذ مجلس الأمن "رهينة" في قضية الهجوم الكيميائي، كما صرحت "باور" للصحافيين في نيويورك أن على المجتمع الدولي ان لا يترك النظام السوري "ينتهك القوانين الدولية" باستخدامه أسلحة كيميائية لأن روسيا التي توفر له "الحماية" تعوق تحرك مجلس الأمن الدولي [1].

عموما يمكن القول ان روسيا متمسكة بموقفها في دعم سوريا للأسباب التالية:

- الحفاظ على مصالحها الاقتصادية خاصة على صعيد تسويق للأسلحة الروسية. فقد بلغ حجم التبادل التجاري في عام2005 959.8 مليون دولار، و تبدي الشركات الروسية اهتمام بالتعاون مع سوريا و ذلك في مجال النفط و الغاز، و قد تم توقيع العقود من قبـــل الشركات " تات نيفت" " سيوز نيفت غاز" في مارس 2005، و " ستروي ترانس غاز"في ديسمبر 2005 ، و قد بلغ حجم التبادل في عام 2006 مبلغ635 مليون دولار، و قد مدت روسيا

1) وكالة رويترز، "**برودة أميركية ــ روسية في قمّة "العشرين"**، نقلا عن موقع:
http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=585980

سوريا بعدد36 وحدة من نظام بانتسير –س1 الذي يعتبر أحد أنظمة الدفاع الجوي الروسية عام2008، إضافة إلى اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السوري قاعدة للأسطول الحربي الروسي في المتوسط بمثابة نقطة توقف رئيسية في البحر الأبيض المتوسط[1].

- اعتبارها مدخل لخلق عالم متعدد الأقطاب.
- خوفها من انتشار الحركات الأصولية و وصولها للسلطة في سوريا بد من السعودية.
- عدم استعدادها للتخلي عن مواقعها العسكرية في سوريا و البحر المتوسط.

مما سبق يمكن القول بأن روسيا حافظت خلال فترة يناير و حتى مطلع أكتوبر 2011 على موقف بدأ سلبيا و متحفظا اتجاه الحراك الثوري العربي ثم تحول على نحو براغماتي -مع تحقيق القوى الثورية نجاحا-إلى طريق أقل تشددا في الوقوف مع الأنظمة الحاكمة و إن تباين هذا الموقف بعدم الاكتراث في اليمن و المتابعة المترقبة في تونـــــــــس و المراقبة بقلق في مصر و المراوغة في ليبيا و الرفض القاطع لأي تدخل دولي مع المطالبة بإصلاحات داخلية عاجلة في سوريا.

و تكاد مراجعة الموقف الروسي خلال القرن20 اتجاه الحراك الوجودي القومي و الثوري العربي تؤثر على نظرة تشكيكية تحتفظ بها روسيا اتجاه الشعوب العربية و ترى من خلالها العرب غير فاعلين و يفتقدون لوعي الاستقلال عن القوى الاستعمارية و هم يتحركون وفق مخططات أجنبية بريطانية و فرنسية و أمريكية، و لم تتغير فهذه النظرية حتى يومنا هذا، فخرج عدد من الخبراء الروس للقول بأن الربيع العربي و الثورات العربية في عام2011 ليست سوى مؤامرة يهودية أمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال إيقاعه في الفوضى و التخلص من حكامه الذين استهلكوا دورهم و حان وقت طردهم من ساحة اللعبة السياسية[2].

المطلب الخامس: محددات الموقف الروسي من الثورات العربية.

بناءا على ما سبق ذكره حول تعامل روسيا مع الثورات العربية، يبدو واضحا أن روسيا توجه مواقفها بالاستناد إلى جملة من المحددات تجعل مواقفها متباينة إلى حد ما، لكن دون أن تخل بالمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية خاصة مبدأ البراغماتية، و كما ذكرنا سابقا فمنذ بداية عودة روسيا للساحة

1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.
2) عاطف معتمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره،.ص 17.

الشرق أوسطية كانت تبني علاقاتها على أساس معاملة كل دولة في المنطقة وفق نهج و أسلوب معين، و فيما يلي جملة من المحددات التي يمكن من خلالها ان نفهم تحركات روسيا و نفسر سياستها في المنطقة، تجاه الثورات العربية:

- طبيعة البناء السلطوي في الداخل الروسي الذي يسعى إلى فرض هيمنة مركزية على كل الأقاليم المتطرفة التي تسعى للانفصال أو التمرد، و يناسب هذا النظام طبيعة شمولية، و من ثم فإن قبول روسيا بالديمقراطية يضعها عرضة للانفصال و التفكك[1]، و قد أوضح استطلاع للرأي أن 49% من الروس عبروا عن استعدادهم للخروج إلى الشارع و الاحتجاج ضد السلطات الرسمية، فقبل ذلك في 14 فبراير بعد أيام من خلع مبارك خرجت مظاهرة للمعارضة الروسية في قلب العاصمة موسكو رافعة شعار يقول " **روسيا ستسير على خطى الثورة المصرية**"[2]، لذا تخشى روسيا من نفحات الربيع العربي عليها مما جعل المحلل الروسي "**ديمتري بابيش**" يقول " إن روسيا ليس فيها فقرا مدقعا كم في مصر، و معظم الروس لا يهتمون بالدين و لهم ثقافة أوروبية مميزة، مع تلاوين مسيحية أرثوذكسية، متناغمة، لدى الفقر او التطرف الديني لن يقودا فيها لثورة الثلج التي يتمناها المعلقون الغربيون، قد تحدث اضطرابات في أجزاء من روسيا بفعل الضغوط الاقتصادية الاجتماعية، لكن الاحتمال ضئيل جدا بأن يساعد ذلك الثوريون الليبراليون الروس المدعومين من الغرب"[3]، و هذا تأكيد على خوف روسيا من حدوث ثـــورة فيها، فتـــسعى على تشـــــويه الربيع العربي إعلاميا و اعتباره انقلابا و صراعا بين مؤيدين و معارضين للرؤساء العرب[4].
- لا ترغب روسيا في أن ينتهي الربيع العربي بظهور قوى إسلامية أصولية تخلق بيئة اجتماعية و اقتصادية تفرخ الإرهابيين، كما أن روسيا في تعاطيها مع الثورات العربية تأخذ بعين الاعتبار الوزن الديمغرافي و الاقتصادي لمسلمي روسيا الذين يمثلون نحو 18% من إجمالي السكان.

1) المرجع نفسه.
2) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، 87.
3) سعد محيو، مرجع سبق ذكره، 125.
4) عاطف معتمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره،.ص 17.

- لا تملك روسيا القدرات العسكرية البحرية التي تمكنها من إدارة متوازنة للصراع في المياه الإقليمية للعالم العربي[1].
- الخوف من ضياع مصالحها في المنطقة بعد اندلاع الثورات العربية حيث في مقال لـــبوتين " روسيا و العالم المتغير" يفصح بوضوح عن هواجسه من تأثير الربيع العربي على المصالح الاقتصادية الروسية في البلدان العربية فيقول "إن الشركات الروسية تفقد مواقع عملت من أجلها خلال عشرات السنين في أسواق البلدان التي اجتازت الربيع العربي، و يتم تجريدها من عقود ربحية كبيرة في هذه الأسواق مثل ما حصل في العراق في وقت سابق، و تحتل هذه المواقع شركات الدول التي كان لها اليد الطويلة في تغيير أنظمة الحكم، و قد يخطر على بال المرء أن الأحداث المأساوية لا يقف وراءها الحرص على حماية حقوق الإنسان بقدر ما تقف وراءها رغبة أحد ما في إعادة اقتسام الأسواق، على أية حال فإننا لا يمكن أن ننظر نظرة هادئة إلى هذا و نعتزم أن نعمل مع السلطات الجديدة في البلدان العربية على استعادة مواقعنا الاقتصادية في وقت سريع"، و من خلال عرضنا السابق لمواقف روسيا من كل ثورة في المنطقة بينا أن حجم التبادلات التجارية و السلعية كان لها دور كبير في توجيه مواقفها تجاه الثورات بما يتناسب و مصالحها الاقتصادية. و بالتالي نتيجة لهذه المصالح التي تستفيد منها روسيا من الدول العربية فإنها بذلك ترفض الثورات العربية حتى لا تكون حاجزا أمام أهدافها. و هذا يعكس بوضوح أن الموقف الروسي من الثورات يتعلق بأسواق فقدتها أو قد تفقدها روسيا بسبب الثورات، و هذا يفسر جزئيا تشددها باتجاه الثورة السورية فالأمر يبدو و كأنه يتعلق بحصول موسكو على ضمانات كافية للبقاء في السوق السورية و غيرها من البلدان العربية الأخرى[2].

من خلال ما سبق تبدو البراغماتية كمبدأ ثابت في السياسة الخارجية الروسية، و هي المعلم الأساسي لها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي و تخليها عن أي رسائل إيديولوجية و في مقدمتها تلك الحجج التي استبدلت البراغماتية الناطقة بالماركسية و تملصت من الحكمة التي صاغها ماركس من أن الثورة قاطرة الشعوب دونها تتعطل الأمم و تتوقف حركة التاريخ [3]، و تبقى في الأخير روسيا مؤكدة على

1) المرجع نفسه.
2) هاني شادي، مرجع سبق ذكره، 88.
3) المرجع نفسه.

مبدأ بوتين السابق الذكر أهمية المصلحة الوطنية قبل كل شيء و بالـــتالي اتسمت المـــواقف الغربية و معها روسيا من الثورات العربية بالبراغماتية إن لم نقل الانتهازية، فمن مصلحة روسيا بقاء أنظمة مستبدة تعقد الاتفاقيات و المعاهدات دون الرجوع إلى الشعوب أو الأطياف الحزبية، فعالم عربي جديد قائم على الديمقراطية هو بكل تأكيد خسارة، فموسكو و غيرها من عواصم القوى الكبرى تتمنى عالما عربيا راكدا و استبداديا يحقق مصالحها على الأمد الطويل، لذا فالموقف الروسي غير مرحب بهذه الثورات العربية[1].

1) عاطف معتمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

خاتمة

خاتمة:

أدت نهاية الحرب الباردة و ما واكبها من تطورات على الساحة الدولية إلى ضرورة إعادة النظر و وضع صياغة جديدة للسياسة الخارجية الروسية ، و قد شهدت هذه المرحلة

تغيرا جذريا في توجهات روسيا نحو محيطها الخارجي، بحيث تراجع دور الأيديولوجيا كمحدد لتحركاتها نحو الغرب أو باقي مناطق العالم الأخرى و منها المنطقة العربية الشرق أوسطية، فمباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و تفككه واجهت روسيا وضعا جيوبوليتيكيا معقدا، قلص من طمـــوحاتها و مكانتها كقوة عظمى، خاصة بعد تولي فريق يلتسين الموالي للغرب الحكم، بحيث عمل هذا الأخير على ضرورة التماشي مع الوضع الجديد و القبول بتحول روسيا إلى دولة عادية بمقدرات قوة متواضعة، لا تمكنها من التمسك بطموح العودة للعب دور إقليمي و عالمي حاسم، فعمل على التطبيع المطلق مع الغرب مع إهماله و تنازله على الكثير من المواقع التي كانت مهمة بالنسبة للاتحاد السوفييتي على غرار الشرق الأوسط، فخلال هذه المرحلة لم تتبلور سياسة خارجية روسية متكاملة نحو المنطقة الشرق أوسطية، لكن التغير الجذري أو الهيكلي في توجهات روسيا الخارجية نحو المنطقة العربية و الشرق أوسطية جاء مع قدوم بوتين الذي قام بثورة على الوضع القائم و تبنى نهجا عرف بمبدأ بوتين في السياسة الخارجية، و الذي جعل ضمن أولوياته عكس سابقه يلتيسن ضرورة العمل على استعادة المكانة الدولية الروسية و الحفاظ على أمنها و استقرارها الداخلي و الخارجي، تحدث الكثير في هذه المرحلة الجديدة بالنسبة لروسيا عن عودة أجواء الحرب الباردة لكن دون غطاء إيديولوجي، غير ان بوتين تجنب الوقوع في صدام مباشر مع الغرب إلا في الحدود التي يصبح فيها الغرب تهديدا لمصالح روسيا الإقليمية و العالمية، و بناءا على هذا النهج عمل بوتين ببراغماتية محترفة، تضمن للروس الحفاظ على مصالحهم دون الرجوع إلى أجواء الصراع المكلف و الغير عقلاني الذي ساد خلال الحرب الباردة.

اعتبر بوتين ان استعادة المكانة و الدور الفعال لروسيا عالميا لن يتحقق إلا من خلال كسر الأحادية القطبية و الهيمنة الأمريكية و استبدالها بنظام عالمي متعدد الأقطاب، تكون روسيا أحد أقطابه بالتحالف و التنسيق و التعاون مع قوى أخرى أوروبية و عربية إسلامية أو إفريقية، فمصالح روسيا تكمن في منع تأسيس عالم أحادي القطبية بغض النظر عن مصالح و رؤى الولايات المتحدة الأمريكية، و اعتبر " ألكسندر دوغين" أن مصير العالم المتعدد الأقطاب يـتقرر الـيوم عبر الـــثورات العربية و خاصة ما يحدث في سوريا، لذلك يجب على موسكو حسب رأيه عدم التخلي عن سوريا لأن هذا سيؤدي إلى قتل طموحها في استعادة مكانتها الدولية.

و كان الشرق الأوسط على ما يشتمل عليه من مقومات إستراتيجية و اقتصادية و سياسية ساحة لهذا التنافس التي حاولـت روسيا و مازالت تزاحم الولايات المتحدة الأمـــريكية حتى تستأثر

و تتموضع بالشكل الذي يمكنها من المشاركة في صنع السياسات العالمية في الشرق الأوسط و يحفظ مصالحها القومية. وهنا يظهر كيف أن بوتين متأثر بأفكار المدرسة الجيوبوليتيكية التي تؤكد على ان تحقيق النفوذ بالمناطق الاستراتيجية سيكفل لروسيا الحفاظ على مكانتها و يعطيها فرصا و خيارات أكثر للمساومة مع القوى الكبرى.

إذ بدأت تتبلور ملامح السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق الأوسط بشكل جلي منذ زيارة بوتين للمنطقة عام 2005، وتأكد هذا الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط مع دخول روسيا كطرف أساسي في المفاوضات لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، غير أن تطور الأحداث في المنطقة منذ الحرب العراقية و وصولا إلى ما عرفته المنطقة فيما عرف بالثورات العربية، جعل روسيا تكشف عن نواياها و رغبتها في لعب دور موازي لما تلعبه القوى الأخرى في المنطقة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلت من هذه الأحداث الفرصة المواتية التي لا يجب تضييعها حتى تبني لنفسها صرحا ثابتا في الشرق الأوسط.

عموما يمكننا أن نسجل جملة من النتائج و الملاحظات حول السياسة الخارجية الروسية الجديدة نحو الشرق الأوسط، و التي تتضمن الآليات الجديدة و الأهداف التي جاءت من أجلها:

- أدى انشغال يلتسين و فريقه بترتيب الأوضاع الداخلية المتردية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تراجع الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، مما أثر سلبا على مكانتها التي تراجعت إقليميا و دوليا، و ظهورها في موقع ضعف و تبعية أمام القوى الكبرى الأخرى الأوروبية و الأمريكية، التي تخشى من عودة روسيا كمصدر تهديد جديد لأمنها و استقرارها، لذا تعمل على عرقلة عودة روسيا للساحة العالمية كدولة قوية. غير أن النهضة و التحولات العميقة التي أحدثها بوتين من خلال تطبيق سياساته الإصلاحية أدت إلى التقليل من اعتماد روسيا على الغرب و تحقيق الاستقلالية و الظهور كطرف منافس عبر تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي على مستويات عدة، كل هذا منح لروسيا قدرة و مجال لإعادة صياغة أولويات سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.
- تراجعت روسيا عن مبدأ المواجهة العسكرية المباشرة، حيث تسعى روسيا في ظل الأوضاع الجديدة إلى ضمان مصالحها في الوقت الذي تسعى فيه إلى استعادة المكانة الدولية المفقودة، لكن مع إدخال تعديلات تفرضها العقلانية و البراغماتية التي يتمتع بها صانع القرار الروسي، فمواقف روسيا من الثورات العربية تراوحت بين الرفض و القبول و التشدد حسب مقتضيات المنفعة، فغضها للطرف عن احتلال ليبيا من طرف الناتو قابلته برفض شديد لأي تدخل للغرب في سوريا.

- تراوحت أسباب اهتمام روسيا بالشرق الأوسط حسب المحللين بين عوامـــل اقتصـــــادية و أخرى سياسة و أمنية، لكن روسيا تركز أكثر -على الأقل في هذه المرحلة الأولى من عودتها للمنطقة- على الشق الاقتصادي الذي سيحقق لها لاحقا تواجدا سياسا و أمنيا بارزا، و لم يخفي الرئيس بوتين في الكثير من المناسبات هذا الطرح، فبعد قيام الثورات العربية أكد بأن روسيا ستدافع و تعمل باستمرار من أجل استعادة مكانتها الاقتصادية التي أسستها منذ عشرات السنين، مؤكدا كذلك ان المستفيد الأكبر من هذا الوضع هي الأنظمة الغربية الداعمة لهذه الثورات، والتي تحرص على إعادة اقتسام الأسواق بداخلها و روسيا لن تسمح بوقوع مثل هذه الأمور التي تهدد مصالحها الاقتصادية في المنطقة.
- بالرغم من إتباع روسيا لسياسة خارجية جديدة تستبعد المواجهة و الصدام مع الولايات المتحدة و حلفائها من الغرب، و تبنيها نهج العمل المشترك و التنسيق في حل المشكلات، تظل هناك العديد من القضايا العالقة فيها مصالح الطرفين الروسي و الأمريكي، و تبين أن هناك فجوة قائمة على أرض الواقع، قد تؤثر على مسار العلاقات بينهما، خاصة ما تعلق بالقضايا التي تمس مصالح الأمن القومي الروسي و مجالاته الحيوية في الشرق الأوسط، فالثورة في سوريا و تداعياتها جعلت الهوة بين روسيا و الغرب تزداد أكثر خاصة في ظل تمسك الأطراف بأقصى أهدافهم و عدم استعدادهم لتقديم تنازلات فعلية، كما يطرح مشكل التعاون النووي الروسي الإيراني جدلا واسعا بين روسيا و الغرب، بحيث تصر روسيا على دعم إيران حتى تستخدمها كطرف موازن في المنطقة.
- تعامل روسيا مع القضايا في الشرق الأوسط يكشف عن الإزدواجية في التعاطي معها، فمثلا على صعيد إدارة و حل النزاع بين فلسطين و إسرائيل، نلاحظ كيف أن روسيا تحاول كسب رضا الطرف العربي بدعم الكثير من مطالب الفلسطينيين لكن في المقابل تصر على اعتبار إسرائيل شريك استراتيجي في المنطقة، كما تكشف مواقفها المتباينة من الثورات العربية هذا البعد في سياستها الخارجية نحو المنطقة، فمن مواقف باهتة يطغى عليها الفتور من الثورة في اليمن و تونس و مصر، و تحالفها الغير معلن مع الناتو في إسقاط نظام القذافي ، نجدها تتمسك بشدة بالدفاع عن نظام الأسد في سوريا، كل هذا يكشف ان منطق المصلحة و فقط هو الذي يحدد طبيعة توجهاتها نحو الشرق الأوسط.

من خلال ما سبق يبدو أن كل المؤشرات في سياسات روسيا الجديدة تجاه الشرق الأوسط تحمل دلالات على أن روسيا قد عادت لتظهر كقوة كبرى، حيث دخلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأولويات مغايرة لما عرفته من قبل، أعـــادت فيها صياغة مبادئ ســـياستها الخارجية بما يتناسب و الأوضاع الجديدة، لتتمكن من بلورة سياسة خارجية عكســت قدرتها على رسم و تنفيذ الأهداف التي

تخدم مصالحها القومية، خاصة منذ قدوم الرئيس بوتين، و هذا ما أكده "إيمانويل تود" في كتابه عن واقع روسيا الجديد "ما بعد الإمبراطورية"، **بأن روسيا بدأت تخرج من عشر سنوات من الفوضى التي صاحبت انهيار الشيوعية فيها، و بدأت تعود لتكون لاعبا مستقرا يتمتع بالمصداقية في توازن القوى في العالم.**

بالرغم من أن روسيا تسعى إلى استخدام كل قدراتها و إمكانياتها لبلوغ هذه الأهداف التي تضمن لها مكانة و هيبة في الشرق الأوسط ، غير أن روسيا بوتين و ان استطاعت أن تحقق تقدما على الصعيدين الاستراتيجي و الاقتصادي في الشرق الأوسط بعد تجربتها الفتية، غير أنها تبقى بالنتيجة في موقع خلف الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الأوروبية، فعودة روسيا للشرق الأوسط يحمل دلالات قوية بأن روسيا لم يقضى عليها نهائيا بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، بل هي في طريقها لتتعافى من تلك الضربة، و ستعمل لخلق توازن للقوى في المنطقة.

و الملاحظ كذلك ان روسيا وهى تعود من جديد إلى الشرق الأوسط تستند إلى حسابات عقلانية تمليها ضرورات البراغماتية، لذا وصفها البعض بأنها دخلت من باب عودة "المزاحم الرشيد" وليس "المزاحم المتهور"، ففي صراعها و تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بشكل عقلاني جيدا فجوة القوة بينها وبين الولايات المتحدة، على الصعيد الاقتصادي و بصفة أخص على الصعيد العسكري.

و على هذا الأساس تبقى الرهانات مفتوحة للحديث عن مدى قدرة روسيا على الاستمرار في تحقيق هدفها المنشود باستعادة مكانتها كقوة عظمى، عبر بوابة الشرق الأوسط، حسب اعتقادي تبقى نتائج ما ستؤول إليه الأمور في الشأن السوري و الحرب المتوقعة ضدها، هي الفاصل في استمرار أو عدم قدرة روسيا على الاستمرار في الحفاظ على مكانتها و استرجاع هيبتها الدولية و وزنها كقطب فعال في موازين القوى الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

أولا : المراجع باللغة العربية

I) الكـــتب :

1 - احمد النعيمي ،**السياسة الخارجية** ،(دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، 2008).

2 - أمين شلبي،السيد، **التسعينيات..أسئلة ما بعد الحرب الباردة**،(عالم الكتاب، القاهرة 2001).

3 - ألكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت، ط01، 2004).

4 - حسين بوقارة، السياسة الخارجية- دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، (دار هومه، الجزائر،2012).

5 - جهاد عودة، **النظام الدولي، نظريات و إشكاليات**، (دار الهدى للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2005).

6 - جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياســـة العالمية**، ترجمة: مركز الـــــخليج للأبحاث،(مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004).

7 -حامد ربيع، **تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي**،(المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1976).

8 - سعيد اللاوندي ، **القرن 21 هل ستكون أمريكا** ،(نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2002).

9 - عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد – بين الفوضى البناءة و توازن الرعب-، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2008)

10 - علي عبد الصادق، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية**، (مركز زايد للتنسيق و المتابعة،شركة أبو ظبي للطباعة و النشر -بن دسمال- ، الإمارات العربية المتحدة، 2000).

11 - عاطف معتمد عبد المجيد، "**روسيا و العرب: أوان البراغماتية و نهاية الأيديولوجيا**" في:روسيا و الربيع العربي،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة – قطر،2011).

12 - عامر مصباح ،**تحليل السياسة الخارجية**، (دار هومة، الجزائر، ط1،2008).

13 - غابرييل ألموند و آخرون، **السياسة المقارنة-إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، (منشورات جامعة قاريونس، ط01، ليبيا، 1996).

14 - فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**،(مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1999).

15 - ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا،(الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005).

16 - لمى مضر الإمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2009).

17 - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا **العلاقات الدولية**، (ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986).

18 - مارثن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي الإمارات العربية المتحدة، 2008).

19 - مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص**(القسم الأول)،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،).

20 - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مكتبة النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1998).

21 - موسى الزغبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي (دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2001).

22 - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1،1985).

23 - نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**،(مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2001.

II) المجلات و الدوريات :

1- أحمد سليم البرصان،"**تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الاستراتيجي الغربي**"(في: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية، الشارقة،الإمارات العربية المتحدة، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2007).

2- إبراهيم عرفات،"**روسيا و الشرق الأوسط، أية عودة**"، (في :السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،العدد 170، 2007).

3- بول ماري دو لاغوس، "**المتغيرات الدولية في العلاقات الدولية**"، ترجمة: بوراوي الملوح، (في: دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية ،تونس ، العدد 65، أفريل 1997).

4- حميد حمد السعدون " **الدور الدولي الجديد لروسيا** "،(في : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 42، 2009).

5- خضر عباس عطوان،" **سياسة روسيا العربية و الإستقرار في النظام الدولي**" ،(في: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 20، 2008).

6- خلف محمد الجراد،" **العلاقات العربية-الروسية و التحديات الراهنة** "، (في: الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، سوريا، العدد 33، 2009).

7- سعد الحمداني ، "**العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010**" ، (في : مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،العراق، سنة 2010).

8- سعد محيو،"**روسيا و الربيع العربي: الثوابت و المتغيرات**"، ضمن أعمال الحلقة النقاشية :"**السياسة الروسية اتجاه الوطن العربي: الثوابت و المتغيرات**"،(في :المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 504، نوفمبر 2012).

9- شوقي علي ابراهيم ، "**مشروع الشرق الأوسط -دراسة في تطوره السياسي**" ، (في : مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،العراق، ISSN: 19918984، سنة 2010).

10-شحاته محمد ناصر ، " **العلاقات الإسرائيلية الروسية و مرحلة جديدة من التعاون السلام**"،(في: شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ،العدد 05، 1995).

11- عباس خلف، " **علاقات روسيا مع الدول العربية و عودتها إلى الشرق الأوسط**"، (في :**مجلة حضارة**، ، مركز الأمة للدراسات و التطوير ، العراق، العدد 08، 2010).

12-عباس فاضل البياتي و عبد الحميد العيد الموساوي، " **التفاهم الاستراتيجي الروسي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية** "، (في: مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، العراق،العدد:01، 2008).

13-عبد الحميد العيد، ضفاف كامل كاظم الموساوي، "**علاقات التعاون الإسرائيلية-الروسية و أثرها في عملية السلام**"،(في: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ،العدد 13، 2011).

14-عبد العزيز مهدي الرواي ، " **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، (في : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد، العدد 35، أكتوبر 2008).

15-عبد الجليل عبد الواحد، "**إستراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط**"،(في: مجلة كلية المأمون، كلية المامون الجامعة، العراق، ISSN: 19924453 الإصدار: 17، السنة: 2011).

16-علي لاريجاني، " **برنامج إيران النووي التحديات والحلول**"، (في: مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد 121، 2006).

17-صايل فلاح السرحان،" **أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي**"،(في: مجلة المنارة للبحوث والدراسات ،الأردن، العدد 02، سنة 2011).

18-مثنى علي المـــهداوي ، "**واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية**"،(في:مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد 38-39).

19-فهد مـــزبان خزار الخزار،" **العلاقات الإيرانية-الروسية : التطورات الراهنة و آفاق المستقبل** "، (في: مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، العراق ،العدد 8-9 ، سنة 2008)

20-محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"،(في :السياسة الدولية، ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007).

21-مصطفى علوي،"كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، (في :السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،العدد 184، أفريل 2011).

22-محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "**روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**"، (في: دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 16، 2009).

23- لمى مضر الإمارة، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**"،(في : المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 362، 2009).

24- نبية الأصفهاني، "**المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، في :السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000).

25-نصار، وليم نجيب جورج ،"**روسيا كقوة كبرى**"(في : المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ،العدد 20، 2008)،

26-نبية الأصفهاني،"**تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين**"، (في :السياسة الدولية، ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ،العدد 140، 2000).

27-نجيم عبد المحسن، "**روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسية و الاقتصادية – الاجتماعية للفترة** 1985-1995"،(في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 203،1996).

28- نورهان الشيخ، "**الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية**"، (في: البحوث و الدراسات العربية ، بيروت،العدد 50، 2000).
29-نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية**"،(في :السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007).
30-نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، (في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد 230، افريل 1998).
31-هاني شادي،" **روسيا و الربيع العربي-مصالح و مخاوف**- "(في : مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، مصر، العدد 46، سنة 2012).
32-وجيه كوثراني، "**الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة**"،(في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، صيف 1995).

IV) الموسوعات :

1- مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ أوربا الحديث و المعاصر**، (دار أسامة للنشر و التوزيع، ج 3-4، عمان، الأردن، 2004).
2- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، ج 01، بيروت، 1990).

V) القواميس و المعاجم :

1- زيتون، **المعجم السياسي**،(دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، الأردن،2006).

VI) ندوات و مؤتمرات :

1- محمد سيد أحمد، "**الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية**"، في: نادية مصطفى (محرر)، **مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1997،

VII) الرسائل الجامعية :

1- عبد الناصر الدين جندلي،**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية(جامعة الجزائر،2005/2004)

2- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2000-2008) – دراسة حالة القضية الفلسطينية** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012)

3- علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق -2011/2003-**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011).

VIII) مواقع الإنترنت :

1- اكزافييه غيّوم ،ترجمة: قاسم المقداد ،"**العلاقات الدولية**" مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع:

http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm،

2- أحمد دياب ،"**روسيا و الاتجاه غربا**". مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،نقلا عن موقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK201.HTM

3- أحمد علو،"**السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية**"، في :مجلة الجيش، نقلا عن موقع المجلة في:**http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388**

4- حسين بهاز، "**قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية**"، نقلا عن موقع:

http://www.bchaib.net/mas/index.php/index.php?option=com_content&view=article&id=63:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

5- فتحي احمد، "**تنامي أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية و الجيوبوليتيكية**"، في موقع: وكالة أخبار الشرق الجديد، على الرابط:

http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=22906

6- ستيفن وولت ،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**

7- سليمان الخطاف، " **مصادر الطاقة في الشرق الأوسط بين الواقع والمأمول** " ، نقلا عن موقع:
http://www.aleqt.com/2013/02/24/article_734080.html
8- عبير ياسين، "**روسيا والإعداد لمرحلة ما بعد بوتين، تحليلات عربية و دولية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، نقلا عن موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL691.HTM
9- عبدالله صالح، "**مستقبل السياسة الخارجية الروسية**"، موقع مجلة العصر، نقلا عن موقع:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6708
10- تاكايوكي ياماموراء، "**مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html
11- غسان العزي ، " **روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية"** "، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 33، 2000، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في:
http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322
12- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 2، بنغوين للنشر، مارس 2000، نقلا عن موقع:
http://elibrary.grc.to/ar/penguin.php
13- الموسوعة العربية،"**الاتحاد السوفييتي، تاريخيا**" المجلد الأول ، العلوم الإنسانية، التاريخ و الجغرافية و الآثار ، نقلا عن موقع:http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14669
14- الموسوعة العربية،" **العدوان الثلاثي على مصر**"، نقلا عن الموقع الالكتروني للموسعة العربية في:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159345&m
15- التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، نقلا عن موقع:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM
16- وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، نقلا عن موقع الوكالة: http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html
17- "**روسيا الاتحادية: البيانات الإحصائية ليوم 16 يناير** 2008"، وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، نقلا عن موقع:
http://ar.rian.ru/analytics/articles/20080116/96950796.html
18- نورهان الشيخ، " التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني الأبعاد و التداعيات "، (في مجلة السياسة الدولية -النسخة الالكترونية-) نقلا عن موقع:
http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=1538
-19

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1/ Books

1- Andrew Linklater, « Neo-Realism Theory and Practice », In : Ken Both And Steve Smith (eds),**International Relations Theory Today**, Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997,

1- David B.Huxoll, **Regims,Institutions and Foreign Policy Change**,A Disseration Submitted to the degree of Doctor of philosophy,August, 2005

2-Joseph frankel ,**The making of foreign policy**, oxford university press, new york.1963 .

2- James N.Rosenau, **International politics and foreign policy**, the free press, New-York, 1969.

2- Jean- Jack Roche. Theories des Relation Internationles.5 eme Edition (Editions motchrestien,Paris, 2004)

3-) Jack Donnelly,**Realism and International Relations**, Op. Cit., P. 81..

3- John- Mearsheimer**. Realism. The Real World And Academia**. (University Of Chicago, 2000).

4- Henry steel commerger. "Documents **of American history**" (appleton-centbury.newyork) 1963.

4- Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Addiso Wesley Company, U.S.A, 1979

5- John Baylis,Steve L.Smith (eds), **The Globalisation of World Politics**, Oxford University Press, Third Edition, 2003.

6- Steven L. Lamy: **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism,** in: John Baylis, Steve Smith (Ed): The Globalisation of World Politics ,Oxford University Press, Third Edition, 2003

7- Paul R Viotti and Mark V.kauppi, **nternational Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond,** USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999,

2/ Periodicals & Working Papers

1- Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy"**, World politics, vol 51,1998.

2- J. Colosimo, **"** Lénine**, reviens! Ils sont devnus orthodoxes"** . in: Autrement: Qulle Russie, 1993.

3- I. Hausser," **Le temps russe: invraisemblance et hasard**". In:Autrement. Qulle Russie, 1993.

3- Jeffrey T.Checkel,"**The Constructivist Turn in International Relations Theory**", Review Article, World Politics, Vol.51.No.02, 1998

4- 1) Sergei Kortunov and Andrei Kortunov," **From Moralism to Pragmatism**", V:°13, N:°03 (July-September 1994), p 261.

5-

3/Internet Links:

1 - Andrea Ribeiro Hoffmann , "**A synthetic approach to foreign policy"**, in site: **http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html**

2- James D.fearon," **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations"**, In site internet: **http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf. p 12.**

.

3-Norman Frohlich (and others), "**A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory**", In Site: **http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich Oppenheimer Saqib.pdf**

4-Thomas Banchoff, "Germany European Policy: A Constructivist Prespective", In Site: http://www.ciaonet.org/wps/bat01

5- Toru Oga, **From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities, in site: http://www.w3.org/TR/REC-htm.**

6 - Volker Rittberger." **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories"**, In site internet: **http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.**

فهرس المحتويات

1- قائمة المواضيع

الــموضوع	الــصفحة
الإهداء و الشكر	/
الملخص.....	/.....
خطة الدراسة.....	/.....
مقدمة.....	01.....
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الخارجية و مفهوم الشرق الأوسط.	
المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية	09
المطلب الأول: المشكلات المنهجية في تعريف السياسية الخارجية.....	09
المطلب الثاني: تعريف السياسية الخارجية.....	10
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسية الخارجية.....	12
المطلب الأول: النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية.....	13
- أولا: الواقعية الكلاسيكية	13
- ثانيا: الواقعية البنيوية و نموذج التحليل النسقي للسياسة الخارجية	16
- ثالثا: الواقعية النيوكلاسيكية.....	20
أ- الواقعية الدفاعية	21
ب- الواقعية الهجومية	22
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية النفعية في تفسير السياسة الخارجية.....	23

المطلب الثالث: النظرية البنائية وأثر المتغيرات الثقافية على صنع السياسة الخارجية..... 27

المبحث الثالث: مفهوم الشرق الأوسط..... 36

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط و تطوره التاريخي 36

- أولا: إشكالية التعريف الاصطلاحي 36
- ثانيا: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط 39

المطلب الثاني: الأهمية السياسية و الاقتصادية للشرق الأوسط..... 46

- أولا: الأهمية السياسية للشرق الأوسط 47
- ثانيا: الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط 48

الفصل الثاني: طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي 54

المطلب الأول: الجذور التاريخية للتواجد الروسي بالشرق الأوسط 54

المطلب الثاني: المصالح و الأهداف السوفييتية في الشرق الأوسط 59

- أولا: المصالح و الأهداف الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط 59
- ثانيا: المصالح و الأهداف الاقتصادية السوفيتية في الشرق الأوسط 61
- ثالثا: المصالح و الأهداف السياسية السوفيتية في الشرق الأوسط 61
- رابعا: المصالح و الأهداف الثقافية السوفيتية في الشرق الأوسط 62

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين مرحلتي:

"يلتسين" و "بوتين"..... 65

المطلب الأول: تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي على الوضع الدولي الجديد لروسيا 67

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة: "بوريس يلتسين"..... 71

- أولا: مبادئ و أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة حكم يلتسين....71
- ثانيا: مميزات و ملامح سياسة يلسين الخارجية تجاه الشرق الأوسط 76

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة: "فلاديمير بوتين"..... 82

- أولا: مبادئ و أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة حكم بوتين....83
- ثانيا: مميزات و ملامح سياسة بوتين الخارجية تجاه الشرق الأوسط 97

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط..... 102

المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي بروسيا..... 102

- أولا: بنية النظام السياسي الروسي و مكانة منصب الرئيس في عملية اتخاذ القرارات 102
- ثانيا:القوى السياسية الأخرى المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا 104
- ثالثا:الأوضاع الاقتصادية 107

المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي بروسيا..... 108

- أولا: المتغير الأمريكي 108
- ثانيا: توسيع حلف الناتو 109
- ثالثا:المتغير الإقليمي 109

المبحث الرابع: أهداف و وسائل السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط..... 111

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط..... 111

- أولا: مزاحمة الولايات المتحدة و تحقيق التوازن الاستراتيجي.....111
- ثانيا: الأهداف الاقتصادية.....112
- ثالثا: الأهداف الأمنية 113
- رابعا: الأهداف الدبلوماسية.....114

المطلب الثاني: وسائل تحقيق السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط..... 114

- أولا: الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية.....114
- ثانيا: التوسط في حل الأزمات الدولية.....115
- ثالثا: بيع الأسلحة والقيام بالتدريبات وتحديث المؤسسة العسكرية.....115
- رابعا: المساومات السياسية.....115

الفصل الثالث: مواقف السياسة الخارجية الروسية من قضايا الشرق الأوسط

المبحث الأول: روسيا و الصراع الفلسطيني الإسرائيلي..... 120

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات العربية الروسية 120

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية 122

- أولا: إسرائيل كعامل مؤثر في سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية 122
- ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر في سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية 125

المطلب الثالث: موقف روسيا من القضية الفلسطينية..... 126

المبحث الثاني: روسيا و القضية العراقية 129
المطلب الأول: العوامل المحددة لتوجهات روسيا نحو العراق 129
المطلب الثاني: موقف روسيا من الحرب على العراق 130
المبحث الثالث: روسيا و الأسلحة الاستراتيجية الإيرانية 133
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية- الإيرانية..... 133
المطلب الثاني: محددات التعاون الروسي الإيراني..... 135
- أولا: المحددات الخارجية 135
- ثانيا: المحددات الداخلية 136
المطلب الثالث: مجالات التعاون الروسي الإيراني..... 140
- أولا: المجال الاقتصادي 140
- ثانيا: المجال السياسي 141
- ثالثا: المجال العسكري 141
- رابعا: مجال التعاون النووي 142
المطلب الرابع: موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني 146
المبحث الرابع: روسيا و الثورات العربية..... 150
المطلب الأول: موقف روسيا من الثورة في تونس..... 152
المطلب الثاني: موقف روسيا من الثورة في مصر..... 152
المطلب الثالث: موقف روسيا من الثورة في ليبيا.....153
المطلب الرابع: موقف روسيا من الثورة في سوريا.....155
المطلب الخامس: محددات الموقف الروسي من الثورات العربية 158
خاتمة 162
قائمة المراجع 167
فهرس المحتويات 177

2- قائمة الجداول:

الموضوع	الصفحة
الجداول:	
الجدول رقم 01: جدول يبين أهم مبيعات الأسلحة إلى إيران من عام 1989-2000	142
الجدول رقم 02: جدول يبين المنشآت و مراكز البحوث النووية في إيران	143